بنك ABC

وثائق اجتماع
الجمعية العامة العادية

٢٤ مارس ٢٠١٩
مملكة البحرين

بنك ABC
ص.ب. ٥٦٩٨، المنامة، مملكة البحرين (س.ت.١٠٢٩٩)
بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب.) مرخص كبنك جملة تقليدي
من قبل مصرف البحرين المركزي.

ت: ٠٠٠ ٧٥٤٣ ١٧ ٩٧٣+
ف: ٦٣ ٣٣ ٧٥ ١٧ ٩٧٣+
www.bank-abc.ocm

المحتويات

جدول أعمال الجمعية العامة	**٢**
محضر الاجتماع السابق	**٥**
تقرير مجلس الإدارة	**١٧**
تقرير مراقبي الحسابات	**٢١**
البيانات المالية الموحدة	**٣١**
التقرير المالي للمجموعة	**١١١**
تعزيز سعر السهم في السوق	**١١٧**
استعراض الحكم المؤسسي	**١١٩**
الملاحق	
١ : نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة	**١٣٧**
٢ : الهيكل التنظيمي للإدارة	**١٤١**
٣ : لائحة أخلاقيات العمل	**١٤٣**

جدول أعمال الجمعية العامة

يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة ما يلي:

١- التصديق على محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة العادية الذي عقد بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٨م.

٢- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١م والتصديق عليه.

٣- الاستماع إلى تقرير السادة مراقبي الحسابات عن القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١م.

٤- مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١م والمصادقة عليها.

٥- المصادقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١م على النحو التالي:

٥-١ تحويل مبلغ ٢٠,١٩٩,٢٠٠ دولار أمريكي للاحتياطي القانوني.

٥-٢ توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ٣٪ عن كل سهم متداول (من دون أسهم الخزانة) قدرها ٣ سنت أمريكي للسهم الواحد، والبالغة إجمالياً حوالي ٩٢,٩ مليون دولار أمريكي ابتداء من تاريخ ٣ إبريل ٢٠١٩م.

٥-٣ تحويل الرصيد المتبقي وهو ٨٨,٨٥٨,٨٠٠ دولار أمريكي إلى حساب الأرباح المبقاة.

٦- إطلاع الجمعية العامة على تطورات برنامج صناعة السوق المعتمد لتعزيز سيولة تداول أسهم المؤسسة، وتفويض مجلس الادارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتجديد برنامج صناعة السوق وتمديد عمله لمدة ثلاث سنوات إضافية بعد أخذ موافقة السادة مصرف البحرين المركزي.

٧- مناقشة تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠١٨م والتزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.

٨- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١م.

٩- النظر في إعادة تعيين السادة (ارنست ويونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بعد أخذ موافقة السادة مصرف البحرين المركزي وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

١٠- انتخاب أعضاء لمجلس الإدارة عن دورته الثالثة عشرة بعد أخذ موافقة السادة مصرف البحرين المركزي.

١١- إطلاع الجمعية العامة على المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة حسب المادة ١٨٩(ج) من قانون الشركات التجارية وكما هو وارد في الايضاح رقم ٢٧ من القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١م.

١٢- ما يستجد من أعمال طبقاً لنص المادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية.

ملاحظات هامة للمساهمين:

- يمكن الحصول على نسخ من تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية الموحدة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مراقبي الحسابات لعام ٢٠١٨م باللغتين العربية والإنجليزية خلال الأسبوع الأول من شهر مارس ٢٠١٩م من مقر البنك الكائن في المنطقة الدبلوماسية بمدينة المنامة بمملكة البحرين أو من خلال موقع البنك الإلكتروني (www.bank-abc.com).
- يحق لأي مساهم مسجل في سجل مساهمي البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة أن يحضر الاجتماع أو تعيين وكيل للحضور والتصويت نيابة عنه مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون هذا الوكيل من غير رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الشركة، على أن يتم تسليم التوكيل قبل ٢٤ ساعة من موعد الاجتماع.
- في حال إذا كان المساهم شركة، يجب على الوكيل الذي يحضر الاجتماع تقديم خطاب تفويض من المساهم يخوّله بأنه الموكل لذلك المساهم، ويجب أن يكون التفويض خطياً وصادراً عن الشخص المفوض بالشركة ومختوماً بختم الشركة وأن يقدم قبل انتهاء الموعد المحدد لإيداع التوكيل.
- يجب إيداع التوكيل (بطاقة التوكيل) قبل ٢٤ ساعة على الأقل من موعد الاجتماع (في مقر بنك ABC، المبنى ١٥٢، طريق ١٧٠٣، مجمع ٣١٧، المنطقة الدبلوماسية، المنامة، مملكة البحرين). يمكن أن تسلم بطاقة التوكيل باليد أو البريد أو الفاكس (رقم +97317531311) أو البريد الإلكتروني (ShareholderRelations@bank-abc.com) مع التأكد من استلامها قبل انتهاء الموعد المحدد. الجدير بالذكر أن بطاقة التوكيل التي تقدم بعد انتهاء الموعد المحدد تعتبر غير صالحة لأغراض الاجتماع.
- لأي استفسارات يرجى الاتصال بقسم العلاقات العامة وعلاقات المستثمرين على الرقم التالي (+٩٧٣١٧٥٤٣٢٢٢).

محضر
الاجتماع السابق

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
للمؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب)
البحرين ٢٥ مارس ٢٠١٨م .

عقدت الجمعية العامة لمساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) اجتماعها السنوي العادي في **يوم الاحد الموافق ٢٥ مارس ٢٠١٨م** عند تمام الساعة **الثانية عشرة ظهرا** في المقر الرئيسي للمؤسسة بمملكة البحرين وذلك للنظر في **جدول أعمالها** التالي :

أولا :- التصديق على **محضر الاجتماع السابق** للجمعية العامة العادية الذي عقد بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٧م .

ثانيا :- مناقشة **تقرير مجلس الإدارة** عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م والتصديق عليه .

ثالثا :- الاستماع الى **تقرير السادة مراقبي الحسابات** عن القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م .

رابعا :- مناقشة **البيانات المالية للسنة** المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م والمصادقة عليها .

خامسا :- المصادقة على توصية مجلس الادارة **بتخصيص صافي أرباح السنة المالية** المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م علي النحو التالي :-

- تحويل مبلغ ١٩,٣٣٩,٠٠٠ دولار أمريكي **للاحتياطي القانوني** .
- توزيع **ارباح نقدية** على المساهمين بواقع ٣% عن كل سهم قدرها ٣ سنت أمريكي للسهم الواحد ، البالغة اجماليا ٩٣,٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ابتداء من تاريخ ٤ ابريل ٢٠١٨م .
- تحويل الرصيد المتبقي وهو ٨٠,٧٥١,٠٠٠ دولار أمريكي إلى **حساب الارباح المبقاة** .

سادسا:- الموافقة على **قيام البنك بشراء نسبة** لا تزيد عن ٣% من أسهمه الصادرة وإعادة بيعها ، عبر تعيين صانع سوق لتعزيز سيولة تداول الاسهم في السوق لمدة ١٢ شهرا ، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي ، وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه باتخاذ كافة الإجراءات بما فيها شروط تعيين صانع السوق والخطوات اللازمة مع الجهات المعنية للحصول على الموافقات اللازمة وإجراء كل ما يلزم لتنفيذ القرار المذكور أعلاه .

سابعا :- مناقشة **تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠١٧م** والتزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه .

ثامنا :- ابراء **ذمة أعضاء مجلس الإدارة** عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م .

تاسعا :- النظـر فـي إعادة **تعيين السادة ارنست و يونغ** كمدققين لحسابات البنك للسنة الماليـة المنتهيـة فـي ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م ، بعـد اخـذ موافقـة السادة مصـرف البحرين المركزي وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

عاشرا :- ما **يستجد من أعمال طبقاً** لنص المادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية .

عملا باحكام **المادة ٤٢/أ** من النظام الأساسي للمؤسسة ، تولى **رئاسة الاجتماع السيد الصديق عمر الكبير بصفته رئيسا لمجلس الإدارة** ، كما تم تكليف السيد **مصطفى محمد جابر** بمهام **أمانة سر الجمعية** بناء على اقتراح من السيد الرئيس وموافقة الجمعية وذلك في حضور كل من :-

السيد هلال مشاري المطيري	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد د. أنور علي المضف	عضو مجلس الإدارة
السيد أحمد فرج الفرجاني	" " "
السيد بشير ابوالقاسم عمر	" " "
السيد د. طارق يوسف المقريف	" " "
السيد عبدالله سعود الحميضي	" " "
السيد د. فاروق عبدالباقي العقدة	" " "
السيد د. يوسف عبدالله العوضي	" " "
السيد د. خالد سعيد كعوان	الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد عيسى المتوج	عن **مصرف البحرين المركزي**
السيد عبدالله الحمادي	" " " "
السيدة حصة المناعي	" " " "
السيدة علياء عمران	" " " "
السيد محمد حسن سلمان	عن **وزارة الصناعة والتجارة والسياحة**
السيد محمد جبيل	عن **بورصة البحرين**
السيد نادر رحيمي	السادة **أرنست و يونغ** (مدققي الحسابات)
السيد اشواني كومار	" " " "
السيد هاني الشيخ	عن **مسجلي الأسهم** السادة فخرو كارفي كومبيوترشير
السيد صادق المدوب	" " " " "

كما كان في **الحضور أيضا** :-

السيدة **نجلاء الشيراوي** الرئيس التنفيذي لشركة SICO وذلك لأغراض المشاركة في عرض البند السادس من جدول الاعمال .

بعد أن **رحب السيد رئيس الجمعية** بالأصالة عن نفسه ونيابة عن مجلس الإدارة والمؤسسة بالسادة المساهمين ومندوبي الجهات الرسمية وبقية السيدات والسادة الحضور ، شاكرا لهم حسن تلبية الدعوة ... تم التأكد من **توافر النصاب القانوني** لصحة الاجتماع بحضور عدد من المساهمين الممثلين أصالة أو نيابة **بنسبة** بلغت ٩٥,٥٥% من رأس المال المدفوع .

شرعت الجمعية العامة على اثر ذلك في **مداولة بنود جدول أعمالها** ، حيث انتهت منها إلى اتخاذ جملة القرارات والإجراءات التالية :-

أولا :- **التصديق على محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة العادية الذى عقد بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٧م .**

أفادت الجمعية العامة العادية باطلاعها على محضر اجتماعها السابق والذي عقد بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٧م بحسب الوارد في كتيب الجمعية الموزع على السادة المساهمين ، حيث **أخذت علما بمحتوياته وصادقت عليه** كما تم تقديمه .

ثانيا :- **مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م والتصديق عليه .**

أفادت الجمعية العامة **باطلاعها** على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط مجموعة المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م بحسب الوارد في كتيب الجمعية الموزع على السادة المساهمين ، حيث **أخذت علما بمحتوياته وصادقت عليه** .

ثالثا :- **الاستماع الى تقرير السادة مراقبي الحسابات عن القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م .**

استمعت الجمعية العامة لتقرير السادة مراقبي الحسابات (السادة ارنست و يونغ) عن نشاط مجموعة المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م حيث أخذت **علما** بمحتوياته .

رابعا :- **مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م والمصادقة عليها .**

طلب السيد رئيس الجمعية من الرئيس التنفيذي للمجموعة عرض البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م **(أ)** ليفتح بعدها باب النقاش أمام المساهمين **(ب)** .

أ- **عرض الرئيس التنفيذى :-**

١- قدم الرئيس التنفيذي للمجموعة عرضا على شرائح تناول تحليل للبيانات المالية للمؤسسة لسنة ٢٠١٧م في ضوء ظروف عمل المؤسسة .

٢- بدأ الرئيس التنفيذي للمجموعة عرضه بالاشارة إلى أهم التحديات التي واجهت المؤسسة خلال العام ٢٠١٧م في الأسواق التي تعمل بها ، ذاكرا على سبيل المثال تدني أسعار النفط وتراجع أسعار العملات المحلية في بعض أسواق عمل المؤسسة ، مع استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والجغرافي في عدد منها مما أثر بالسلب على حجم الاعمال وشكل ضغوط إضافية على جودة الاقراض كل ذلك على خلفية بقاء أسعار الفائدة منخفضة معظم السنة والفائض في السيولة والتخارج البريطاني من الاتحاد الاوروبي ... فضلا عن تدهور التصنيف الائتماني لبعض الأسواق الهامة التي تعمل فيها المؤسسة مثل البرازيل ، البحرين ، وعمان .

٣- الا أن الرئيس التنفيذي للمجموعة أكد مع ذلك نجاح المؤسسة في التعامل مع هذه التحديات من خلال تحقيقها ربحا صافيا بلغ ١٩٣ مليون دولار أمريكي ، مقارنة مع أرباح صافية بلغت ١٨٣ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٦م بارتفاع نسبته ٦% ... مع ارتفاع مواز في الدخل التشغيلي للمجموعة بنسبة ٧% ليبلغ ٨٧٤ مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ٨١٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦م ، مما أدى إلى ارتفاع العائد على حقوق المساهمين ليبلغ ٥% مقارنة بنسبة ٤,٨% في عام ٢٠١٦م .

٤- وإذا كان اجمالي الموجودات انخفض بمبلغ ٠,٦ مليار دولار أمريكي ليصل إلى ٢٩,٥ مليار دولار أمريكي مقارنة بـ ٣٠,١ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٦م ، فإن الرئيس التنفيذي للمجموعة أوضح أن هذا الانخفاض مرده حسن إدارة مقدرات المؤسسة لتحسين العائد على الاصول حيث سجل بالأخص ارتفاع حجم القروض المنتجة بنسبة ٤% ، كما بلغ معدل كفاية رأس المال للمجموعة في نهاية العام ٢٠١٧م وفق اتفاقية بازل الثالثة من الفئة الأولى لرأس المال ١٧,٧ % ، مرتفعا ٠,٢% عن السنة السابقة .

٥- أفاد الرئيس التنفيذي للمجموعة أنه حرصا من المؤسسة على دفع عائد مجزي للمساهمين وبشكل ثابت ، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع عائد على المساهمين بنسبة ٣% بمبلغ قدره ٩٣,٣ مليون دولار أمريكي – وهو يمثل حوالي ٤٨% من أرباح البنك عن عام ٢٠١٧م .

٦- أما على الصعيد الاستراتيجي ، فأوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة أن البنك بصدد الانتهاء من إعداد إستراتيجيته للثلاث سنوات القادمة والتي سيتم مناقشتها في شهر يونيو القادم من قبل مجلس الإدارة ... مذكّرا أنه كجزء من خطة المؤسسة لتعزيز انتشارها الجغرافي ، تم تحويل المكتب التمثيلي للبنك في سنغافورة إلى فرع متكامل ، كما تم افتتاح فرع للبنك في مركز دبي المالي العالمي وذلك في أواخر سنة ٢٠١٧م ...

٧- في مؤشر مهم على ترحيب السوق بقوة المركز المالي للبنك وكفاءة إدارة أعماله ، بالرغم مما واجهه من صعوبات وتحديات في أسواقه الرئيسية خلال سنة ٢٠١٧م ، أشار الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى قيام وكالة ستاندرد أند بورز ووكالة فيتش للتصنيف الائتماني خلال العام ٢٠١٧م بتثبيت تصنيف البنك بدرجة -BBB ... بالإضافة إلى حصول بنك ABC على جائزة أفضل بنك في البحرين لعام ٢٠١٧م من مجلة The Banker .

٨- وبالتطلع إلى العام ٢٠١٨م وما بعده ، أفاد الرئيس التنفيذي للمجموعة إن الانتعاش المتوقع في الأسواق العالمية والاقليمية من شأنه تعزيز بيئة العمل أمام المجموعة التي تواصل تنفيذ استراتيجيتها لما فيه خير المساهمين ... مؤكدا تركيز المؤسسة في الأعوام القادمة على تطوير أعمالها المصرفية العالمية ، مع تسريع تحولها الرقمي في جميع الأعمال والأسواق التي تنشط فيها .

ب- <u>نقاش المساهمين</u> :-

١- فتح باب النقاش أمام المساهمين ، حيث طرحت مجموعة من الاسئلة تناولت حقيقة تدني أسعار بعض العملات المحلية لبعض البنوك التابعة للمؤسسة وعلى رأسها الجنيه المصري ... حيث أوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة أن سعر ١٤ جنيها مصريا مقابل الدولار الامريكي كان متوقعا أثناء اعداد الموازنة التقديرية في شهر نوفمبر ٢٠١٦م ، في حين أن السعر الفعلي في عام ٢٠١٧م ارتفع إلى ما فوق ١٨ جنيه ليعود ويستقر خلال السنة عند معدل ١٧ جنيها مصريا لكل دولار أمريكي ، الا أن هذا الفارق تم تعويضه من خلال النتائج الايجابية لبنك المؤسسة التابع في مصر والتي استطاعت استيعاب هذه الخسارة وتسجيل ربح بالدولار الأمريكي عن نشاط سنة ٢٠١٧م .

٢- في تعليق لمساهم آخر عن تدني سعر سهم المؤسسة في السوق ، مشيرا إلى أن ذلك يعود إلى انخفاض نسبة الارباح الموزعة إلى مستوى ٣% ... عقب الرئيس التنفيذي للمجموعة أن البنك إستضاف شركة متخصصة هي SICO لتقديم ايضاح للسادة المساهمين عن رؤيتها في كيفية معالجة هذا الأمر من خلال مناقشة البند السادس من جدول الاعمال .

وفي النهاية ، شكر المساهمون الإدارة التنفيذية للمؤسسة على شفافيتها مع كل المساهمين والنتائج الطيبة التي حققتها المؤسسة ... كما تمت الاشادة بالطريقة الجديدة التي تم من خلالها العرض باستخدام الشرائح والتي تضمنت مزيدا من الايضاح عن البيانات المالية واستراتيجية المؤسسة في المرحلة المقبلة .

وبعد هذه النقاشات والمدولات **صادقت الجمعية العامة** على البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م كما **تم تقديمها** .

خامسا :- **المصادقة على توصية مجلس الادارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م على النحو التالي :-**

اطلعت الجمعية العامة على الارباح الصافية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م وكذلك التوصية المرفوعة إليها من مجلس الإدارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م بواقع ٣% عن كل سهم ، حيث أوضح السيد رئيس مجلس الإدارة الإدارة أنه رغم الظروف الاقتصادية الصعبة ، واستمرار التحديات العديدة في مناطق الشرق الأوسط وشمال افريقيا والبرازيل ، الا أن المؤسسة ارتأت توزيع أرباح على المساهمين وذلك ضمن حدود ٣% عن كل سهم بحيث لا تمس بمتانة كفاية رأسمال المؤسسة العالية ... وفي ذلك مراعاة توازن دقيق بين مصلحة المساهمين وأداء المؤسسة وسلامة موازناتها ومركزها المالي . وبعد المداولة :-

"قررت الجمعية العامة :-

١- المصادقة على تحويل مبلغ وقدره ١٩,٣٣٩,٠٠٠ دولار أمريكي للاحتياطي القانوني .

٢- توزيع ارباح نقدية على المساهمين بواقع ٣% عن كل سهم بمبلغ اجمالي قدره ٩٣,٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ابتداء من تاريخ ٤ إبريل ٢٠١٨م .

٣- تحويل الرصيد المتبقي وقدره ٨٠,٧٥١,٠٠٠ دولار أمريكي إلى حساب الأرباح المستبقاة" .

سادسا :- **الموافقة على قيام البنك بشراء نسبة لا تزيد عن ٣% من أسهمه الصادرة وإعادة بيعها ، عبر تعيين صانع سوق لتعزيز سيولة تداول الاسهم في السوق لمدة ١٢ شهرا ، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي ، وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه باتخاذ كافة الإجراءات بما فيها شروط تعيين صانع السوق والخطوات اللازمة مع الجهات المعنية للحصول على الموافقات اللازمة وإجراء كل ما يلزم لتنفيذ القرار المذكور أعلاه .**

بعد أن ذكّر السيد رئيس مجلس الإدارة أن هذا المقترح يأتي استجابة لطلب السادة المساهمين في اجتماع الجمعية للعام السابق ، طلب من الرئيس التنفيذي للمجموعة تقديم عرض موجز عن رؤية البنك في كيفية تعزيز سعر السهم في السوق (أ) قبل فتح المناقشات حول هذا البند (ب) .

أ- عرض الرئيس التنفيذي للمجموعة :-

١- استهل الرئيس التنفيذي للمجموعة عرضه بالايضاح بأن مجموعة بنك ABC قد عانت لفترة طويلة من كون سعر السهم في بورصة البحرين لا يعكس القيمة الحقيقية لبنك ABC... حيث أن ذلك يرجع إلى عوامل عدة، منها تواضع السيولة عموما في بورصة البحرين مع تدني حجم تداول أسهم البنك العادية في بورصة البحرين ... لافتا إلى أنه إلتزاما بما وعدت به المؤسسة مساهميها في اجتماع الجمعية العامة في العام الماضي ، بادر مجلس الإدارة منذ ذلك الحين بتدارس الخيارات المتاحة لمعالجة هذا الموضوع ، آخذين بعين الاعتبار أن إدارة مراقبة الأسواق المالية في مصرف البحرين المركزي أكدت الحاجة الى موافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة هذا العام على الاقتراح المقدم بهذا الشأن .

٢- وفي معرض تمهيده لهذا الاقتراح ، عرض الرئيس التنفيذي للمجموعة جملة من الشرائح أظهرت انخفاض حجم السيولة في بورصة البحرين وكذلك ضعف تداول أسهم المؤسسة مقارنة بالبنوك المنافسة ... مما دفع المؤسسة إلى الاستعانة بصانع سوق لمساعدتها في تعزيز سيولة تداول الأسهم في السوق من خلال تعيين شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب. ("SICO") كصانع سوق رسمي لضخ المزيد من السيولة السوقية بما يساعد المساهمين الراغبين في بيع أسهم بنك ABC التي يحملونها على القيام بذلك كلما رغبوا في ذلك لتواجد فرص شراء يومية بالسوق ... آملا أن تعمل هذه السيولة المتزايدة بمرور الوقت على الرفع من تقييم أسهم بنك ABC بما يعكس قيمة البنك الحقيقية بصورة أفضل ، كما كان الحال مع برامج مماثلة لصناعة السوق مع شركات أخرى مدرجة على قوائم بورصة البحرين .

٣- وفي هذا السياق ، دعا الرئيس التنفيذي للمجموعة السيدة **نجلاء الشيراوي** ، الرئيس التنفيذي لشركة SICO لاضفاء شروح إضافية على ما ستقوم به الشركة من أجل المساعدة في رفع القيمة السوقية لسهم المؤسسة ... حيث أشارت إلى الانخفاض الواضح في معدل تداول أسهم المؤسسة إلى الدرجة التي قد لا يتم فيها أى تداول لاسهم المؤسسة بالسوق لعدم أيام ، وهنا تظهر أهمية الدور الذي يقوم به صانع السوق وذلك عن طريق قيام شركة SICO بشراء أسهم بنك ABC وبيعها بالنيابة عنه وفقاً لما تراه SICO مناسباً. ونتيجة لذلك، ستعامل أسهم بنك ABC التي تشتريها SICO بموجب الآلية المقترحة باعتبارها أسهم خزينة إلى حين بيعها أو إلغائها ، وذلك بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي .

ب- مناقشات الجمعية :-

فتح باب النقاش مرة أخرى للسادة المساهمين في هذا الشأن ، حيث دار حوار شارك السادة المساهمون مع الرئيس التنفيذي لشركة SICO والرئيس التنفيذي للمؤسسة العربية المصرفية على النحو التالي :-

١- تساءل أحد المساهمين عن الدافع لشراء الاسهم من شركة SICO في حين أنه يمكن الشراء مباشرة من السوق ... بينما علق مساهم آخر بأن سبب تدني سعر السهم يعود الى عزوف المساهمين عن الشراء لانخفاض العائد ، حيث اقترح زيادة الارباح الموزعة قليلا الى ٤% من خلال تخفيض الارباح المرحلة ، متوقعا أن يؤدي ذلك إلى زيادة حجم التداول وبالتالي زيادة سعر السهم في السوق ... فضلا عن أن البنوك الأخرى يتم تداول أسهمها في أسواق الخليج والتي تتمتع بقدر أعلى من السيولة ... ناهيك عن أن المساهمين الرئيسيين يتحكمون في اتخاذ القرارات وبالتالي فإن صغار المساهمين يعتقدون أن صوتهم غير مؤثر .

٢- أكدت السيدة نجلاء الشيراوي الرئيس التنفيذي لشركة SICO أن شراء بعض المؤسسات لجزء من أسهمها والاحتفاظ بها من أجل رفع القيمة السوقية لهذه الاسهم طريقة جربت من المؤسسة نفسها ومؤسسات أخرى دون جدوى وذلك لعدم وجود عرض وطلب يومي على السهم يسمح بتداوله وهو الأمر الذي من شأن صناعة السوق أن تحققه كما تتطلب ذلك السلطات الرقابية ذاتها ... كما أن اللجوء إلى طرح ثانوي في الأسواق التي تتمتع بقدر أكبر من السيولة يجب النظر إليه في مرحلة لاحقة بعد نجاح المؤسسة في صناعة السوق حول سهمها في سوقها الأساسي ببورصة البحرين ... خاتمة بأن العائد على المساهمة في المؤسسة يعد ثاني أعلى عائد في بورصة البحرين وذلك بسبب تدني السعر السوقي للسهم .

٣- عقب الرئيس التنفيذي للمجموعة أن كل وجهات النظر التي طرحت من خلال المناقشة هي صحيحة ولها احترامها ، مذكّرا أن المؤسسة قامت في الماضي بكل ما يمكن عمله من أجل رفع سعر السهم في السوق ومنها تجزئة الاسهم وتبنى برنامج أسهم خزينة ، الا أنه نتيجة لصغر حجم السوق وضعف التداول فيه لم تكن هذه الحلول ناجعة تماما ، والان في هذه المرحلة نسعى عن طريق صانع السوق إلى التوصل لحل عملي لرفع قيمة السهم ونعد المساهمين بمواصلة الجهود لحل هذه المشكلة ... آملا أن تشهد الجمعية العامة القادمة تقييما لهذه المحاولة وآفاقها المستقبلية .

وبعد هذه المداولات ، **وافقت الجمعية العامة** على ما يلي :-

"قيام البنك بشراء نسبة لا تزيد عن ٣% من أسهمه الصادرة وإعادة بيعها ، عبر تعيين صانع سوق لتعزيز سيولة تداول الاسهم في السوق لمدة ١٢ شهرا ، وذلك خاضع

لموافقة مصرف البحرين المركزي ، وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه باتخاذ كافة الإجراءات بما فيها شروط تعيين صانع السوق والخطوات اللازمة مع الجهات المعنية للحصول على الموافقات اللازمة وإجراء كل ما يلزم لتنفيذ القرار المذكور أعلاه" .

سابعا :- <u>مناقشة تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠١٧م والتزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزى والمصادقة عليه</u> .

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من أمين سر الجمعية إطلاع الجمعية العامة على ملخص بنظام الحكم المؤسسي بالمؤسسة العربية المصرفية ومدى التزام المؤسسة بأحكامه ، حيث قام أمين سر الجمعية بإطلاع السادة أعضاء الجمعية العامة **بالجهود** المبذولة من المؤسسة للامتثال لأفضل مبادئ الحكم المؤسسي المعتمدة عالميا ، بما في ذلك القواعد النافذة بمملكة البحرين في هذا الخصوص ، مؤكدا أن المؤسسة العربية المصرفية تتبع أفضل إرشادات الحكم المؤسسي ومبادئ الممارسات المعتمدة عالميا ولديها نظام للحكم المؤسسي يوفر إطارا يتسم بالفعالية والشفافية في ممارسة الرقابة الداخلية على نحو منصف .

أضاف أمين سر الجمعية بأن المؤسسة تحرص على الافصاح عن المعلومات الهامة بدقة ووضوح إلى المساهمين وأصحاب المصالح المعنيين عن طريق عدة قنوات تشمل الموقع الالكتروني الذي يتم تحديثه بصورة منتظمة مع إصدارها لتقارير سنوية ونصف سنوية وفصلية بشأن الأرباح والأداء المالي .

أما على صعيد أهم التغييرات الأخيرة التي تمت خلال العام ٢٠١٧م في هذا الشأن أفاد أمين سر الجمعية بما يلي :-

- تم في شهر مارس ٢٠١٧م تعديل ميثاق لجنة التدقيق لمزيد من مواءمة الصلاحيات وفقا لأنشطة اللجنة حيث تتحمل لجنة التدقيق أمام مجلس الإدارة ضمان نزاهة وفعالية أنظمة وممارسات الرقابة المالية والمحاسبية .

- تم أيضا في شهر مايو ٢٠١٧م إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة وتوزيع المهام على السادة أعضاء مجلس الإدارة على نحو أصبح فيه أغلبية الأعضاء في كافة اللجان من الأعضاء المستقلين ... فضلا عن أن رؤساء لجان كل من لجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة التعيينات والمزايا هم من الأعضاء المستقلين ... أخيرا قرر مجلس الإدارة أن يكون الحد الاقصى لعضوية لجان مجلس الإدارة هو ٣ لجان لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة .

حيث أخذت **الجمعية علما** بهذه التطورات الايجابية .

ثامنا :- **ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م .**

قررت الجمعية العامة إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م .

تاسعا :- **النظر في إعادة تعيين السادة ارنست و يونغ كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م ، بعد اخذ موافقة السادة مصرف البحرين المركزي وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .**

قررت الجمعية العامة إعادة تعيين السادة (ارنست و يونغ) كمدققين لحسابات المؤسسة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١م مع تخويل مجلس الإدارة الحق في تحديد أتعابهم ، وذلك بعد ملاحظتها عدم ممانعة مصرف البحرين المركزي في هذا التعيين .

عاشرا :- **ما يستجد من أعمال طبقا لنص المادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية .**

سجلت الجمعية العامة عدم وجود أي بنود مستجدة طبقا لنص المادة ٢٠٧م من قانون الشركات التجارية .

وفي ختام أعمال الجمعية العامة العادية ، أعرب السادة المساهمون عن شكرهم لمجلس الإدارة وكبار المساهمين ، مجددين ثقتهم في مسيرة المؤسسة ، كما سجل السيد رئيس الجمعية شكره الجزيل لصاحب الجلالة **الملك حمد بن عيسى آل خليفة** ملك مملكة البحرين **وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة** رئيس الوزراء **وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة** ولي العهد نائب القائد الاعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على دعمهم الدائم للمؤسسة . كما يخص بشكره أيضا **سعادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة** وزير المالية **وسعادة السيد زايد بن راشد الزياني** وزير الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة البحرين **وسعادة السيد رشيد المعراج** محافظ مصرف البحرين المركزي **وسعادة الشيخ خليفة بن ابراهيم آل خليفة الرئيس التنفيذي** لبورصة البحرين والذين كان لتعاونهم المتميز مع المؤسسة الأثر الأكبر في النتائج الطيبة التي اظهرتها المؤسسة خلال سنة ٢٠١٧م .

وبانتهاء النظر في بنود جدول الأعمال، رفعت الجلسة والساعة تشير إلى الواحدة ظهرا .

مصطفى محمد جابر
أمين سر الجمعية العامة

تقرير
مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

يسرني بالنيابة عن مجلس إدارة مجموعة بنك ABC أن أقدم لكم هذا التقرير عن عمليات المجموعة وأهم الإنجازات التي تحققت خلال عام ٢٠١٨.

واصل الأداء التشغيلي توجهه الإيجابي خلال العام، وحققت المرحلة الأولى من استراتيجيتنا للتحوّل وتطوير أعمال البنك أهدافها رغم تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي واستمرار التوترات الجيوسياسية. ففي أسواقنا الرئيسية ما زال التعافي في دول مجلس التعاون الخليجي خافتاً، فيما تستمر التحديات في أسواقنا الأخرى في منطقة شمال إفريقيا. ومن جانب آخر فإن البرازيل التي تمثل أحد أسواقنا الرئيسية تشهد تحسناً في ظروفها الاقتصادية.

وفي ظل هذه الأوضاع، بلغ صافي أرباح بنك ABC ٢٠٢ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٨، أي أعلى عمّا تحقق عام ٢٠١٧ بنسبة ٥٪، ما يعكس استمرار تطوّر الأداء التشغيلي في السنوات القليلة الماضية. أمّا على صعيد الاستراتيجية، فقد وضع البنك ضمن أولوياته رفع كفاءة توظيف رأس المال وزيادة الدخل من الرسوم، الأمر الذي رفع العائد على حقوق الملكية هذا العام إلى ٥,٢٪.

وبالحديث عن النتائج الرئيسية الأخرى للبنك، فقد بلغ إجمالي الدخل التشغيلي ٨١٧ مليون دولار أمريكي، مقابل إجمالي الدخل التشغيلي المسجل عام ٢٠١٧ ومقداره ٨٦٩ مليون دولار أمريكي، ولكنه يستقر عند ٨٦٦ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠١٨ و ٨٦٨ مليون دولار امريكي لعام ٢٠١٧ بعد الأخذ بعين الاعتبار تحوطات العملة الأجنبية المتعلقة ببنك ABC البرازيل، التي ساهمت في خفض الرسوم الضريبية، بالاضافة إلى انخفاض قيمة الصرف الأجنبي للريال البرازيلي مقابل الدولار خصوصاً. وبعد استثمارنا في تعزيز تواجدنا في دبي وسنغافورة، وغير ذلك من المبادرات الاستراتيجية الأخرى للبنك، بلغت المصروفات التشغيلية ٤٧٤ مليون دولار أمريكي، وهي مرتفعة عمّا كانت عليه في عام ٢٠١٧ بمقدار ١٢ مليون دولار أمريكي. كما بلغ صافي تكاليف تدني قيمة القروض المتعثرة ٧٩ مليون دولار أمريكي، أي أنّها انخفضت عن مبلغ ٩٦ مليون دولار أمريكي المسجل عام ٢٠١٧، ما يعكس توظيفنا لمعايير إقراض حصيفة وإدارتنا الفاعلة للقروض المتعثرة، ما ساعدنا في تقليل كلفة الائتمان.

ترتكز المرحلة الثانية من استراتيجية بنك ABC التي تم إقرارها في أواخر عام ٢٠١٨ على أربعة أركان رئيسية هي: إطلاق إمكانيات خدماتنا المصرفية بالجملة عالمياً، ورقمنة خدماتنا المصرفية التجارية عالمياً، وتعزيز نموذج عمل المجموعة لزيادة المرونة وتعزيز ثقافة بيئة العمل، والبحث عن فرص التوسع من خلال التملك وتحسين عوائد المجموعة.

لقد شهد عام ٢٠١٨ تقدماً كبيراً في المجالات الاستراتيجية. ففيما يخص استراتيجية الخدمات المصرفية بالجملة لمجموعتنا، فإن أعمالنا على المستوى العالمي تركز على تطوير العلاقات مع الشركات والمؤسسات المالية من خلال الاستفادة من شبكة فروعنا وقدراتنا لنصبح شريكاً أكثر فعالية بتوفير المنتجات المتعددة عبر العديد من الدول بشكلٍ مستمر.

ومن بين المبادرات الهامة خلال العام تعزيز دائرة العمليات المصرفية التجارية العالمية التي عززت خدمات تمويل التجارة الدولية، إلى جانب البدء بأنشطة إدارة النقد التي ستلبي إحدى الاحتياجات الهامة للعملاء، فضلًا عن توفير مصدرٍ لتنويع تمويل البنك.

أمّا فيما يتعلق باستراتيجية الأعمال المصرفية الرقمية، فقد شكّلت استعداداتنا لإطلاق بنك تجزئة رقمي حدثاً استراتيجياً أساسياً، ومن المخطط إطلاق البنك في البحرين قبل نهاية عام ٢٠١٩. وقد وافق مصرف البحرين المركزي على أنشطة البنك الجديد ومنحه الترخيص. ومن المقرر بعد ذلك أن يجري التوسع في أعمال البنك الرقمي ليشمل أسواقاً أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمصر والأردن.

وبالنسبة إلى مؤشرات قوة المؤسسة، فقد استفدنا من نهجنا الأكثر تركيزاً لإدارة الميزانية العمومية وذلك لتعزيز عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وخطط التصويب وتسوية الأوضاع وغيرها من المتطلبات التنظيمية، بما في ذلك الاستعداد لنظام إدارة مخاطر السيولة الجديد الذي استحدثه مصرف البحرين المركزي عام ٢٠١٨. وفيما

يخص مبيعات الخزينة وأنشطة التداول، فإنّنا نواصل إعطاء الأولوية لنهج تقليل المخاطر الذي يركز على العملاء. كما طوّرنا قسم إدارة المخاطر لدى مجموعتنا من خلال تحسين أنظمة إدارة المخاطر بدرجة ملحوظة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا خلال عام ٢٠١٨ بتحسين إطار عمل حوكمة المخاطر ومدى تقبلها، وعززنا إلى حدٍ كبير نماذج مخاطر الائتمان خلال تنفيذنا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

وبالحديث عن الامتثال، فقد عزّزنا الإجراءات التي اتخذت خلال السنوات الأخيرة لتحسين قدراتنا، وحافظ بنك ABC على مكانته القوية وتحقيقه للتوقعات العالية لكبرى الجهات التنظيمية العالمية مثل السلطات التنظيمية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهيئة النقد في سنغافورة وبنك البرازيل المركزي، ولا ننسى الجهة التنظيمية المحلية المتمثلة بمصرف البحرين المركزي، الذي أودّ أن أعرب عن شكري وامتناني لدعمه لمجموعتنا ومساهتمه في تعزيز سمعتها ونجاحها.

من جانب آخر، ما زالت الميزانية العمومية للبنك قوية ومرنة ومتنوعة بصورة متزايدة. فقد بلغ معدل كفاية رأس المال وفق متطلبات اتفاقية بازل الثالثة ونسبة الفئة الأولى من رأس المال للمجموعة في نهاية العام ١٨,٢٪ و١٧,٢٪ على التوالي، أي ما يفوق النسب المقابلة لكثير من نظرائنا. أمّا محفظة الاستثمار الأساسية فهي مستقرة وتتمتع بالسيولة وتتوزع في مناطق جغرافية متنوعة. وفي نهاية العام، بلغت ودائع العملاء ١٦,٤ مليار دولار أمريكي، مقارنة بما مقداره ١٦,٨ مليار دولار عام ٢٠١٧، في حين بلغت قيمة القروض والسلف ١٤,٩ مليار دولار أمريكي، مقارنة بما مقداره ١٥,٣ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٧.

وقد عكس التصنيف الائتماني للبنك حصافة استراتيجيتنا وإدارتنا وقوة ومرونة الميزانية العمومية للبنك وجودة أصوله، حيث أكدت تصنيفات كلٍ من وكالة ستاندرد أند بورز ووكالة فيتش تصنيف ائتمان بنك ABC عند الدرجة -BBB على الرغم من الضغط الذي تتعرض له التقديرات في عدد من المناطق الجغرافية الأساسية لنا مثل البحرين، والبرازيل، وتركيا، وعُمان. وعلى وجه التحديد، أشارت وكالة فيتش إلى أنّ التصنيف ضمن درجة الاستثمار يعكس التنوع الجغرافي للبنك وإدارته القديرة واستجاباته الملائمة للمخاطر والتفوق في الرسملة على النظراء والسيولة السليمة والتمويل المستقر.

وبالنظر إلى عام ٢٠١٩ وما بعده، فنحن نعتقد أن البيئة الخارجية ما زالت تفرض بعض التحديات، ولا سيما مع استمرار الغموض بشأن النمو العالمي وتقلب أسعار النفط. وسيواصل مجلس الإدارة الإشراف على تنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجية المجموعة لتعزيز توظيف رأس المال وزيادة العوائد من جهة، وتقوية المؤسسة وكفاءتها التشغيلية من جهة أخرى. ونحن متفائلون من أنّ الاستثمارات التي تم تنفيذها قد أتاحت لنا الاستفادة من المزيد من فرص الأعمال وتوسيع امتيازه في أسواقه الرئيسية.

لقد أثبت عام ٢٠١٨ الإمكانيات القوية لاستراتيجياتنا، لذا فإنني أعبر عن امتناني لجميع العاملين في بنك ABC ولإدارته التنفيذية لما أظهروه من تفانٍ وولاء والتزام ومرونة في الوقت الذي يمر فيه البنك بعملية تطوير واسعة وبعيدة المدى.

وختاماً، أود أن أعرب بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة عن عظيم امتناننا للدعم المستمر والإسهامات الكبيرة التي نتلقاها من قبل المساهمَين الرئيسيين في البنك، وهما مصرف ليبيا المركزي والهيئة العامة للاستثمار في الكويت. وإنه لشرف كبير لنا أن يحظى بنك ABC بمساهمين على هذه الدرجة من الالتزام بدعم استراتيجيته وخططه ليصبح البنك الدولي الرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الصديق عمر الكبير
رئيس مجلس الإدارة

تقرير
مراقبي الحسابات

شركة إرنست ويونغ الشرق الأوسط
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٠ – البرج الشرقي
مركز البحرين التجاري العالمي
المنامة، مملكة البحرين

هاتف : ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
فاكس : ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
سجل تجاري رقم – ٢٩٩٧٧

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة للمؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) ("البنك") وشركاتها التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيق القوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم المالية الموحدة، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا مسئولياتنا المذكورة في بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

١. تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية

وصف لأمور التدقيق الرئيسية	*الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق*
اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس ويقدم متطلبات جديدة في العناصر التالية فيما يتعلق بالأدوات المالية: • **التصنيف والقياس:** يأخذ النهج الجديد في الاعتبار خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج الأعمال الذي من خلاله يتم إدارة الموجودات المالية. يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على ثلاث فئات تصنيف رئيسية: - التكلفة المطفأة - القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٥ حول القوائم المالية الموحدة للحصول على تفاصيل بشأن التغيرات في تصنيف وقياس الموجودات المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.	لقد قمنا بفهم عملية تطبيق المجموعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، بما في ذلك فهم التغيرات التي أدخلت على أنظمة وعمليات تقنية المعلومات الخاصة بالمجموعة. نفصل إجراءاتنا بشأن كل عنصر من عناصر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ فيما يلي: **التصنيف والقياس:** تركز إجراءاتنا على التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في المجالات الرئيسية التالية: لقد قمنا بقراءة سياسة المجموعة فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ • لقد قمنا بفهم وقمنا بالتحقق من تقييم نموذج أعمال المجموعة وتقييم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية التي أجرتها المجموعة، أي فحص ما إذا كانت التدفقات النقدية الناتجة فقط مدفوعات المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ • لقد تحققنا من تحليل التصنيف الذي تم إجرائه من قبل المجموعة فيما يتعلق بتصنيف الأدوات المالية إلى مدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ و • لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تعديلات الرصيد الافتتاحي.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

١. تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية (تتمة)

وصف لأمور التدقيق الرئيسية	*الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق*
• **الإضمحلال:** يتم تطبيق متطلبات إضمحلال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على جميع أدوات الدّين التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وارتباطات الإقراض غير المدرجة في الميزانية مثل ارتباطات القروض والضمانات المالية. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة عند الإثبات المبدئي بناءً على توقعات الخسائر الائتمانية المتوقعة عند الإثبات المبدئي والتي يتم إعادة قياسها باستمرار لتعكس التغيرات التي طرأت على خصائص المخاطر الائتمانية. • **محاسبة التحوط:** إدراج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قواعد جديدة لمحاسبة التحوط التي تهدف إلى محاذاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع ممارسات إدارة المخاطر. وقد أدى ذلك إلى إلغاء بعض القيود بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. عند التطبيق، قامت المجموعة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي دون إعادة عرض ارقام المقارنة. تم إثبات الفروق بين القيم المدرجة المسجلة مسبقاً والقيمة المدرجة الحالية للأدوات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و١ يناير ٢٠١٨ والبالغة ٣٦ مليون دولار أمريكي في مجموع الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٥ حول القوائم المالية الموحدة للحصول على مزيد من التفاصيل.	**الإضمحلال:** لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات المتصلة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن هذه التقديرات لجميع الموجودات المالية الخاضعة لفحص الإضمحلال بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. بالإضافة إلى ذلك، لقد قمنا أيضاً بالتحقق من مدى ملائمة تعديلات الرصيد الافتتاحي. للاطلاع على تفاصيل بشأن الإجراءات المتبعة، يرجى الرجوع إلى أمور التدقيق الرئيسية بند "مخصص إضمحلال القروض والسلف والموجودات المالية الأخرى الخاضعة لمخاطر الائتمان". **محاسبة التحوط:** فيما يتعلق بمحاسبة التحوط، لقد قمنا بقراءة سياسة المجموعة وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، وعلاوة على ذلك، قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تطبيق تلك السياسة. بالإضافة إلى ذلك، لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تعديلات الرصيد الافتتاحي. وقد قمنا بمقارنة إفصاحات القوائم المالية الموحدة مع تلك الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ عند تطبيق المعيار. راجع السياسات المحاسبية والتقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة وإفصاحات إدارة مخاطر الائتمان في الإيضاحين رقم ٤ و٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

٢. مخصص إضمحلال القروض والسلف والموجودات المالية الأخرى المترتب عليها مخاطر الائتمان

وصف لأمور التدقيق الرئيسية	*الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق*
إن عملية تقدير مخصص الإضمحلال للقروض والسلف والموجودات المالية الأخرى المرتبطة بمخاطر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تعد مجالاً هاماً ومعقداً. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة الإضمحلال. يتطلب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من المجموعة ممارسة الاجتهادات الجوهرية باستخدام فرضيات ذاتية عند تحديد كل من توقيت ومبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف والموجودات المالية الأخرى التي تترتب عليها مخاطر ائتمان. نظراً لتعقيد متطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ومدى أهمية الاجتهادات المطبقة وتعرضات المجموعة للقروض والسلف التي تشكل جزءاً كبيراً من موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تعد مجالاً رئيسياً للتركيز.	لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات ذات الصلة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات ذاتية بشأن هذه التقديرات. تركز إجراءاتنا، من بين الأمور الأخرى، على ما يلي: • لقد قمنا بتقييم: - سياسة مخصصات إضمحلال المجموعة القائمة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بما في ذلك معيار " الزيادة الجوهرية في الخطورة الائتمانية" مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ - أسلوب ومنهجية نمذجة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة مقابل متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ - فحصنا صحة النظريات ونزاهة العمليات الحسابية للنماذج. • لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة ذات الصلة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك بناء نموذج والموافقة عليه، والمتابعة / التحقق المستمر والحوكمة حول النموذج ودقة العمليات الحسابية. كما تحققنا من اكتمال ودقة البيانات المستخدمة ومدى معقولية افتراضات الإدارة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

٢. مخصص إضمحلال القروض والسلف والموجودات المالية الأخرى المترتب عليها مخاطر الائتمان (تتمة)

وصف لأمور التدقيق الرئيسية	*الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق*
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة ١٥,٤٤٨ مليون دولار أمريكي وبلغ رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بها ٥٦٤ مليون دولار أمريكي، مشتملة على مبلغ وقدره ١٣٥ مليون دولار أمريكي مقابل تعرضات المرحلتين ١ و٢ ومبلغ وقدره ٤٢٩ مليون دولار أمريكي مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣. تم عرض أسس احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في ملخص لأهم السياسات المحاسبية في الإيضاح رقم ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.	• لقد قمنا بفهم وتقييم الافتراضات الجوهرية للنموذج فيما يتعلق بالتعرضات وكذلك الاستثناءات مع التركيز على: - افتراضات النمذجة الرئيسية المعتمدة من قبل المجموعة؛ و - أساس البيانات والبيانات المستخدمة لتحديد الاستثناءات. • بالنسبة لعينة من التعرضات، لقد قمنا بتنفيذ إجراءات لتقييم: - مدى ملائمة التعرضات عند التعثر في السداد واحتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد (بما في ذلك قيم الضمانات المستخدمة) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - تحديد التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في الخطورة الائتمانية في الوقت المناسب ومدى ملائمة درجات تصنيف المجموعة؛ و - احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • بالنسبة لمعلومات النظرة المستقبلية المستخدمة من قبل إدارة المجموعة في احتساب خسائرها الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بإجراء مناقشات مع الإدارة وتحققنا من الاعتمادات الداخلية من قبل الإدارة بالنسبة للتوقعات الاقتصادية المستخدمة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ • لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بمخصص إضمحلال القروض والموجودات المالية الأخرى التي يترتب عليها مخاطر الائتمان كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. لقد قمنا بإشراك مختصي مخاطر الائتمان وتقنية المعلومات حيثما تتطلب خبراتهم المختصة. راجع التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة وإفصاحات القروض والسلف وإدارة مخاطر الائتمان في الإيضاحات رقم ٤ و٩ و٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٨

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٨، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير أعضاء مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات أخرى جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- لقد قمنا بفهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.

- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونحن مسئولون عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق حول عدة أمور من بينها نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

نقوم كذلك بتزويد لجنة التدقيق بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١)، نفيد:

أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وإن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

د) وحصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد أشواني سيوتيا.

إرنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم ١١٧
١٠ فبراير ٢٠١٩
المنامة، مملكة البحرين

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

القائمة الموحدة للمركز المالي
٣١ ديسمبر ٢٠١٨

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

	ايضاح	٢٠١٨	٢٠١٧
الموجودات			
أموال سائلة	٧	١,٦٠٧	١,٣٨٨
أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة		٩٧٧	١,٠٥١
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى		٢,٩٩١	٣,١٧٠
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	٢٦	١,٦٦٨	١,٥٢١
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	٨	٥,٦٦١	٥,٥٩٩
قروض وسلف	٩	١٤,٨٨٤	١٥,٣٢٩
موجودات أخرى	١١	١,٦٠١	١,٣١٨
ممتلكات ومعدات		١٦٠	١٢٣
مجموع الموجودات		٢٩,٥٤٩	٢٩,٤٩٩
المطلوبات			
ودائع العملاء		١٦,٤٢٥	١٦,٧٥٥
ودائع البنوك		٤,٢٠٧	٣,٤٠٨
شهادات إيداع		٣٩	٢٧
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	٢٦	١,٢٧١	١,٦٢٨
ضرائب	١٢	٤٣	٥٨
مطلوبات أخرى	١٣	١,٢٣٦	١,٠٦٣
إقتراضات	١٤	٢,٠١٢	٢,١٤٨
مجموع المطلوبات		٢٥,٢٣٣	٢٥,٠٨٧
حقوق الملكية	١٥		
رأس المال		٣,١١٠	٣,١١٠
أسهم خزانة		(٤)	-
إحتياطي قانوني		٥٠١	٤٨١
أرباح مدورة		٩٦٦	٩٣٩
إحتياطيات أخرى		(٧١١)	(٦٠٠)
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم		٣,٨٦٢	٣,٩٣٠
حقوق غير مسيطرة		٤٥٤	٤٨٢
مجموع حقوق الملكية		٤,٣١٦	٤,٤١٢
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٢٩,٥٤٩	٢٩,٤٩٩

تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٩ وتم توقيعها نيابة عنهم من قبل رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة.

الصديق عمر الكبير	هلال مشاري المطيري	خالد كعوان
رئيس مجلس الإدارة	نائب رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

	ايضاح	٢٠١٨	٢٠١٧
الدخل التشغيلي			
دخل الفوائد ودخل مشابه	١٦	١,٤٧٢	١,٥١١
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	١٧	(٩١٣)	(٩٥٥)
صافي دخل الفوائد		٥٥٩	٥٥٦
دخل تشغيلي آخر	١٨	٢٥٨	٣١٣
مجموع الدخل التشغيلي		٨١٧	٨٦٩
مصروفات الخسائر الائتمانية على الموجودات المالية	١٠	(٧٩)	(٩٦)
صافي الدخل التشغيلي بعد مصروفات الخسائر الائتمانية		٧٣٨	٧٧٣
المصروفات التشغيلية			
موظفون		٣١٦	٣١١
ممتلكات ومعدات		٣٨	٣٧
أخرى		١٢٠	١١٤
مجموع المصروفات التشغيلية		٤٧٤	٤٦٢
الربح قبل الضرائب		٢٦٤	٣١١
ضرائب على العمليات الخارجية	١٢	(١٦)	(٥٨)
الربح للسنة		٢٤٨	٢٥٣
الربح العائد إلى الحقوق غير المسيطرة		(٤٦)	(٦٠)
الربح العائد إلى مساهمي الشركة الأم		٢٠٢	١٩٣
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالدولارات الأمريكية)	٣١	٠,٠٧	٠,٠٦

الصديق عمر الكبير	هلال مشاري المطيري	خالد كعوان
رئيس مجلس الإدارة	نائب رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

	إيضاح	٢٠١٨	٢٠١٧
الربح للسنة		**٢٤٨**	٢٥٣
الدخل الشامل الآخر:			
الدخل الشامل الآخر الذي سيتم إعادة تصنيفه (أو إعادة تدويره) إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:			
تحويل عملات أجنبية:			
خسارة غير محققة من تحويل عملات أجنبية في الشركات التابعة الأجنبية		**(١٦٩)**	(٢٣)
أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:			
صافي التغير في القيمة العادلة خلال السنة	١٥	**(٤٢)**	-
موجودات مالية متاحة للبيع:			
صافي التغير في القيمة العادلة خلال السنة	١٥	**-**	١٦
		(٢١١)	(٧)
الدخل الشامل الآخر الذي لن يتم إعادة تصنيفه (أو إعادة تدويره) إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:			
صافي التغير في إحتياطي صندوق التقاعد		**٣**	٢
		٣	٢
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة		**(٢٠٨)**	(٥)
مجموع الدخل الشامل للسنة		**٤٠**	٢٤٨
العائد إلى:			
مساهمي الشركة الأم		**٥٧**	١٩٨
حقوق غير مسيطرة		**(١٧)**	٥٠
		٤٠	٢٤٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

	إيضاح	٢٠١٨	٢٠١٧
الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة		٢٤٨	٢٥٣
تعديلات للبنود التالية:			
مصروفات الخسائر الائتمانية على الموجودات المالية	١٠	٧٩	٩٦
إستهلاك وإطفاء		٢٣	٢٠
ربح من بيع ممتلكات ومعدات - صافي		-	(٥)
ربح من إستبعاد إستثمارات دَيْن محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - صافي	١٨	(٨)	(١٢)
تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
أذونات خزانة وأذونات مؤهلة أخرى		(٣٨)	٧٣
أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة		(٩٤)	(٣٥٦)
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى		٤٧	١,٠٥٩
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء		(٣٧٥)	١٥
قروض وسلف		(٤٦٣)	(٥٧٩)
موجودات أخرى		(٣٨٧)	١٥٨
ودائع العملاء		٥٨١	١,٦٠١
ودائع البنوك		١,٠٢٩	(٢,٥٥٢)
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء		(٢٨٨)	١,٤٦٧
مطلوبات أخرى		١٩٨	(٨١)
تغيرات أخرى غير نقدية		٣٨	(٨٤)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		٥٩٠	١,٠٧٣
الأنشطة الإستثمارية			
شراء إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة		(١,٩٧٧)	(٢,١٨٥)
بيع واسترداد إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة		١,٨٧٥	٢,٣٢١
شراء ممتلكات ومعدات		(٦٠)	(٢٨)
بيع ممتلكات ومعدات		٤	١٣
إستثمار في شركات تابعة - صافي		٢٢	٢٦
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الإستثمارية		(١٣٦)	١٤٧
الأنشطة التمويلية			
إصدار شهادات إيداع - صافي		١٢	(٨)
إصدار إقتراضات		٢٦٢	١٧٥
سداد إقتراضات		(٣٨٤)	(١,٤٣٨)
إعادة شراء إقتراضات	١٤	(٦)	(١٩٩)
أرباح أسهم مدفوعة لمساهمي المجموعة		(٩٣)	(٩٣)
أرباح أسهم مدفوعة لحقوق غير مسيطرة		(٢٦)	(٢٩)
شراء أسهم خزانة	١٥	(٤)	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(٢٣٩)	(١,٥٩٢)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		٢١٥	(٣٧٢)
تأثير تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على النقد وما في حكمه		(٣٤)	٢
النقد وما في حكمه في بداية السنة		١,١٦٠	١,٥٣٠
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٧	١,٣٤١	١,١٦٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم									*حقوق غير مسيطرة*	*مجموع حقوق الملكية*
					إحتياطيات أخرى						
	رأس المال	*أسهم خزانة*	*إحتياطي قانوني*	*أرباح مدورة**	*إحتياطي عام*	*تعديلات تحويل عملات أجنبية*	*تغيرات متراكمة في القيمة العادلة*	*إحتياطي صندوق التقاعد*	*المجموع*		
في ١ يناير ٢٠١٧	٣,١١٠	-	٤٦٢	٨٥٩	١٠٠	(٦٢٥)	(٤٥)	(٣٥)	٣,٨٢٦	٤٣٤	٤,٢٦٠
الربح للسنة	-	-	-	١٩٣	-	-	-	-	١٩٣	٦٠	٢٥٣
(خسارة شاملة) دخل شامل آخر للسنة	-	-	-	-	-	(١٣)	١٦	٢	٥	(١٠)	(٥)
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	-	١٩٣	-	(١٣)	١٦	٢	١٩٨	٥٠	٢٤٨
أرباح أسهم	-	-	-	(٩٣)	-	-	-	-	(٩٣)	-	(٩٣)
تحويلات خلال السنة	-	-	١٩	(١٩)	-	-	-	-	-	-	-
تغيرات أخرى في حقوق شركات تابعة	-	-	-	(١)	-	-	-	-	(١)	(٢)	(٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣,١١٠	-	٤٨١	٩٣٩	١٠٠	(٦٣٨)	(٢٩)	(٣٣)	٣,٩٣٠	٤٨٢	٤,٤١٢
تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٥)	-	-	-	(٦٢)	-	-	٣٤	-	(٢٨)	(٨)	(٣٦)
الرصيد المعاد عرضه كما في ١ يناير ٢٠١٨	٣,١١٠	-	٤٨١	٨٧٧	١٠٠	(٦٣٨)	٥	(٣٣)	٣,٩٠٢	٤٧٤	٤,٣٧٦
الربح للسنة	-	-	-	٢٠٢	-	-	-	-	٢٠٢	٤٦	٢٤٨
(خسارة شاملة) دخل شامل آخر للسنة	-	-	-	-	-	(١٠٦)	(٤٢)	٣	(١٤٥)	(٦٣)	(٢٠٨)
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	-	٢٠٢	-	(١٠٦)	(٤٢)	٣	٥٧	(١٧)	٤٠
أرباح أسهم	-	-	-	(٩٣)	-	-	-	-	(٩٣)	-	(٩٣)
شراء أسهم خزانة	-	(٤)	-	-	-	-	-	-	(٤)	-	(٤)
تحويلات خلال السنة	-	-	٢٠	(٢٠)	-	-	-	-	-	-	-
تغيرات أخرى في حقوق شركات تابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣)	(٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٣,١١٠**	**(٤)**	**٥٠١**	**٩٦٦**	**١٠٠**	**(٧٤٤)**	**(٣٧)**	**(٣٠)**	**٣,٨٦٢**	**٤٥٤**	**٤,٣١٦**

* تتضمن الأرباح المدورة إحتياطيات غير قابلة للتوزيع ناتجة من توحيد شركات تابعة بإجمالي ٤٢٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٤٢٤ مليون دولار أمريكي).

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

١ التأسيس والأنشطة

تأسست المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) [البنك] في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري، ويزاول أعماله بموجب ترخيص مصرفي بالجملة صادر عن مصرف البحرين المركزي. البنك عبارة عن شركة مساهمة بحرينية ذات مسؤولية محدودة ومدرج في بورصة البحرين. يعتبر مصرف ليبيا المركزي الشركة الأم الأساسية للبنك وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة").

إن العنوان المسجل للبنك هو برج المؤسسة العربية المصرفية، المنطقة الدبلوماسية، ص.ب. ٥٦٩٨، المنامة، مملكة البحرين. البنك مسجل بموجب الترخيص التجاري رقم ١٠٢٩٩ الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، مملكة البحرين.

تقوم المجموعة بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية الدولية بالجملة المتضمنة على الأعمال المصرفية مع الشركات والمؤسسات المالية وتمويل المشاريع والتمويلات المهيكلة والقروض المشتركة والخزانة والتمويل التجاري والخدمات المصرفية الإسلامية. وتقدم الخدمات المصرفية للتجزئة فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢ أسس الأعداد

٢-١ بيان بالإلتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وأحكام قانون الشركات التجارية البحريني ذات الصلة وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

٢-٢ العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل لقياس القيمة العادلة للمشتقات المالية والديّن وأسهم حقوق الموجودات المالية. بالإضافة إلى ذلك، كما هو موضح بالتفصيل أدناه، فإن الموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها تحوطات القيمة العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة، ومعدلة لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

تم عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بالدولار الأمريكي، والتي تعد أيضاً العملة الرئيسية للمجموعة. وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب مليون إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

٢-٣ أسس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للمجموعة وشركاتها التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي حقوق الملكية القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات على أو حقوق في عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت الممكنة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة.

٢ أسس الأعداد (تتمة)

٢-٣ أسس التوحيد (تتمة)

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم إستبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- إستبعاد الموجودات (متضمنة الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- إستبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- إستبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي إستثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المدورة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة بإستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة مباشرةً.

٣ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة

٣-١ معايير إلزامية للسنة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، بإستثناء تطبيق التعديلات أو التفسيرات الجديدة التالية التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية القائمة، التي تنطبق على المجموعة والمطبقة على المجموعة، وهي إلزامية للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية

المقدمة

في شهر يوليو ٢٠١٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨. أنشأ البنك مجموعة عمل متعدد التخصصات ("مجموعة العمل") والتي تضم أعضاء من وحدة المخاطر والتمويل وفريق تكنولوجيا المعلومات وذلك للإعداد لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ("المشروع"). إن المشروع تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمخاطر والرئيس التنفيذي للتمويل، اللذان يقدمان تقاريرهم بانتظام إلى لجنة المخاطر البنك التابعة للمجلس. قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨.

التصنيف والقياس

من ناحية التصنيف والقياس، سيتطلب المعيار الجديد بأن يتم تقييم جميع الموجودات المالية، بإستثناء أدوات أسهم حقوق الملكية والمشتقات المالية، على أساس الجمع بين نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات المالية. تم استبدال فئات القياس بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩: بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمدرجة بالتكلفة المطفأة. كما سيتيح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المنشآت الاستمرار في تصنيف لا رجعة فيه الأدوات المؤهلة ليتم إدراجها بالتكلفة المطفأة أو الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، في حال القيام بذلك سوف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم توافق القياس أو الإثبات. يجوز تصنيف أدوات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة بصورة لا رجعة فيه كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يتم لاحقاً إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

ستكون محاسبة المطلوبات المالية إلى حدٍ كبير نفس متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة المتعلقة بالمطلوبات المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. سيتم عرض هذه التغيرات في الدخل الشامل الآخر ولا يتم لاحقاً إعادة تصنيفها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر، ما لم ينتج عنها عدم تطابق محاسبي في الأرباح أو الخسائر.

٣ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

٣-١ معايير إلزامية للسنة (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية (تتمة)

التصنيف والقياس (تتمة)
وبعد الانتهاء من تقييمها، استنتجت المجموعة ما يلي:

- إن معظم الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف للعملاء والأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء التي يتم تصنيفها كقروض وذمم مدينة بموجب معيار محاسبه الدولي رقم ٣٩ يتوقع بأن يتم قياسها بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير رقم ٩؛
- إن الموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بهما لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتوقع بأن يتم استمرار قياسها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- إن معظم سندات الدّين المصنفة كمتاحة للبيع بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ يتوقع بأن يتم قياسها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إلا أنه، سيتم تصنيف بعض الأوراق المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إما نتيجة لخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية أو بناءً على نموذج أعمالها؛ و
- من المتوقع بأن يتم استمرار قياس سندات الدّين المصنفة كمحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة.

للحصول على توضيح حول كيفية تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يرجى الرجوع إلى الأقسام ذات الصلة في إيضاح ٤.

محاسبة التحوط
تم تصميم متطلبات محاسبة التحوط في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لمحاذاة محاسبة التحوط عن كثب مع إطار عمل إدارة المخاطر: تتيح مجموعة متنوعة من أدوات التحوط؛ وتلغي أو تبسط بعض المتطلبات القائمة على القواعد في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. ويتم الاحتفاظ بعناصر محاسبة التحوط: تحوطات القيمة العادلة وتحوطات التدفقات النقدية وصافي تحوطات الإستثمار. يوجد هناك خيار في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للسياسة المحاسبية هو اختيار الاستمرار بموجب إطار عمل محاسبة التحوط في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩؛ لا تتوقع المجموعة حالياً تطبيق هذا الخيار. وتطبيق محاسبة التحوط وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بما أنه لا يوجد هناك تغيرات جوهرية نتيجة لمتطلبات التحوط الجديدة.

إضمحلال الموجودات المالية
نظرة عامة
كما سيغير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشكل أساسي منهجية إضمحلال خسارة القروض. سيحل المعيار نهج الخسارة المتكبدة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ محل نهج الخسارة المتوقعة الآجلة. سيتطلب من المجموعة تسجيل مخصص للخسائر المتوقعة لجميع القروض وأنواع دّين الموجودات المالية الأخرى التي لا يتم الاحتفاظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالإضافة إلى ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية. ويستند المخصص على الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة باحتمالية التعثر في السداد في الاثني عشر شهر القادمة ما لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ منحها، ففي هذه الحالة، يستند المخصص إلى احتمالية التعثر في السداد على مدى عمر الموجود.

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم إثبات الخسائر الائتمانية قبل تحققها بخلاف معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. للحصول على توضيح حول كيفية تطبيق المجموعة متطلبات الإضمحلال بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، راجع القسم الخاص بملخص لأهم السياسات المحاسبية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ (المعدل) المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات
لإظهار الفروق بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، تم تحديث المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات وقامت المجموعة بتطبيقه مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، للسنة المالية المبتدئة في ١ يناير ٢٠١٨. تم توضيح التغيرات المتضمنة على إفصاحات التحول في إيضاح ٥.

تم عرض التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للتغيرات الجوهرية في الإيضاحين ٨ و٩.

كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ المعدل تقديم إفصاحات إضافية وأكثر تفصيلاً لمحاسبة التحوط. ومع ذلك، لم يكن لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بالنسبة لمحاسبة التحوط أي تأثير جوهري على أنشطة / محاسبة التحوط الخاصة بالمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ المتعلق بإيرادات من عقود مبرمة مع العملاء
قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ مما ناتجة عنه تغير في سياسة إثبات الإيرادات الخاصة بالمجموعة فيما يتعلق بعقودها مع عملاها.

٣ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

٣-١ معايير إلزامية للسنة (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ المتعلق بإيرادات من عقود مبرمة مع العملاء (تتمة)

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ نموذج شامل منفرد لمحاسبة الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء ويحل محل توجيهات الإيرادات الحالية، التي توجد حالياً في العديد من المعايير والتفسيرات ضمن إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لقد أسس المعيار نموذج من خمس خطوات جديدة والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. يتم إثبات الإيرادات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة استحقاقه نظير نقل البضائع أو الخدمات إلى العملاء.

اختارت المجموعة تطبيق الأثر الرجعي المعدل المسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ عند تطبيق المعيار الجديد. كما يتطلب التطبيق بالأثر الرجعي المعدل إثبات التأثير المتراكم لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ على جميع العقود كما في ١ يناير ٢٠١٨ في حقوق الملكية. لم تكن هناك أية تعديلات على الرصيد الإفتتاحي للأرباح المدورة وأرصدة الحسابات الأخرى عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ المتعلق بمعاملات العملة الأجنبية والمقابل المدفوع مقدماً

يوضح التفسير أنه عند تحديد سعر الصرف الفوري الذي سيتم استخدامه عند الإثبات المبدئي للموجود أو المصروف أو الدخل ذو الصلة (أو جزء منه) عند استبعاد الموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية ذات الصلة بالمقابل المدفوع مقدماً، فإن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تثبت فيه المنشأة مبدئياً الموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية الناتجة عن المقابل المدفوع مقدماً. وإذا كانت هناك مدفوعات أو مبالغ مستلمة متعددة مدفوعة مقدماً، عندئذ يجب على المنشأة أن تحدد تاريخ المعاملات لكل دفعه أو مبلغ مستلم للمقابل المدفوع مقدماً. لا يوجد لهذا التفسير أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

٣-٢ معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

معايير وتفسيرات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد، حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة هي مدرجة أدناه. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح إلزامية:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي معيار جديد لمحاسبة عقود الإيجار – المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار في شهر يناير ٢٠١٦. لا يغير المعيار الجديد بشكل جوهري المحاسبة المتعلقة بعقود الإيجار للمؤجرين. ومع ذلك، فإنه يتطلب من المستأجرين إثبات معظم عقود الإيجار في ميزانيتهم باعتبارها مطلوبات الإيجار، مع الحق المقابل لاستخدام الموجودات. يجب على المستأجرين تطبيق نموذج واحد لجميع الإيجارات المثبتة، ولكن سيكون لديهم خيار عدم إثبات عقود الإيجار "القصيرة الأجل" وعقود إيجار الموجودات "ذات القيمة المنخفضة". وبصفة عامة، فإن نمط إثبات الربح أو الخسارة لعقود الإيجار المثبتة سيكون مماثل لمحاسبة عقود التمويل الحالية، مع إثبات مصروفات الفوائد والإستهلاك بشكل منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ هو إلزامي للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، ويتطلب المعيار من المستأجرين والمؤجرين تقديم إفصاحات أكثر شمولية عن معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧.

تخطط المجموعة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ في ١ يناير ٢٠١٩، باستخدام نهج بأثر رجعي معدل. ولذلك، سيتم إثبات التأثير التراكمي لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة في ١ يناير ٢٠١٩، دون إعادة عرض معلومات المقارنة. تخطط المجموعة تطبيق الوسيلة العملية لشروط تعريف عقد التأجير عند التحول، وهو ما يعني أنها ستطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على جميع العقود المبرمة قبل ١ يناير ٢٠١٩.

لا تتوقع المجموعة التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ وتقيم حالياً تأثيره.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٣ المتعلق بعدم التيقن من معالجة ضريبة الدخل

يتناول التفسير المحاسبة المتعلقة بضريبة الدخل عندما تتضمن المعالجات الضريبية على حالة عدم التيقن التي تؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ ولا ينطبق التفسير على الضرائب أو الرسوم التي تقع خارج نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢، ولا يتضمن على وجه التحديد المتطلبات المتعلقة بالفوائد والغرامات المرتبطة بالمعالجات الضريبية غير المؤكدة. يتناول التفسير تحديداً ما يلي:

- ما إذا كانت المنشأة تأخذ في الاعتبار المعالجات الضريبية الغير مؤكدة بشكل منفصل؛
- الافتراضات التي تقوم المنشأة بإجراؤها بشأن فحص المعالجات الضريبية من قبل السلطات الضريبية؛
- كيف تحدد المنشأة الأرباح الخاضعة للضريبة (الخسارة الضريبية)، والوعاء الضريبي والخسائر الضريبية غير المستخدمة والتخفيض الضريبي غير المستخدم والمعدلات الضريبية
- كيف تأخذ المنشأة في الاعتبار التغييرات في الحقائق والظروف.

٣ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

٣-١ معايير إلزامية للسنة (تتمة)

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٣ المتعلق بعدم التيقن من معالجة ضريبة الدخل (تتمة)
يجب على المنشأة تحديد ما إذا كانت تأخذ في الاعتبار كل معالجة من المعالجات الضريبية غير المؤكدة بشكل منفصل أو مع واحدة أو أكثر من المعالجات الضريبية الأخرى غير المؤكدة. يجب اتباع النهج الذي يتوقع بنحو أفضل الحل لحالة عدم التيقن. إن التفسير إلزامي للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، ولكن توجد هناك بعض الإعفاءات الانتقالية المتاحة. ستقوم المجموعة بتطبيق التفسير اعتباراً من تاريخه الإلزامي. بما أن المجموعة تعمل في بيئة ضريبية معقدة متعددة الجنسيات، فإن تطبيق التفسير قد يؤثر على قوائمها المالية والإفصاحات المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتعين على المجموعة وضع عمليات وإجراءات للحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق التفسير في الوقت المناسب.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩: المتعلق بمزايا الدفع المسبق مع التعويض السلبي
بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يمكن قياس أداة الدّين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بشرط أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية "فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم" ويتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسبة لذلك التصنيف. توضح التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بأن الموجودات المالية تجتاز فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بغض النظر عن الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الإنهاء المبكر للعقد وبغض النظر عن أي من الأطراف تدفع أو تحصل على التعويض المعقول عن الإنهاء المبكر للعقد.

يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وهي إلزامية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

التحسينات السنوية على دورة ٢٠١٥ – ٢٠١٧ (الصادرة في شهر ديسمبر ٢٠١٧)
تتضمن هذه التحسينات على ما يلي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ المتعلق بدمج الأعمال
توضح التعديلات أنه عندما تحصل المنشأة على السيطرة على نشاطاً تجارياً الذي يعتبر عملية مشتركة، فإنها تطبق متطلبات دمج الأعمال التي تتحقق على مراحل، بما في ذلك إعاده قياس الحصص المحتفظ بها مسبقاً في موجودات ومطلوبات العملية المشتركة بالقيمة العادلة. وعند القيام بذلك، يقوم المشتري بإعادة قياس حصصه الكاملة المحتفظ بها مسبقاً في العملية المشتركة.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على دمج الأعمال التي يكون تواريخ اقتناؤها في أو بعد "بداية فترة إعداد التقارير المالية السنوية الأولى المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر. سيتم تطبيق هذه التعديلات على دمج الأعمال المستقبلية للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ المتعلق بضريبة الدخل
توضح التعديلات أن نتائج ضريبة الدخل المترتبة عليها أرباح أسهم ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمعاملات أو الأحداث السابقة التي تحقق أرباحاً قابلة للتوزيع مقارنة بالتوزيعات التي تم توزيعها على الملاك. ولذلك، تقوم المنشأة بإثبات نتائج ضريبة الدخل المترتبة عليها أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر أو الدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية حيثما كانت المنشأة تقوم أصلاً بإثبات تلك المعاملات أو الاحداث السابقة.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على الفترات السنوات لإعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر. وعندما تطبق المنشاة تلك التعديلات لأول مره، فإنها تطبقها على نتائج ضريبة الدخل المترتب عليها أرباح الأسهم المثبتة في أو بعد بداية أقرب فتره مقارنة. وبما أن الممارسة الحالية للمجموعة تتماشى مع هذه التعديلات، فإن المجموعة لا تتوقع أي تأثير جوهري على قوائمها المالية الموحدة.

معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣ المتعلق بتكاليف الاقتراض
توضح التعديلات أن المنشأة تعامل كجزء من الاقتراضات العامة أي اقتراض تم عمله أصلاً لإنتاج الموجود المؤهل عند إتمام بصورة جوهرية جميع الأنشطة الضرورية لإعداد ذلك الموجود للاستخدام المقصود أو البيع المقصود.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على تكاليف الاقتراض المتكبدة في أو بعد بداية فترة إعداد التقرير السنوي التي طبقت فيها المنشأة تلك التعديلات أولاً. تطبق المنشأة تلك التعديلات على الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر. وبما أن الممارسة الحالية للمجموعة تتماشى مع تلك التعديلات، لا تتوقع المجموعة أي تأثير على قوائمها المالية الموحدة.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨

٤أ-١ أموال سائلة
تشتمل الأموال السائلة على نقد وأرصدة مصرفية وأرصدة لدى بنوك مركزية وأذونات خزانة وأذونات أخرى مؤهلة. تقاس الأموال السائلة مبدئياً بالقيمة العادلة ويعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

٤أ-٢ النقد وما في حكمه
يشتمل النقد وما في حكمه المشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد وأرصدة غير مقيدة لدى بنوك مركزية وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية وأذونات خزانة بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

٤أ-٣ أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
يتم مبدئياً تسجيل الأوراق المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة. وبعد القياس المبدئي، يتم تضمين الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنشأ فيها. ويتم تضمين الفوائد المكتسبة وأرباح الأسهم المستلمة في "دخل الفوائد ودخل مشابه" و"دخل تشغيلي آخر" على التوالي في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٤أ-٤ إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
تقاس الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة بعد حسم أي مبالغ تم شطبها ومخصص الإضمحلال. يتم تعديل القيم المدرجة للموجودات التي يتم تحوطها بفعالية لأي تغيرات في القيمة العادلة إلى حد التغيرات في القيمة العادلة التي تم تحوطها، مع إثبات التغيرات الناتجة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٤أ-٥ إستثمارات في شركات زميلة
الشركة الزميلة هي تلك الشركة التي تمارس عليها المجموعة نفوذاً مؤثراً. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة. يتم احتساب الإستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية .

٤أ-٦ الممتلكات والمعدات
تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم ومخصص الإضمحلال في القيمة، إن وجد.

لا يحسب الإستهلاك على الأرض المملوكة ملكاً حراً. يتم حساب استهلاك الممتلكات والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة.

٤أ-٧ ودائع
تقاس جميع ودائع أسواق المال والعملاء مبدئياً بالقيمة العادلة ومن ثم يعاد قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم عمل تعديل لهذه الودائع، إذا كانت جزءاً من إستراتيجية تحوط القيمة العادلة بفعالية، لتعديل قيمة الودائع للقيمة العادلة المحوطة مع إثبات التغيرات الناتجة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٤أ-٨ اتفاقيات إعادة شراء وإعادة شراء عكسي
إن الموجودات المباعة مع التعهد المتزامن بإعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد (إعادة الشراء) لا يتم إستبعادها. يتم إظهار مطلوبات الطرف الآخر للمبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كأوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم معالجة الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي. لا يتم إثبات الموجودات المشتراة مع التعهد بإعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد (إعادة الشراء العكسي) في القائمة الموحدة للمركز المالي، حيث لا تمتلك المجموعة السيطرة على هذه الموجودات. يتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كدخل فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

٤أ-٩ المعاش التقاعدي والمكافآت الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة الموظفين
تستحق تكاليف الموظفين المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة بصورة عامة وفقاً للتقييمات الاكتوارية على أساس الأنظمة السائدة المعمول بها في كل موقع.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٠ إثبات الدخل والمصروفات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية التي تستحق عليها فائدة والمصنفة كمتاحة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإنه يتم تسجيل دخل فوائد أو مصروفات فوائد بمعدل الفائدة الفعلي وهو المعدل الذي بموجبه يتم خصم الإيرادات أو المصروفات النقدية المتوقعة مستقبلاً خلال العمر الزمني للأداة المالية من المبلغ الصافي المدرج للموجود المالي أو المطلوب المالي أو فترة أقصر، أيهما أنسب. يتم الأخذ في الاعتبار عند عملية الاحتساب جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويتضمن على أي رسوم أو تكاليف إضافية تنسب مباشرةً للأداة المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، ولكنها ليست خسائر الائتمان المستقبلية. يتم تعديل القيمة المدرجة للموجود أو المطلوب المالي، إذا قامت المجموعة بتعديل تقديراتها للمبالغ المدفوعة أو المبالغ المستلمة. يتم احتساب القيمة المدرجة المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي ويتم إثبات التغيرات في القيمة المدرجة كدخل فوائد أو مصروفات فوائد. ويتم إثبات دخل ومصروفات الرسوم الأخرى عند اكتسابها أو تكبدها.

عندما تنخفض القيمة المسجلة للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة نتيجة لخسارة إضمحلال، فإنه يستمر إثبات دخل الفوائد باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي المطبق على القيمة المدرجة الجديدة.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى متغيرة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفوائد أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة.

تقدم المجموعة خدمات متنوعة لعملائها. يتم تقديم هذه الخدمات إما بشكل منفصل أو مجمع مع تقديم الخدمات الأخرى. استنتجت المجموعة أنه يجب إثبات الإيرادات الناتجة عن تقديم الخدمات المختلفة في الوقت الذي تم فيه تقديم الخدمات، أي عندما يتم الوفاء بالتزامات الأداء. الرسوم المكتسبة من أجل توفير الخدمات تتضمن على الرسوم دخل العمولات وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى. يتم تأجيل إثبات دخل رسوم ارتباطات القرض على القروض التي من المحتمل سحبها والرسوم الائتمانية الأخرى المتعلقة بها (مع أية تكاليف إضافية) ويتم إثباتها كتعديل في معدل الفائدة الفعلي على القرض. وعندما لا يكون من المحتمل سحب القرض، فإنه يتم إثبات رسوم ارتباطات القرض على مدى فترة الإلتزام على أساس القسط الثابت.

يتم إثبات الرسوم الناتجة من التفاوض أو المشاركة في التفاوض لمعاملة لطرف ثالث، مثل الترتيب لاقتناء أسهم أو أوراق مالية أخرى، عند إتمام المعاملة المعنية. يتم إثبات الرسوم أو مكونات الرسوم المرتبطة بأداء معين بعد استيفاء التزامات الأداء المقابل.

تتضمن النتائج الناتجة من أنشطة المتاجرة جميع الأرباح والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة ودخل الفوائد أو مصروفات الفوائد ذات الصلة وأرباح أسهم الموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة. ويتضمن هذا على أي عدم فاعلية مسجلة في معاملات التحوط.

٤أ-١١ أسهم الخزانة

يتم إثبات أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة المعاد إقتناؤها (أسهم الخزانة) بالتكلفة وتخصم من حقوق الملكية. لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في الأرباح او الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة. يتم إثبات أي فرق بين القيمة المدرجة والمقابل، إذا تم إعادة إصداره في علاوة إصدار أسهم.

٤أ-١٢ الأدوات المالية

٤أ-١٢-١ تاريخ الإثبات

يتم مبدئياً إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء قروض وسلف العملاء وودائع العملاء والبنوك في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي أصبحت فيه المجموعة طرفاً في المخصصات التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك على المشتريات أو المبيعات بالطريقة العادية للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص علية عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق. يتم إثبات قروض وسلف العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. تقوم المجموعة بإثبات ودائع العملاء والبنوك عندما يتم تحويل الأموال إلى المجموعة.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٢ الأدوات المالية

٤أ-١٢-٢ القياس المبدئي
يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الإثبات المبدئي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال لإدارة الأدوات المالية، كما هو موضح في الإيضاحين ٤أ-١٢ و٤أ-١٣.

عند الإثبات المبدئي، تقيس المجموعة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بقيمتها العادلة مضافاً إليها أو ناقصاً منها، في حاله الموجودات المالية أو المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تكاليف المعاملات التي تكون متزايدة وتنسب مباشرةً إلى إقتناء أو إصدار الموجودات المالية أو المطلوبات المالية، مثل الرسوم والعمولات. تم احتساب تكاليف المعاملة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الأرباح أو الخسائر. مباشرةً بعد الإثبات المبدئي، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات في أدوات الدّين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، مما يؤدي إلى خسارة محاسبية يتم إثباتها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عندما يكون الموجود ممنوح حديثاً. عندما تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عند الإثبات المبدئي عن سعر المعاملة، تقوم المجموعة باحتساب الربح أو الخسارة لليوم الأول على النحو الموضح أدناه.

٤أ-١٢-٣ *الربح أو الخسارة لليوم الأول*
عندما يختلف سعر معاملة الأداة عن القيمة العادلة عند المنح، يتم معاملة الفرق كالتالي:

(أ) عندما تثبت القيمة العادلة بسعر مدرجة في السوق النشطة لموجود أو مطلوب مماثل (أي مدخلات المستوى ١) أو بناءً على تقنيات التقييم التي تستخدم البيانات فقط من الأسواق التي يمكن ملاحظتها، فإنه يتم إثبات الفرق كربح أو خسارة لليوم الأول.

(ب) في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل الفرق ويتم تحديد توقيت إثبات الربح أو الخسارة المؤجلة لليوم الأول بشكل فردي. يتم إطفاؤها إما على مدى عمر الأداة أو تؤجل حتى يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام المدخلات التي يمكن ملاحظتها في السوق أو عندما يتم استبعاد الأداة.

٤أ-١٣ الموجودات المالية

٤أ-١٣-١ أدوات الدّين - التصنيف والقياس اللاحق
اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وقامت بتصنيف موجوداتها المالية – أدوات الدين في فئات القياس التالية:

- مدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

فيما يلي أدناه متطلبات تصنيف الموجودات المالية.

يعتمد التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدّين على ما يلي:

(١) نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات؛ و

(٢) خصائص التدفقات النقدية للموجودات أي فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

بناءً على تلك العوامل، تقوم المجموعة بتصنيف أدوات الدّين الخاصة بها إلى إحدى فئات القياس الثلاث التالية:

- التكلفة المطفأة: الموجودات المحتفظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حيث تمثل تلك التدفقات النقدية فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم تعديل القيمة المدرجة لتلك الموجودات عن طريق أي مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة المثبتة والمقاسة. يتم تضمين دخل الفوائد الناتج من تلك الموجودات المالية في "دخل الفوائد ودخل مشابه " باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٣ الموجودات المالية

٤أ-١٣-١ أدوات الدّين - التصنيف والقياس اللاحق (تتمة)

- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: الموجودات المالية المحتفظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومن أجل بيع الموجودات، حيث تمثل التدفقات النقدية للموجودات فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم ترحيل التغيرات في القيمة المدرجة من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء لإثبات أرباح أو خسائر الإضمحلال وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن الأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة التي يتم إثباتها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. عندما يتم إستبعاد الموجودات المالية، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر ويتم إثباتها في "الدخل التشغيلي الآخر" "كربح أو خسارة ناتجة من استبعاد إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة". يتم تضمين دخل الفوائد الناتج من تلك الموجودات المالية في "دخل الفوائد ودخل مشابه " باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: الموجودات المالية التي لا تستوفي معايير مدرجة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. كما يجوز للمجموعة تصنيف الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض بشكل جوهري من عدم التطابق المحاسبي في القياس أو الإثبات. يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة من أدوات الدّين التي يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تعد جزءً من علاقة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ويتم عرضها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن "الدخل التشغيلي الآخر" "كربح ناتج من أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة" في الفترة التي نتجت فيها، إلا إذا نتجت من أدوات الدّين التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة أو التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، ففي هذه الحالة يتم عرضها بشكل منفصل في "الدخل التشغيلي الآخر" "كربح ناتج من استبعاد إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة". يتم تضمين دخل الفوائد الناتج عن تلك الموجودات المالية في "دخل الفوائد ودخل مشابه " باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٤أ-١٣-٢ نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها على المستوى الذي يعكس على نحو أفضل كيفية إدارتها لمجموعة من الموجودات المالية لتحقيق هدف أعمالها. يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة الموجودات من أجل تحقيق التدفقات النقدية. أي، تقييم ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم يكن أي منهما قابل للتطبيق (على سبيل المثال، الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة)، فإنه يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "المحتفظ بها لغرض المتاجرة" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم إجراء تقييم نموذج الأعمال على أساس كل أداة على حدة وإنما على المستوى الإجمالي لمحفظة الأعمال وبناءً على العوامل التي يمكن ملاحظتها مثل:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية والمحافظة على بيان محدد لمعدل الربح ومطابقة فترة استحقاق الموجودات المالية مع فترة استحقاق المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- الكيفية التي يتم فيها تقييم أداء الموجودات ونموذج الأعمال وتقديم تقرير بشأنهما إلى موظفي الإدارة الرئيسيين ولجنة الموجودات والمطلوبات التابعة للمجموعة؛
- الكيفية التي يتم فيها تقييم وإدارة المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وحجمها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم العامة لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يستند تقييم نموذج الأعمال على التصورات المتوقعة بشكل معقول دون الأخذ في الاعتبار تصورات "أسواء حالة " أو "حالة الضغط". إذا تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الإثبات المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، فإن المجموعة لا تقم بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك، ولكنها تقوم بتضمين مثل تلك المعلومات عند تقييم الموجودات المالية الأصلية الممنوحة أو المشتراة حديثًا فصاعداً.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حدٍ سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٣ الموجودات المالية (تتمة)

٤أ-١٣-٣ فحص فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي فحص فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لأغراض هذا الفحص، يتم تحديد المبلغ الأصلي للدّين على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الأثبات المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. (على سبيل المثال، إذا كانت هي مدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين أو إطفاء علاوة / خصم).

تمثل الفائدة مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية أو مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتطابق مع ترتيبات الإقراض الأساسية.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية. يتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير التوقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم استيفاؤها لهذا الشرط. عند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- العملة التي يتم فيها عرض الموجودات المالية والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة؛
- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛ و
- الشروط التي تحد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (على سبيل المثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن).

حيثما تتعرض الشروط التعاقدية للمخاطر أو التقلبات التي لا تتطابق مع ترتيبات الإقراض الأساسية، فأنه يتم تصنيف وقياس الموجودات المالية ذات الصلة بالقيمة المالية من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم أخذ الموجودات المالية ذات المشتقات الضمنية بمجملها في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

تقوم المجموعة بإعادة تصنيف إستثمارات الدّين فقط عندما يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك الموجودات. ويتم إعادة التصنيف من بداية فتره إعداد التقرير المالي الأولي بعد التغيير. ويتوقع أن تكون تلك التغيرات نادره الحدوث ولا تحدث خلال الفترة بخلاف إعادة التصنيف التي تم عملها عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في تاريخ التحول.

٤أ-١٣-٤ أدوات أسهم حقوق الملكية – التصنيف والقياس اللاحق

أدوات أسهم حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف أسهم حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة؛ أي الأدوات التي لا تتضمن على التزامات تعاقدية للدفع، والتي تثبت وجود فائدة متبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة.

عند الإثبات المبدئي، اختارت المجموعة تصنيف لا رجعه فيه بعض إستثمارات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض أخرى بخلاف المحتفظ بها لغرض المتاجرة. وعند استخدام هذا الاختيار، يتم إثبات أرباح أو خسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يتم لاحقاً إعادة تصنيفها إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، بما في ذلك عند الإستبعاد. لا تخضع إستثمارات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر لتقييم الإضمحلال. يتم إثبات جميع إستثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى التي لم تقم المجموعة باختيارها ليتم تصنيفها بصورة لا رجعه فيه عند الإثبات أو التحول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تضمين الأرباح أو الخسائر الناتجة من إستثمارات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في "الدخل التشغيلي الآخر" "كربح ناتج من إستبعاد إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة" في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم إثبات أرباح الأسهم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر "كدخل تشغيلي آخر" عندما يوجد حق لدى المجموعة لإستلام المدفوعات.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٣ الموجودات المالية (تتمة)

٤أ-١٣-٥ تعديل أو منح القروض الوقت

تقوم المجموعة أحيانًا بتقديم تنازلات أو تعديلات على الشروط الأصلية للقروض استجابةً للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من إمتلاك الضمانات أو فرض ضمانات إضافية أخرى. تعتبر المجموعة القرض ممنوح للوقت عندما يتم تقديم تلك التنازلات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة للمقترض ولم تكن المجموعة قد وافقت عليها إذا كان المقترض يتمتع بسلامة مالية. تشمل مؤشرات الصعوبات المالية ما يلي:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على دفعها.
- ما إذا قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرية، مثل عائد حصة الربح/ العائد القائم على الأسهم والتي تؤثر بشكل جوهري على بيان مخاطر القرض.
- تمديد فترة القرض بشكل جوهري عندما لا يواجه المقترض صعوبات مالية.
- تغير جوهري في سعر الفائدة.
- تغير العملة التي يتم فيها عرض القرض.
- إدخال الضمانات أو الأوراق المالية الأخرى أو التحسينات الائتمانية التي تؤثر بشكل جوهري على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالقرض.

من أجل إعادة تصنيف القرض من فئة منح الوقت، يجب على العميل أن يستوفي المعايير التالية:

- يجب إن تكون جميع التسهيلات الخاصة به منتجة؛
- تم سداد دفعات منتظمة لأكثر من المبلغ غير الجوهري للمبلغ الأصلي للدّين أو الفائدة على المبلغ الأصلي القائم خلال معظم الفترة عندما تم تصنيف الموجود على أنه ممنوح للوقت؛ و
- لا يوجد لدى العميل أي عقد متأخر عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، تقوم المجموعة بإستبعاد الموجود المالي الأصلي وإثبات موجود "جديد" بالقيمة العادلة وإعادة احتساب معدل فائدة فعلي جديد للموجود. وبالتالي يعتبر تاريخ إعاده التفاوض هو تاريخ الإثبات المبدئي لأغراض احتساب الإضمحلال، بما في ذلك لغرض تحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية. ومع ذلك، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا كان الموجود المالي الجديد المثبت يعتبر مضمحلاً ائتمانياً عند الإثبات المبدئي، وبالأخص في الظروف التي كان فيها إعادة التفاوض يتعلق بعميل غير قادر على سداد المدفوعات المتفق عليها في الأصل. يتم إثبات الفروق في القيمة المدرجة في الأرباح أو الخسائر كربح أو خسارة ناتجة من الإستبعاد.

وإذا لم تكن الشروط مختلفة بشكل جوهري، فإن إعاده التفاوض أو التعديل لن ينتج عنه استبعاد للموجود، وتقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة المدرجة على أساس التدفقات النقدية المعدلة للموجود المالي وتقوم بإثبات ربح أو خسارة معدلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. ويعاد احتساب إجمالي القيمة المدرجة الجديدة عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي (أو معدل الفائدة الفعلي المعدل للائتمان للموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً المشتراة أو الممنوحة).

وبمجرد إعاده التفاوض بشأن الشروط، يتم قياس أي إضمحلال بإستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط. وتتمثل سياسة المجموعة في مراقبة القروض الممنوحة للوقت من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث المدفوعات في المستقبل. يتم تحديد القرارات المتعلقة بالإستبعاد والتصنيف بين المرحلة ٢ والمرحلة ٣ على أساس كل حاله على حدة أو على أساس معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية. وإذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، فأنه يتم الإفصاح عنها وإدارتها باعتبارها موجودات مضمحلة ممنوحة للوقت مدرجة ضمن المرحلة ٣ حتى يتم تحصليها أو شطبها أو إعادة تحويلها إلى المرحلة ٢.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٣ الموجودات المالية (تتمة)

٤أ-١٣-٦ الاستبعاد بخلاف التعديل

يتم استبعاد الموجودات المالية أو جزء منها، عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجود المالي أو عندما يتم نقلها وسواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم المجموعة بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود ولكنها لم تحتفظ بالسيطرة على الموجود.

تدخل المجموعة في معاملات حيث تحتفظ بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات، ولكنها تتعهد بدفع الالتزامات التعاقدية على تلك التدفقات النقدية إلى المنشآت الأخرى وبنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية. ويتم احتساب تلك المعاملات على أنها تحويلات "ترتيبات سداد" التي تنتج من الاستبعاد إذا كانت المجموعة:

(١) غير ملزمة بسداد المدفوعات إلا إذا قامت بتحصيل مبالغ معادلة من الموجودات؛

(٢) محظورة من بيع أو رهن الموجودات؛

(٣) ملزمة بتحويل أي مبالغ نقدية قامت بتحصيلها من الموجودات دون أي تأخير جوهري.

لم يتم استبعاد الضمانات (الأسهم والسندات) المقدمة من المجموعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء القياسية وإقراض الأوراق المالية ومعاملات الاقتراض لأن المجموعة تحتفظ بكافة المخاطر والمكافآت الجوهرية على أساس سعر إعادة الشراء المحددة مسبقاً، وبالتالي فإن معايير الاستبعاد لم يتم استيفاؤها. كما ينطبق هذا على بعض معاملات التورق التي تحتفظ فيها المجموعة بالفوائد الثانوية المتبقية.

٤أ-١٤ المطلوبات المالية

٤أ-١٤-١ التصنيف والقياس اللاحق

في كلاً من الفترة الحالية والسابقة، يتم تصنيف المطلوبات المالية كمقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة، باستثناء:

- المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة (مثل المراكز القصيرة في الدفاتر المصرفية). يتم عرض الأرباح أو الخسائر على المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بشكل جزئي في الدخل الشامل الآخر (مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية الذي ينسب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لتلك المطلوبات، والتي يتم تحديدها كالمبلغ الذي لا ينسب إلى التغيرات في ظروف السوق التي تؤدي إلى مخاطر السوق) وبشكل جزئي في الأرباح أو الخسائر (المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات). هذا ما لم يكن مثل هذا العرض أن يخلق أو يوسع عدم التطابق المحاسبي، ففي هذه الحالة يتم أيضاً عرض الأرباح والخسائر التي تنسب إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية للمطلوبات في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر؛
- المطلوبات المالية الناتجة عن تحويل الموجودات المالية التي هي غير مؤهلة للاستبعاد، حيث يتم إثبات المطلوبات المالية للمقابل المستلم للتحويل. في الفترات اللاحقة، تقوم المجموعة بإثبات أي مصروفات متكبدة على المطلوبات المالية؛ و
- عقود الضمانات المالية وارتباطات القرض.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٤ المطلوبات المالية (تتمة)

٤أ-١٤-٢ الإستبعاد

يتم إستبعاد المطلوبات المالية عند إطفاؤها (أي عندما يكون الالتزام المحدد في العقد قد تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته).

يتم احتساب التبادل بين المجموعة ومقرضيها الأصليين لأدوات الدّين بشروط مختلفة بشكل جوهري، فضلاً عن التعديلات الجوهرية في شروط التزامات المالية الحالية، كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية وإثبات مطلوبات مالية جديدة. وتختلف الشروط بشكل جوهري إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة محسوماً منها أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي، وهي على الأقل تختلف بنسبة ١٠% عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم الأخذ في الاعتبار العوامل النوعية الأخرى، مثل عملة عرض الأداة والتغيرات في نوع سعر الفائدة وخصائص التحويل الجديدة المرتبطة بالأداة وكذلك التغيرات في التعهدات. إذا تم احتساب تبادل أدوات الدّين أو تعديل الشروط على أنها إطفاء، فإنه يتم إثبات أي تكاليف أو رسوم متكبدة كجزء من الربح أو الخسارة الناتجة عن الإطفاء. وإذا لم يتم احتساب التبادل أو التعديل على أنه إطفاء، فأن أي تكاليف أو رسوم متكبدة تعدل القيمة المدرجة للمطلوبات ويتم إطفاؤها على مدى الفترة المتبقية للمطلوبات المعدلة.

٤أ-١٥ الإضمحلال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم على أساس النظرة المستقبلية، الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات دينها المدرجة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومقابل التعرضات الناتجة عن ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية. تقوم المجموعة بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمثل تلك الخسائر في تاريخ إعداد كل تقرير مالي. يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ما يلي:

- مبلغ عادل ومبلغ احتمالية مرجحة الذي تم تحديده عن طريق تقييم مجموعة من النتائج المحتملة؛
- القيمة الزمنية للنقود؛ و
- معلومات معقولة وداعمة متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ إعداد التقرير المالي عن الأحداث السابقة والظروف الحالية والتنبؤات للظروف الاقتصادية المستقبلية.

لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ستقدر المجموعة مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على الأداة المالية على مدى عمرها المتوقع. يتم تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس القيمة الحالية لكافة العجز النقدي على مدى العمر المتبقي المتوقع للموجود المالي، أي الفرق بين: التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للقرض.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

- الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛
- ارتباطات القروض غير المسحوبة: تقديرات الجزء المتوقع لارتباطات القرض الذي سيتم سحبه على مدى العمر المتوقع لارتباطات القرض؛ ويحسب القيمة الحالية للعجز النقدي بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمنشأة إذا قام حامل ارتباطات القرض بسحب الجزء المتوقع من القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها إذا تم سحب الجزء المتوقع من القرض؛ و

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٥ الإضمحلال (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

- بالنسبة لعقود الضمانات المالية، تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على أساس القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها عن الخسارة الائتمانية التي تم تكبدها محسوم منها أي مبالغ يتوقع الضامن استلامها من حاملها أو المدين أو أي طرف آخر. إذا كان القرض مضمون بالكامل، فإن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لعقود الضمانات المالية سيكون هو نفس تقدير العجز النقدي المقدر للقرض الخاضع للضمان.

لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، قامت المجموعة بتصنيف سندات دينها والقروض والسلف وارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣، على أساس منهجية الإضمحلال المطبقة، كما هو موضح أدناه:

- المرحلة ١ – المنتجة – عندما يتم إثبات القروض أولاً، تثبت المجموعة مخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.
- المرحلة ٢ – الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية: عندما تظهر القروض زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية، تسجل المجموعة المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
- المرحلة ٣ - المضمحلة: تثبت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لتلك القروض.

لأغراض التصنيف في المراحل المذكورة أعلاه، وضعت المجموعة سياسة لإجراء تقييم في نهاية كل فترة إعداد تقرير مالي ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي من خلال الأخذ في الاعتبار التغير في مخاطر التعثر في السداد تحدث على مدى العمر المتبقي للأداة المالية.

ستقوم المجموعة بتسجيل إضمحلال لسندات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالاعتماد على ما إذا كانت مصنفة كمرحلة ١ أو مرحلة ٢ أو مرحلة ٣، كما هو موضح أعلاه. ومع ذلك، لن تخفض الخسائر الائتمانية المتوقعة القيمة المدرجة لتلك الموجودات المالية في قائمة المركز المالي، التي ستظل بالقيمة العادلة. بدلاً من ذلك، سيتم إثبات مبلغ يعادل المخصص الذي قد ينشأ في حالة قياس الموجودات بالتكلفة المطفأة في الدخل الشامل الآخر كمبلغ إضمحلال متراكم مع احتساب مبلغ مماثل في الأرباح أو الخسائر

لم يتم تسجيل إضمحلال على إستثمارات أسهم حقوق الملكية.

المرحلة ١
تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً لعملاء المرحلة ١، يتم تصنيف جميع الموجودات المالية على أنها المرحلة ١ عند تاريخ الإثبات المبدئي. وبعد ذلك في إعداد كل تقرير مالي، تصنف المجموعة ما يلي باعتبارها المرحلة ١:

- نوع موجودات الديّن التي تم تحديد بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الموجودات المالية التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي؛

تعتبر المجموعة الأنواع التالية من الديون بأن لديها "مخاطر ائتمانية منخفضة"

- جميع التعرضات الحكومية بالعملة المحلية ممولة بالعملة المحلية
- جميع التعرضات بالعملة المحلية لحكومة مملكة البحرين أو مصرف البحرين المركزي
- جميع التعرضات ذات تصنيف خارجي A- أو أعلى.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٥ الإضمحلال (تتمة)

المرحلة ٢
يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بأن يتم تصنيف الموجودات المالية في المرحلة ٢ عندما تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي. بالنسبة لتلك الموجودات المالية، يتطلب إثبات مخصص الخسارة بناءً على خسائرها الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

تأخذ المجموعة في الاعتبار ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان إحدى الموجودات من خلال مقارنة ترحيل التصنيف عند الإثبات المبدئي للموجود مقابل مخاطر التعثر في السداد التي تحدث للموجود في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي. في كل حالة من هذه الحالات، يستند هذا التقييم على تقييم النظرة المستقبلية التي تأخذ في الاعتبار عدداً من السيناريوهات الاقتصادية، من أجل إثبات احتمالية ارتفاع الخسائر المرتبطة بالتوقعات الاقتصادية الأكثر سلبية. بالإضافة إلى ذلك، يفترض حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية إذا تأخر المقترض عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً في سداد مدفوعاته التعاقدية، أو إذا كانت المجموعة تتوقع أن تمنح الوقت للمقترض أو إعادة هيكلة التسهيل لأسباب تتعلق بالائتمان أو يتم وضع التسهيل ضمن قائمة المراقبة للمجموعة. وعلاوة على ذلك، كما سيخضع أي تسهيل لديه تصنيف لمخاطر ائتمان داخلي بدرجة ٨ لعملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المرحلة ٢.

إن سياسة المجموعة هي تقييم معلومات النظرة المستقبلية المعقولة والداعمة الإضافية المتاحة، باعتبارها عوامل إضافية أخرى:

بالنسبة للتسهيلات المتجددة مثل بطاقات الائتمان والسحوبات على المكشوف، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تحديد الفترة التي يتوقع بأن تتعرض فيها لمخاطر الائتمان، بالأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتوقع اتخاذها بمجرد زيادة المخاطر الائتمانية والتي تعمل على التخفيف من الخسائر.

المرحلة ٣
يتم تضمين الموجودات المالية في المرحلة ٣ عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن القرض مضمحل ائتمانياً. في تاريخ إعداد كل التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الدين المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي "مضمحل ائتمانياً" عند قوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنظر في خلاف ذلك؛
- قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عادة ما يعتبر القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه نتيجة لتدهور وضع المقترض بأنه مضمحل ائتمانياً ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل جوهري ولا يوجد هناك أية مؤشرات أخرى للإضمحلال. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر القرض المتأخر عن السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر بأنه مضمحل.

عند إجراء تقييم حول ما إذا كانت الاستثمار في الديون الحكومية، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات.
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.
- قدره البلد للوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار ديون جديده.
- احتمالية إعادة هيكله الديون، مما يؤدي إلى تكبد حاملها خسائر من خلال الإعفاء الطوعي أو الإلزامي للديون.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٥ الإضمحلال (تتمة)

المرحلة ٣ (تتمة)

- آليات الدعم الدولية القائمة لتوفير الدعم اللازم باعتبار "المقرض هو الحل الأخير" لذلك البلد، وكذلك النية، التي تعكسها البيانات العامة، للحكومات والوكالات لاستخدام تلك الآليات. ويشمل ذلك تقييماً لعمق تلك الآليات، وبغض النظر عن القصد السياسي، ما إذا كانت هناك قدرة على الوفاء بالمعايير المطلوبة.

بخلاف القروض الممنوحة المضمحلة ائتمانياً، سيتم تحويل القروض من خارج المرحلة ٣ إذا لم تعد تستوفي لمعايير المضمحلة ائتمانياً بعد فتره مراقبة مدتها ١٢ شهراً.

معلومات النظرة المستقبلية
ستقوم المجموعة بإدراج معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات النظرة المستقبلية مثل العوامل الاقتصادية الكلية (على سبيل المثال، نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط والعجز المالي والإنفاق الحكومي والبطالة وأسعار الفائدة) والتنبؤات الاقتصادية. تقيم مجموعة من النتائج المحتملة، وتعتزم المجموعة وضع ثلاث سيناريوهات: الحالة الأساسية والحالة غير المحتملة والحالة المحتملة. ويمثل سيناريو الحالة الأساسية النتائج الأكثر احتمالاً الناتجة عن عمليه التخطيط المالي وعملية إعداد الميزانيات العادية للمجموعة، في حين تمثل سيناريوهات الحالات المحتملة وغير المحتملة نتائج الأكثر تفاؤلاً أو تشاؤماً. بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات، سوف تستمد المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة ويطبق نهج الاحتمالية المرجحة لتحديد مخصص الإضمحلال.

سوف تستخدم المجموعة المعلومات الداخلية الواردة من خبراء الاقتصاديين الداخليين، بالإضافة إلى المعلومات الخارجية المنشورة من خدمات التنبؤات الاقتصادية الحكومية والقطاع الخاص. وسيتعين على كلاً من فرق إدارة المخاطر والتمويل الموافقة على افتراضات النظرة المستقبلية قبل تطبيقها على سيناريوهات مختلفة.

عرض لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي
يتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص ضمن المطلوبات المالية؛
- أدوات الديّن المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وتم إثباته في احتياطي القيمة العادلة ويتم عرضه كمخصص.

قيود تقنيات التقدير
النماذج المطبقة من قبل المجموعة قد لا تأخذ دائماً جميع خصائص السوق في فترة زمنية محددة حيث لا يمكن إعادة معايرتها بنفس وتيرة التغيرات في ظروف السوق. ومن المتوقع إجراء تعديلات مؤقتة إلى أن يتم تحديث النماذج الأساسية. على الرغم من أن المجموعة سوف تستخدم البيانات الحالية قدر المستطاع، سوف تستند النماذج المستخدمة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على البيانات المحدثة بإستثناء لعوامل معنية التي سيتم تحديثها بياناتها بمجرد توفرها وسيتم إجراء تعديلات للأحداث الجوهرية التي وقعت قبل تاريخ إعداد التقارير المالية. لا تزال الحوكمة على هذه التعديلات قيد التطوير.

تعديل الخبرة الائتمانية
تتطلب منهجية مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة من المجموعة استخدام اجتهاداتها من وقع خبراتها الائتمانية لإدراج التأثير المقدر للعوامل غير المدرجة في نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في جميع فترات إعداد التقارير المالية.

٤أ-١٦ مخصصات
يتم إثبات المخصصات إذا كان على البنك أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الاقتصادية لتسوية هذه الإلتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصصات في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر بعد حسم أي تسويات.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٧ عقود الضمانات المالية وارتباطات القرض

تصدر المجموعة الضمانات المالية والاعتمادات المستندية وارتباطات القرض.

يتم مبدئياً إثبات الضمانات المالية في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، والتي تعد العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان للمبلغ المثبت مبدئياً بعد حسم الإطفاء المتراكم المثبت في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر – بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ – أو أفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي التزام مالي ناتج من الضمان أو بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ – مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى.

يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الدخل التشغيلي الآخر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية هي الارتباطات التي بموجبها وعلى مدى فترة الارتباط، يتطلب من المجموعة تقديم قروض بشروط محدده مسبقاً إلى العميل. وعلى غرار عقود الضمانات المالية، وبموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩، تم عمل مخصص إذا كان العقد مثقلاً بالالتزامات، ولكن اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، تقع تلك العقود ضمن نطاق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لا يتم تسجيل القيمة الاسمية التعاقدية للضمانات المالية والاعتمادات المستندية وارتباطات القرض غير المسحوب عندما يتم الاتفاق على تقديم القرض على أساس شروط السوق في القائمة الموحدة للمركز المالي.

٤أ-١٨ المشتقات المالية وأنشطة التحوط

المشتق المالي هو أداة مالية أو عقد آخر مع الخصائص الثلاث التالية:

- تتغير قيمته استجابةً للتغير في سعر الفائدة المحدد أو سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني أو أي متغيرات أخرى، شريطة أن يكون، في حالة المتغيرات غير المالية، غير محدد لطرف في العقد (أي "العقد الأساسي").
- لا يتطلب صافي الاستثمار المبدئي أو صافي الاستثمار المبدئي الذي يكون أقل مما هو مطلوب لأنواع العقود الأخرى المتوقعة أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

تدخل المجموعة في معاملات مع مختلف الأطراف الأخرى. وتتضمن هذه على مقايضات أسعار الفائدة والعقود المستقبلية والمقايضات الائتمانية المتعثرة في السداد ومقايضات مطابقة العملة وعقود الصرف الأجنبي الآجلة وخيارات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية وأسهم حقوق الملكية. يتم مبدئياً إثبات المشتقات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي تم فيه إبرام عقد المشتقات المالية ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. تدرج جميع المشتقات المالية كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة.

يتم قياس جميع المشتقات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء المشتقات المالية المصنفة والمؤهلة كأداة تحوط، وإذا كان الأمر كذلك، فإن طبيعة البند الذي يتم تحوطه تحدد طريقة إثبات الربح أو الخسارة الناتجة. تصنف المجموعة بعض المشتقات إما:

(أ) كتحوطات القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المثبتة أو الارتباطات المؤكدة (تحوطات القيمة العادلة)؛
(ب) كتحوطات التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة جداً التي تنسب إلى الموجودات أو المطلوبات المثبتة (تحوطات التدفقات النقدية)؛ أو
(ج) كتحوطات صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية (تحوطات صافي الاستثمار).

توثق المجموعة، عند بدء التحوط العلاقة بين بنود التحوط وأدوات التحوط، وكذلك أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر لإجراء معاملات التحوط المختلفة. كما تقوم المجموعة بتوثيق تقييمها، على حد سواء عند التحوط وعلى أساس مستمر، لتحديد ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التحوط هي ذات فاعلية عالية في موازنة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المحوطة.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٨ المشتقات المالية وأنشطة التحوط (تتمة)

(أ) تحوط القيمة العادلة

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة والمؤهلة كتحوطات القيمة العادلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، مع التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والتي تنسب إلى المخاطر المحوطة.

إذا لم يعد التحوط يستوفي معايير محاسبة التحوط، فإنه يتم إطفاء التعديل على القيمة المدرجة للبند المحوط والذي يستخدم له طريقة معدل الفائدة الفعلي إلى الأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاستحقاق ويسجل كصافي دخل الفوائد.

(ب) تحوط التدفقات النقدية

يتم إثبات الجزء الفعّال للتغييرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تم تصنيفها وتأهيلها كتحوطات التدفقات النقدية في الدخل الشامل الآخر. يتم إثبات الربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعّال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

تم إعادة تدوير المبالغ المتراكمة في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة. يتم تسجيلها في بنود الدخل أو المصروفات التي يتم فيها الإفصاح عن الإيرادات أو المصروفات المرتبطة بالبند المحوط ذات الصلة.

عند انتهاء مدة أداة التحوط أو تم بيعها أو عندما لم تعد تستوفي معايير محاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة متراكمة موجودة في حقوق الملكية في ذلك الوقت تبقى في حقوق الملكية ويتم إثباتها في الفترات التي يؤثر البند المحوط على الربح أو الخسارة. عندما لا يتوقع حدوث المعاملة المتنبأ بها (على سبيل المثال: استبعاد الموجودات المحوطة المثبتة)، فإنه يتم مباشرةً إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

(ج) تحوط صافي الاستثمار

يتم إحتساب تحوط صافي الإستثمارات من العمليات الأجنبية بطريقة مماثلة لتحوطات التدفقات النقدية. يتم إثبات أي ربح أو خسارة على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعّال مباشرةً في الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات الربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعّال مباشرةً في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تضمين الأرباح والخسائر المتراكمة في حقوق الملكية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عندما يتم استبعاد العمليات الأجنبية كجزء من الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد.

لم يكن لدى المجموعة أي تأثير على الأرباح المدورة أو الأرباح أو الخسائر الخاصة بها نتيجة للتغير في محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

٤أ-١٩ دخل الفوائد

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، يتم تسجيل دخل الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل دخل الفوائد على الموجودات المالية التي تستحق عليها فائدة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، بطريقة مماثلة للموجودات المالية التي تستحق عليها فائدة كمتاحة للبيع أو المحتفظ بها حتى الاستحقاق بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، وذلك باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المبالغ المستلمة للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، فترة أقصر، إلى صافي القيمة المدرجة للموجود المالي، حيثما كان ذلك مناسباً.

٤أ-٢٠ قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-٢٠ قياس القيمة العادلة (تتمة)

يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة. يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بأفضل مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار قدرة مشاركي السوق على إدرار منافع اقتصادية عن طريق استخدام الموجودات بأعلى وأفضل استخداماتها أو عن طريق بيعها إلى مشارك آخر في السوق الذي سيستخدم الموجودات بأعلى وأفضل استخداماتها.

تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف والتي تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الاقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل، وهي موضحة كالتالي:

- المستوى ١ للتقييم: يمكن ملاحظته مباشرة من عروض أسعار الأداة المالية نفسها (أسعار السوق).
- المستوى ٢ للتقييم: يمكن ملاحظته مباشرةً من وكلاء لنفس الأداة المتوفرة بتاريخ التقييم (علامة النموذج مع معلومات السوق).
- المستوى ٣ للتقييم: المشتقة من الوكلاء (الاستيفاء من وكلاء) للأدوات المماثلة التي لم يتم ملاحظتها (علامة النموذج مع خصم الوكلاء).

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

٤أ-٢١ ضرائب على العمليات الخارجية

لا تخضع أرباح البنك للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس القوانين المالية المعمول بها في كل موقع على حدة. لا يتم عمل مخصص لأي مطلوب قد ينتج في حال توزيع إحتياطيات الشركات التابعة. تتطلب الأنظمة المحلية الاحتفاظ بالجزء الأكبر من هذه الاحتياطيات لتلبية المتطلبات القانونية المحلية.

٤أ-٢٢ العملات الأجنبية

المعاملات والأرصدة

يتم مبدئياً تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ إجراء المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية للمجموعة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

إن البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة إلى العملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الخارجية إلى العملة الرئيسية للبنك بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. كما يتم تحويل بنود الدخل والمصروفات على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. يتم تسجيل فروق الصرف الناتجة من التحويل في القائمة الموحدة للدخل الشامل ضمن ربح (خسارة) غير محققة ناتجة من تحويل العملات الأجنبية في الشركات التابعة الأجنبية. عند إستبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات بند الدخل الشامل الآخر المتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-٢٣ المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود.

٤أ-٢٤ موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه، فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي .

٤أ-٢٥ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته. لا تعتبر هذه الحالة عامة في اتفاقيات المقاصة الرئيسية ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات الصلة كإجمالي في القائمة الموحدة للمركز المالي.

٤أ-٢٦ الإقتراضات

يتم تصنيف الأدوات المالية الصادرة (أو عناصرها)، كمطلوبات ضمن "الإقتراضات"، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية هي بأن المجموعة لديها التزام إما بتوصيل نقد أو موجودات مالية أخرى لحاملها.

يتم مبدئيا قياس أذونات لأجل وسندات وتمويلات لأجل أخرى بالقيمة العادلة إضافة لتكاليف المعاملة. بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات من الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

٤أ-٢٧ شطب

يتم شطب القروض وسندات الدّين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدّين. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة. إذا كان المبلغ المطلوب شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، يعامل الفرق أولاً كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقه بعد ذلك مقابل إجمالي القيمة المدرجة. وتقيد أية مبالغ مستردة لاحقة إلى مصروفات الخسارة الائتمانية.

٤أ-٢٨ تقييم الضمان

للتخفيف من مخاطرها الائتمانية على الموجودات المالية، تسعى المجموعة إلى استخدام الضمانات الإضافية، حيثما أمكن ذلك. تكون الضمانات بأشكال مختلفة، مثل النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد/الضمانات والعقارات والذمم المدينة والمخزون والموجودات غير المالية الأخرى والتحسينات الائتمانية مثل اتفاقيات المقاصة. إن السياسة المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بالضمانات التي تسند إليها من خلال ترتيبات الإقراض الخاصة بها بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ هي نفسها التي كانت بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. ولا يتم تسجيل الضمانات الإضافية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة، ما لم تكن الضمانات مستردة. ومع ذلك، فإن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويتم تقييمها بشكل عام، كحد أدني، في البداية ويعاد تقييمها بصورة دورية. ومع ذلك، يتم تقييم بعض الضمانات الإضافية، على سبيل المثال، النقدية أو الأوراق المالية السوقية المتعلقة بمتطلبات الهامش على أساس يومي.

تستخدم المجموعة إلى أقصى حد ممكن بيانات السوق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. يتم تقييم الموجودات المالية الأخرى التي ليست لديها قيم سوقية يمكن تحديدها بسهولة باستخدام النماذج. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف أخرى مثل وسطاء الرهن العقاري، أو بناءً على مؤشرات أسعار المساكن.

٤أ-٢٩ الضمانات المستردة

ستظل السياسة المحاسبية للمجموعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما هي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. يتم احتساب أية موجودات مستردة محتفظ بها لغرض البيع بقيمها العادلة (في حالة الموجودات المالية) والقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاسترداد وفقاً لسياسة المجموعة.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-٣٠ الاجتهادات والتقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة يتطلب من الإدارة عمل اجتهادات وتقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المالية والإفصاحات المرفقة وكذلك الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة، بتاريخ إعداد التقارير المالية. ومع ذلك، عدم التيقن بشأن هذه الفرضيات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تتطلب عمل تعديل جوهري للمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات التي تتأثر في الفترات المستقبلية. في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الاجتهادات والفرضيات التالية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي، والتي لديها مخاطر هامة لتكون سبباً لتعديل جوهري للقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة. قد تتغير الظروف والفرضيات بشأن التطورات المستقبلية حسب تغيرات أو ظروف السوق الخارجة عن سيطرة المجموعة. وتنعكس مثل هذه التغييرات بالفرضيات عند حدوثها. تم تجميع البنود التي لديها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة واجتهادات و/أو تقديرات الإدارة الهامة أدناه فيما يتعلق بالاجتهادات / التقديرات المعنية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة البنك بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة عن ذلك)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات على عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب عمل عدد من الاجتهادات الجوهرية عند تطبيق السياسات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تحديد معايير للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين تصورات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- الاختيار والترجيحات النسبية لتصورات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في قت إعداد التقارير المالية.

تصنيف الموجودات المالية

يعتمد تصنيف الموجودات المالية في الفئة المناسبة على نموذج الأعمال وفحص فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. تحديد نموذج الأعمال المناسب وتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية المتحققة من الموجودات المالية تستوفي فحص فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم هي معقدة وتتطلب اجتهادات جوهرية من قبل الإدارة.

تقوم المجموعة بتطبيق اجتهادات أثناء إجراء فحص فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم وتأخذ في الاعتبار العوامل ذات الصلة مثل العملة التي يتم فيها عرض الموجودات المالية والفترة التي فيها تحديد سعر الفائدة.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-٣٠ الاجتهادات والتقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية
يتم تسجيل القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في القائمة الموحدة للمركز المالي التي لا يمكن اشتقاق قيمتها العادلة من الأسواق النشطة باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن عندما لا تتوافر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب عمل افتراضات لتحديد القيم العادلة لمزيد من التفاصيل راجع إيضاح ٢٣.

٤ب السياسات المطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

تم تطبيق جميع سياسات المجموعة المذكورة أدناه تحديدًا للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وتم استبدالها بمجموعة جديدة من السياسات اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. للحصول على مزيد من التفصيل يرجى الرجوع إلى بند "السياسات المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨".

٤ب-١ أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تصنف هذه الأوراق المالية على النحو التالي:

- محتفظ بها حتى الاستحقاق؛
- متاحة للبيع؛ و
- أوراق مالية أخرى محتفظ بها لغرض غير المتاجرة.

يتم مبدئياً إثبات جميع الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة، والتي تعد المقابل المدفوع بما في ذلك المصروفات الإقتناء الإضافة المرتبطة بالأوراق المالية.

محتفظ بها حتى الاستحقاق
الأوراق المالية التي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها تواريخ استحقاق ثابتة وينوى الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. بعد القياس المبدئي، يتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال في قيمتها، إن وجدت.

متاحة للبيع
تتضمن الإستثمارات المتاحة للبيع على أسهم حقوق الملكية وسندات الدين. إستثمارات أسهم حقوق الملكية المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو ليست مؤهلة لتكون مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. سندات الدين في هذه الفئة هي تلك التي تنوي المجموعة الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي يمكن بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابةً للتغيرات في ظروف السوق.

بعد الإثبات المبدئي، يعاد قياسها بالقيمة العادلة، إلا إذا كان لا يمكن تحديد قيمها العادلة بموثوقية ففي هذه الحالة يتم قياسها بالتكلفة بعد حسم الإضمحلال. يتم إثبات تغيرات القيمة العادلة التي تعد جزءاً من علاقة التحوط بفعالية مباشرةً في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل تغيرات القيمة العادلة التي لا تعد جزءاً من علاقة التحوط بفعالية ضمن تغييرات القيمة العادلة خلال السنة في القائمة الموحدة للدخل الشامل حتى يتم إستبعاد الإستثمار أو اعتباره مضمحلاً. عند الإستبعاد أو الإضمحلال فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً "كتغيرات متراكمة في القيم العادلة" ضمن حقوق الملكية، يتم تضمينها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للسنة.

أوراق مالية أخرى محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
الأوراق المالية الأخرى المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة هي موجودات مالية لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة وغير مدرجة في السوق النشطة. لا يتم الاحتفاظ بهذه الأدوات بنية بيعها في المدى القريب. تم تقييم هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة في ١ يوليو ٢٠٠٨، وفقاً للتعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ "المتعلق بإعادة تصنيف الموجودات المالية". من خلال استخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، يتم إطفاء التكلفة الجديدة إلى مبلغ الورقة المالية المتوقع استرداده على مدى الأعمار المتبقية المقدرة.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤ب السياسات المطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

٤ب-٢ قروض وسلف

القروض والسلف هي موجودات مالية لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة وغير مدرجة في السوق النشطة. بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، معدلة لتحوط القيمة العادلة بفعالية بعد حسم أي مبالغ تم شطبها ومخصص الإضمحلال. يتم إثبات الخسائر الناتجة من إضمحلال هذه القروض والسلف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن "مخصصات إضمحلال - صافي" وفي حساب مخصص الإضمحلال ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الاقتناء والرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معل الفائدة الفعلي. يتم إثبات الإطفاء "كدخل فوائد ودخل مشابه" في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

بالنسبة للقروض والسلف التي هي جزء من علاقة التحوط بفعالية، فإن أي ربح أو خسارة ناتجة عن التغير في القيمة العادلة يتم إثباتهما مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تعديل القيم المدرجة للقروض والسلف التي يتم تحوطها بفعالية لأي تغيرات في القيمة العادلة إلى حد التغيرات في القيمة العادلة التي تم تحوطها.

٤ب-٣ إضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت بأن موجوداً مالياً محدد أو مجموعة من الموجودات المالية يمكن أن تكون مضمحلة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات خسارة الإضمحلال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

من الممكن أن يتضمن دليل الإضمحلال على مؤشرات بأن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبات مالية جوهرية، أو احتمال كبير لتعرضهم للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر وفوات مواعيد دفع الفائدة أو المبالغ الأصلية ويمكن ملاحظته حيث توجد معلومات تشير بحدوث إنخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة القابلة للقياس أو حدوث تغيرات في المتأخرات أو في الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد.

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة وقروض وذمم مدينة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة (مثل المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء وكذلك الإستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق)، تقوم المجموعة أولاً بعمل تقييم فردي يثبت وجود دليل موضوعي لإضمحلال الموجودات المالية الجوهرية بشكل فردي، أو بشكل جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بشكل فردي. إذا حددت المجموعة بأنه لا يوجد دليل موضوعي يثبت إضمحلال الموجود المالي المحدد بشكل فردي، وهو يتضمن على موجود في مجموعة من الموجودات المالية التي لديها خصائص مخاطر ائتمان مماثلة ويتم تقييمها بشكل جماعي للإضمحلال. الموجودات المالية التي يتم تحديدها بشكل فردي للإضمحلال والتي يتم إثبات خسارة إضمحلالها أو يستمر إضمحلالها لا يتم تضمينها في التقييم الجماعي للإضمحلال.

إذا وجد دليل موضوعي يثبت تكبد خسارة إضمحلال، فإنه يتم قياس مبلغ الخسارة كفرق بين القيمة المدرجة للموجود والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (بإستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خفض القيمة المدرجة للموجود من خلال استخدام حساب المخصص ويتم إثبات مبلغ الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يستمر استحقاق دخل الفوائد على القيمة المدرجة المخفضة على أساس سعر الفائدة ويتم استحقاقها باستخدام معدل الفائدة المستخدمة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الإضمحلال. يتم تسجيل دخل الفوائد كجزء من "دخل الفوائد ودخل مشابه". يتم شطب القروض وما يرتبط بها من مخصصات عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد في المستقبل وتم تحقيق جميع الضمانات أو تم تحويلها إلى المجموعة.

إذا زاد أو انخفض مبلغ الإضمحلال المقدر في السنة اللاحقة نتيجة لحدوثه بعد إثبات قيمة الإضمحلال، عندئذ فإن خسارة الإضمحلال المثبتة مسبقاً يتم زيادتها أو تخفيضها عن طريق تعديل حساب المخصص. إذا تم استرداد المبالغ المشطوبة في وقت لاحق، فإنه يتم إدراجها ضمن "دخل تشغيلي آخر".

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤ب السياسات المطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

٤ب-٣ إضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية (تتمة)

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة وقروض وذمم مدينة (تتمة)
تخصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية بناءً على معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي. إذا كان القرض ذو معدل فائدة متغير، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة إضمحلال هو معدل الفائدة الفعلي الحالي. إذا قامت المجموعة بإعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة إلى قروض وسلف، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة إضمحلال هو سعر الفائدة الفعلي الجديد الذي تم تحديده بتاريخ إعادة التصنيف. إن احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية المرهونة تعكس التدفقات النقدية التي من الممكن إن تنتج من حجز الرهن محسوم منها تكاليف الحصول على الرهن وبيع الرهن سواء كان أو لم يكن حجز الرهن محتملاً.

لغرض التقييم الجماعي للإضمحلال، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس نظام تصنيف الائتمان الداخلي للمجموعة، الذي يأخذ في الاعتبار خصائص مخاطر الائتمان مثل نوع الموجود والقطاع والموقع الجغرافي ونوع الضمان ووضع تأخر السداد وعوامل أخرى ذات صلة.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الموجودات المالية التي تم تقييمها بصورة جماعية للإضمحلال على أساس الخبرة التاريخية لخسارة موجودات لديها خصائص مخاطر ائتمان مماثلة لتلك التي في المجموعة. يتم تعديل الخبرة التاريخية للخسارة على أساس المعلومات الحالية التي يمكن ملاحظتها لتعكس تأثير الظروف الحالية التي تعتمد عليها الخبرة التاريخية للخسارة وإلغاء تأثيرات الظروف في الفترة التاريخية التي لم تعد موجودة في الوقت الحالي. تعكس تقديرات التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية وتطابق التغيرات مع البيانات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها من سنة إلى أخرى (مثل التغيرات في معدلات البطالة وأسعار العقارات وأسعار السلع وحالات الدفع أو العوامل الأخرى التي تدل على الخسائر التي تكبدتها المجموعة وحجمها). تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أي فروق قد تنتج بين الخسارة المقدرة وخبرة الخسارة الفعلية.

موجودات مالية متاحة للبيع
بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة بعمل تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال الإستثمار.

وفي حالة أدوات الدين المصنفة كمتاحة للبيع، تقوم المجموعة بعمل تقييم بشكل فردي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت الإضمحلال على أساس المعيار ذاته للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل للإضمحلال، هو الخسارة المتراكمة التي يتم قياسها كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، بعد حسم أي خسارة إضمحلال على ذلك الإستثمار المثبت مسبقاً في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. إن دخل الفوائد المستقبلية هو على أساس القيمة المدرجة المخفضة ويتم استحقاقها باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الإضمحلال. يتم تسجيل دخل الفوائد كجزء من "دخل الفوائد ودخل مشابه". إذا حدث وزادت القيمة العادلة لأدوات الدين، في الفترة اللاحقة، وكانت الزيادة تتعلق بصورة موضوعية بحدث ائتماني وقع بعد إثبات خسارة الإضمحلال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، فإنه يتم إسترجاع خسارة الإضمحلال من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

في حالة الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يجب أن يتضمن على "انخفاض هام" أو "طويل الأمد" في القيمة العادلة للإستثمارات أدنى من تكلفتها. حيثما يوجد دليل موضوعي للإضمحلال، يتم قياس الخسارة المتراكمة كفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية، بعد حسم أي خسارة إضمحلال على ذلك الإستثمار المثبت مسبقاً في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر - ويتم إلغاؤه من حقوق الملكية وإثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. خسائر الإضمحلال في أسهم حقوق الملكية لا يتم استرجاعها من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر؛ وإنما يتم إثبات الزيادة في قيمتها العادلة بعد حسم الإضمحلال مباشرةً في حقوق الملكية .

٤ب-٤ مشتقات مالية ومحاسبة التحوط
تدخل المجموعة في معاملات أدوات مالية مشتقة متضمنةً العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود أسعار الفائدة الآجلة وعقود المقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. تدرج المشتقات التي تحمل قيماً سوقية موجبة (أرباح غير محققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيماً سوقية سالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في القائمة الموحدة للمركز المالي .

تدرج التغيرات في القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو لمقاصة مراكز متاجرة أخرى أو غير مؤهلة لمحاسبة التحوط ضمن دخل تشغيلي آخر في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤ب السياسات المطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

٤ب-٤ مشتقات مالية ومحاسبة التحوط (تتمة)

لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى ثلاث فئات: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوطات التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية المنسوبة إلى مخاطر محددة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها؛ و(ج) تحوطات صافي الإستثمار التي تحوط التعرض لمخاطر صافي الإستثمار في العمليات الخارجية.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم المجموعة رسمياً بتحديد وتوثيق علاقة التحوط التي ترغب المجموعة في تطبيق محاسبة التحوط وأهداف واستراتيجية إدارة المخاطر للقيام بالتحوط. تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبند التحوط أو معاملة التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها وكيفية قيام المجموعة بتقييم فاعلية التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط المستخدمة في موازنة التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لبند التحوط أو التدفقات النقدية العائدة لمخاطر التحوط. يتوقع أن تكون هذه التحوطات ذات فاعلية عالية في تحقيق موازنة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية ويتم تقييمها بشكل مستمر لتحديد ما إذا كانت ذات فاعلية عالية بالفعل على مدى فترات إعداد التقارير المالية المخصصة لها.

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المصنفة والمؤهلة كتحوطات القيمة العادلة والمؤكد بأنها ذات فاعلية عالية بما يتعلق بتحوط المخاطرة، ضمن دخل تشغيلي آخر إلى جانب التغيرات المصاحبة في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والمرتبطة بالمخاطر التي تم تحوطها.

التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المصنفة والمؤهلة كتحوطات مخاطر التدفقات النقدية والمؤكد بأنها ذات فاعلية عالية بما يتعلق بتحوط المخاطرة، يتم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل الشامل، أما الجزء غير الفعال فيتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تحويل أرباح أو خسائر تحوطات التدفقات النقدية المثبتة مبدئياً في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي أثرت فيها المعاملة المحوطة على الدخل. عندما ينتج عن معاملة التحوط إثبات موجود أو مطلوب، فإن الربح أو الخسارة المثبتين مبدئياً في حقوق الملكية يتم تضمينهما في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية أو غير المشتقات المالية المصنفة والمؤهلة كصافي تحوطات الإستثمار، المؤكد بأنها ذات فاعلية عالية بما يتعلق بتحوط المخاطرة، يتم احتسابها بطريقة مماثلة لتحوطات التدفقات النقدية.

يتوقف استخدام محاسبة التحوط عندما تكون الأدوات المالية المشتقة المحوطة قد انتهت مدتها أو تم بيعها، أو إنهائها أو تنفيذها أو لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط أو ألغيت. وعند حدوث مثل هذا التوقف فإنه:

- في حالة تحوطات القيمة العادلة للأدوات المالية التي تستحق عليها فائدة فإن أي تعديل للقيمة المدرجة المتعلقة بالمخاطر المحوطة يطفأ في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى المدة المتبقية للاستحقاق.
- في حالة تحوطات التدفقات النقدية، فإن أي ربح أو خسارة متراكمين ناتجين عن الأدوات المحوطة تم إثباتهما في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث المعاملة المتنبأ بها. وعند حدوث مثل هذه المعاملة، فإن الربح أو الخسارة المثبتة في حقوق الملكية يتم إثباتهما في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يضافان إلى القياس المبدئي للتكلفة المتعلقة بالموجود أو المطلوب، أيهما أنسب. عند توقع عدم حدوث المعاملة المحوطة فإن صافي الربح أو الخسارة المتراكمين المثبتين في حقوق الملكية يتم تحويلهما إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

تتم معاملة بعض المشتقات التي هي جزء لا يتجزأ من أدوات مالية أخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما تكون سماتها الإقتصادية ومخاطرها ليست متعلقة بصورة مباشرة بهذه العقود المحتوية وأن هذه العقود المحتوية لا يتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس هذه المشتقات بالقيمة العادلة وتثبت تغيراتها في القيمة العادلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤ب السياسات المطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

٤ب٥ الاجتهادات والتقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة

خسائر إضمحلال القروض والسلف
تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلف بشكل منفرد بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتقييم ما إذا كان يتوجب تسجيل مخصص الإضمحلال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. وبالأخص، يتطلب عمل الإدارة بذل الجهد في تقدير المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد خسارة الإضمحلال المطلوبة. إن هذه التقديرات مبنية على فرضيات حول عوامل متعددة، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل هذه المخصصات.

القروض والسلف التي تم تقييمها بشكل فردي وتبين بأنها غير مضمحلة وبأن جميع القروض والسلف غير جوهرية بشكل فردي يتم بعد ذلك تقييمها بشكل جماعي، في مجموعة من الموجودات ذات خصائص مخاطر مماثلة، لتحديد ما إذا كان يتوجب عمل مخصص لها نتيجة لوقوع أحداث تسببت في تكبد خسائر والتي يوجد دليل موضوعي لها ولكن تأثيراتها لا تزال غير واضحة. يأخذ التقييم الجماعي في الاعتبار البيانات من محفظة القروض (مثل نوعية الائتمان ومستويات المتأخرات واستخدام الائتمان ونسب القرض إلى الضمانات وما إلى ذلك)، ومخاطر التركز والمعلومات الإقتصادية (متضمنة مستويات البطالة ومؤشرات أسعار العقارات ومخاطر البلد وأداء كل مجموعة من المجموعات المختلفة).

تأخذ عملية التصنيف الداخلية للمجموعة في الإعتبار عوامل مثل الضمانات المحتفظ بها وأي تراجع في مخاطر البلد والقطاع والتقادم التكنولوجي بالإضافة إلى تحديد أوجه الضعف في الهيكلة أو تراجع في التدفقات النقدية.

تم الإفصاح عن خسارة إضمحلال القروض والسلف بتفصيل أكثر في الإيضاح ٩.

خسائر إضمحلال الإستثمارات المتاحة للبيع
تقوم المجموعة بمراجعة سندات دينها المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتقييم ما إذا كانت مضمحلة. تتطلب هذه عمل افتراضات مماثلة على النحو المطبق في تقييم القروض والسلف الفردية.

كما تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات إضمحلال على إستثمارات أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو طويل الأمد في القيمة العادلة أدنى من تكلفتها. تحديد ما إذا كان "انخفاض هام" أو "طويل الأمد" يتطلب عمل رأياً. عند عمل هذا الرأي، تقيّم المجموعة من بين العوامل الأخرى، التغيرات التاريخية لسعر السهم ومدتها والحد الذي تكون فيه القيمة العادلة للإستثمار أدنى من تكلفتها.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٥ إفصاحات التحول

قامت المجموعة بتطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي، باستثناء ما هو موضح أدناه:

- لم يتم إعادة عرض أرقام مقارنة الفترات السابقة. يتم إثبات الفروق في القيم المدرجة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في الأرباح المبقاة والإحتياطيات كما في ١ يناير ٢٠١٨. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات الواردة لسنة ٢٠١٧ لا تعكس المتطلبات الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. ولذلك، فإنه لا يمكن مقارنتها بالمعلومات الواردة لسنة ٢٠١٨ بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

- تم إجراء التقييمات التالية استناداً إلى الوقائع والظروف التي كانت موجودة في تاريخ التطبيق المبدئي.
  ١. تحديد نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بالموجودات المالية.
  ٢. تحديد وإلغاء الموجودات والمطلوبات المالية المصنفة مسبقاً كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
  ٣. تقييم شروط التدفقات النقدية التعاقدية أي فحص المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

ومن المفترض بأن المخاطر الائتمانية لم تزداد بشكلجوهري بالنسبة لسندات الدي ّن تلك التي تحمل مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

(أ) قامت المجموعة بإجراء تحليل مفصل لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية لتحليل خصائص تدفقاتها النقدية.

يوضح الجدول التالي تسوية المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية من فئة قياسها المسبقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ إلى فئات قياساتها الجديدة عند التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٨:

الموجودات المالية

		٣١ ديسمبر ٢٠١٧			١ يناير ٢٠١٨	
	إيضاح	***فئة معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩***	***القيمة المدرجة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩***	***إعادة التصنيف***	***إعادة القياس***	***القيمة المدرجة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩***	***فئة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩***
أموال سائلة		قروض وذمم مدينة	١,٣٨٨	-	(١)	١,٣٨٧	مدرجة بالتكلفة المطفأة
قروض وسلف		قروض وذمم مدينة	١٥,٣٢٩	(٣٦)	(١٨)	١٥,٢٧٥	مدرجة بالتكلفة المطفأة
تحويلات إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩)	***(ج)***			*(٣٦)*			
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى		قروض وذمم مدينة	٣,١٧٠	-	(٣)	٣,١٦٧	مدرجة بالتكلفة المطفأة
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء		قروض وذمم مدينة	١,٥٢١	-	-	١,٥٢١	مدرجة بالتكلفة المطفأة
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة		قروض وذمم مدينة	-	*١,١٧٧*	١٦*	١,١٩٣	مدرجة بالتكلفة المطفأة
تحويلات من متاحة للبيع (معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)	***(ب)***			*٩٦٠*			
تحويلات من محتفظ بها حتى الاستحقاق (معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)	***(و)***			*٢١٧*			
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - محتفظ بها حتى الاستحقاق		محتفظ بها حتى الاستحقاق	٢١٧	(٢١٧)	-	-	
تحويلات إلى أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة	***(و)***			*(٢١٧)*			
مجموع الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة			٢١,٦٢٥	٩٢٤	(٦)	٢٢,٥٤٣	

* تتضمن هذه على القيمة العادلة الموجبة البالغة ١٧ مليون دولار أمريكي المتعلقة بتأثير القيمة العادلة الناتجة عن إعادة التصنيف والمسجلة في احتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة محسوماً منها الخسائر الائتمانية المتوقعة البالغة ١ مليون دولار أمريكي في تاريخ التحول.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٥ إفصاحات التحول (تتمة)

		٣١ ديسمبر ٢٠١٧			١ يناير ٢٠١٨	
	إيضاح	*فئة معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩*	*القيمة المدرجة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩*	*إعادة التصنيف*	*إعادة القياس*	*القيمة المدرجة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩*	*فئة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩*
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر							
أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة		مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١,٠٥١	٢٨٩	٣	١,٣٤٣	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
تحويلا ت من قروض وذمم مدينة				٣٦			
تحويلات من متاحة للبيع - سندات دين				٢٣٨			
تحويلات من متاحة للبيع - سندات أسهم حقوق الملكية				١٥			
مجموع الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			**١,٠٥١**	**٢٨٩**	**٣**	**١,٣٤٣**	
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر							
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات دين)		-	-	٤,١٥٨	-	٤,١٥٨	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
تحويلات من موجودات مالية متاحة للبيع (معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)				*٤,١٥٨*			
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (سندات أسهم حقوق الملكية)		-	-	١١	-	١١	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
تحويلات من موجودات مالية متاحة للبيع (معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)				*١١*			
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – أدوات أسهم وحقوق الملكية وأدوات دين ضمن فئة متاحة للبيع		متاحة للبيع	٥,٣٨٢	(٥,٣٨٢)	-	-	
تحويلات إلى أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة – أدوات دين	*(أ)*			*(٢٣٨)*			
تحويلات إلى أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة – أدوات أسهم حقوق الملكية	*(هـ)*			*(١٥)*			
تحويلات إلى مدرجة بالتكلفة المطفأة (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩)	*(ب)*			*(٩٦٠)*			
تحويلات إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات أسهم حقوق الملكية	*(د)*			*(١١)*			
تحويلات إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات دين	*(و)*			*(٤,١٥٨)*			
مجموع الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			**٥,٣٨٢**	**(١,٢١٣)**	**-**	**٤,١٦٩**	
مجموع الموجودات المالية			**٢٨,٠٥٨**	**-**	**(٣)**	**٢٨,٠٥٥**	
موجودات غير مالية							
موجودات أخرى – موجودات ضريبية مؤجلة			٨٧٣	-	**١٤	٨٨٧	
مجموع الموجودات			**٢٨,٩٣١**	**-**	**١١**	**٢٨,٩٤٢**	
مطلوبات مالية							
مطلوبات أخرى – تعرضات غير مدرجة في الميزانية			(٦٣٦)	-	(٤٧)	(٦٨٣)	
صافي التأثير على إعادة القياس			**٢٨,٢٩٥**	**-**	**(٣٦)**	**٢٨,٢٥٩**	

** تمثل هذه تأثيرات الضريبة المؤجلة الناتجة عن إعادة قياس الموجودات المالية.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٥ إفصاحات التحول (تتمة)

تم إثبات مجموع إعادة قياس الخسارة البالغة ٣٦ مليون دولار أمريكي في الرصيد الإفتتاحي للأرباح المدورة والتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة والحقوق غير المسيطرة في ١ يناير ٢٠١٨.

يوضح التالي كيف أدى تطبيق متطلبات التصنيف الجديدة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إلى تغيرات في تصنيف بعض الموجودات المالية المحتفظ بها من قبل المجموعة كما هو موضح في الجدول أعلاه:

(أ) أدوات الدّين المصنفة مسبقاً كمتاحة للبيع ولكنها أخفقت في فحص فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

تحتفظ المجموعة بمحفظة من أدوات الدّين التي لا تستوفي متطلبات فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم لتصنف بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. ونتيجة لذلك، تم تصنيف تلك الأدوات البالغ قيمتها ٢٥٣ مليون دولار أمريكي كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر من تاريخ التطبيق المبدئي.

(ب) الأوراق المالية المحتفظ بها ضمن محفظة السيولة (الأصول السائلة عالية الجودة)

بعد تقييم نموذج أعمالها للأوراق المالية المحتفظ بها ضمن محفظة السيولة الخاصة بالمجموعة (الأصول السائلة عالية الجودة)، والتي يتم الاحتفاظ بها في الغالب من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، قامت المجموعة بتحديد بعض الأوراق المالية التي يتم إدارتها بشكل منفصل والتي كانت ممارسة سابقة (ولا تزال نية المجموعة) الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. نتيجة لذلك، قيمت المجموعة بأن نموذج الأعمال المناسب لمجموعة الأوراق المالية تلك هو الاحتفاظ بها من أجل التحصيل. تم تصنيف تلك الأوراق المالية بقيمة عادلة قدرها ٩٦٠ مليون دولار أمريكي والتي تم تصنيفها مسبقاً كمتاحة للبيع كمدرجة بالتكلفة المطفأة من تاريخ التطبيق المبدئي. يتم الاحتفاظ بما تبقى من محفظة السيولة الخاصة بالمجموعة من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها.

(ج) قروض وسلف مدرجة بالتكلفة المطفأة ولكنها أخفقت في فحص فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

تمثل هذه قروض وسلف التي لم تستوفي متطلبات فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم لتصنف بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وبناءً على ذلك، تم تصنيف تلك القروض والسلف البالغ قيمتها ٣٦ مليون دولار أمريكي كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر من تاريخ التطبيق المبدئي.

(د) تصنيف أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

اختارت المجموعة تصنيف لا رجعه فيه بعض استثماراتها الاستراتيجية بقيمة مدرجة قدرها ١١ مليون دولار أمريكي في محفظة إستثمارات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ من تاريخ التطبيق المبدئي. تم تصنيف تلك الاستثمارات مسبقاً كمتاحة للبيع. لن يتم إعادة تصنيف التغيرات في القيمة العادلة لتلك الأوراق المالية إلى الأرباح أو الخسائر عند استبعادها.

(هـ) تصنيف أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

اختارت المجموعة تصنيف بعض استثماراتها بقيمة مدرجة قدرها ١٥ مليون دولار أمريكي كإستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ من تاريخ التطبيق المبدئي. تم تصنيف تلك الاستثمارات مسبقاً كمتاحة للبيع. سيتم إثبات أية تغيرات في القيمة العادلة لتلك الأوراق المالية في الأرباح أو الخسائر.

(و) إعادة التصنيف من فئات السحب دون أي تغيير في القياس

بالإضافة لما هو مذكور أعلاه، تم إعادة تصنيف أدوات الدّين التالية إلى فئات جديدة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، حيث تم "سحب" فئاتها السابقة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ دون أي تغير في أسس قياسها:

(١) تلك المصنفة مسبقاً كمتاحة للبيع والمصنفة حالياً كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و

(٢) تلك المصنفة مسبقاً كمحتفظ بها حتى الإستحقاق والمصنفة حالياً كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية التي تم إعادة تصنيفها إلى فئة مدرجة بالتكلفة المطفأة، يوضح الجدول التالي قيمتها العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وربح أو خسارة القيمة العادلة التي كان من الممكن إثباتها لو لم يتم إعادة تصنيف تلك الموجودات والمطلوبات المالية كجزء من التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:

إعادة التصنيف إلى مدرجة بالتكلفة	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
من متاحة للبيع (تصنيف معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩) – البند (ب) أعلاه	
القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٨٦٨
ربح / (خسارة) القيمة العادلة التي كان من الممكن إثباتها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة في أسهم حقوق الملكية خلال السنة لو لم يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية	(١٩)

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٥ إفصاحات التحول (تتمة)

ب) التأثير على الأرباح المدورة والاحتياطيات الأخرى

	أرباح مدورة	*التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة*	*حقوق غير مسيطرة*
الرصيد الختامي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧)	٩٣٩	(٢٩)	٤٨٢
تغيرات القيمة العادلة المثبتة الناتجة من إعادة تصنيف الموجودات المالية	٣	١٧	-
اثبات الخسائر الإئتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:			
- أموال سائلة	(١)	-	-
- إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	(١٧)	*١٧	(١)
- قروض وسلف	(٧)	-	(١١)
- إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	(٣)	-	-
- مطلوبات أخرى – تعرضات غير مدرجة في الميزانية	(٤٥)	-	(٢)
	(٧٣)	١٧	(١٤)
تأثير الضريبة المؤجلة عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	٨	-	٦
الرصيد الافتتاحي بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (١ يناير ٢٠١٨)	٨٧٧	٥	٤٧٤

* تمثل هذه زيادة إعادة القياس المقابلة في القيمة العادلة لسندات الدّين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نتيجة لتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

ج) تسوية رصيد مخصص الاضمحلال من معيار المحاسبة المالي رقم ٣٩ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

يوضح الجدول التالي تسوية الرصيد الختامي لمخصصات خسارة القرض للفترة السابقة المقاسة وفقاً لنموذج الخسارة المتكبدة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ إلى مخصص الاضمحلال الجديد المقاس وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٨:

فئة القياس	*مخصص خسارة القرض بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩*	*إعادة التصنيف*	*إعادة القياس*	*الخسائر الإئتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩*
قروض وذمم مدينة (معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩) / الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩)				
أموال سائلة	-	-	١	١
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	٣	٣
قروض وسلف	٥٧٢	-	١٨	٥٩٠
	٥٧٢	**-**	**٢٢**	**٥٩٤**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة				
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (سندات دين)	١٠٣	-	١٧	١٢٠
أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة	-	-	١	١
	١٠٣	**-**	**١٨**	**١٢١**
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة وبنود أخرى	٦	-	٤٧	٥٣
المجموع	**٦٨١**	**-**	**٨٧**	**٧٦٨**

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٦ تصنيف الأدوات المالية

كما في ٣١ ديسمبر، تم تصنيف الأدوات المالية لغرض القياس بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية كالتالي:

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	*مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*	*مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*	*مدرجة بالتكلفة المطفأة*	*المجموع*
الموجودات				
أموال سائلة	-	-	١,٦٠٧	١,٦٠٧
أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	٩٧٧	-	-	٩٧٧
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	٢,٩٩١	٢,٩٩١
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	-	١,٦٦٨	١,٦٦٨
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	٤,٥٤١	١,١٢٠	٥,٦٦١
قروض وسلف	١٩	٢١٦	١٤,٦٤٩	١٤,٨٨٤
موجودات أخرى	٤٥٠	-	١,١٣٤	١,٥٨٤
	١,٤٤٦	٤,٧٥٧	٢٣,١٦٩	٢٩,٣٧٢

	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	*مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*	*مدرجة بالتكلفة المطفأة*	*المجموع*
المطلوبات				
ودائع العملاء	-	-	١٦,٤٢٥	١٦,٤٢٥
ودائع البنوك	-	-	٤,٢٠٧	٤,٢٠٧
شهادات إيداع	-	-	٣٩	٣٩
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	-	١,٢٧١	١,٢٧١
ضرائب ومطلوبات أخرى	٤١٣	-	٨٦٦	١,٢٧٩
إقتراضات	-	-	٢,٠١٢	٢,٠١٢
	٤١٣	-	٢٤,٨٢٠	٢٥,٢٣٣

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٦ تصنيف الأدوات المالية (تتمة)

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	*محتفظ بها لغرض المتاجرة*	*متاحة للبيع*	*مدرجة بالتكلفة المطفأة/ قروض وذمم مدينة*	*المجموع*
الموجودات				
أموال سائلة	-	-	١,٣٨٨	١,٣٨٨
أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	١,٠٥١	-	-	١,٠٥١
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	٣,١٧٠	٣,١٧٠
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	-	١,٥٢١	١,٥٢١
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	٥,٣٦٨	٢٣١	٥,٥٩٩
قروض وسلف	-	-	١٥,٣٢٩	١٥,٣٢٩
موجودات أخرى	١٩٦	-	١,١٠٥	١,٣٠١
	١,٢٤٧	٥,٣٦٨	٢٢,٧٤٤	٢٩,٣٥٩

	محتفظ بها لغرض المتاجرة	*متاحة للبيع*	*مدرجة بالتكلفة المطفأة*	*المجموع*
المطلوبات				
ودائع العملاء	-	-	١٦,٧٥٥	١٦,٧٥٥
ودائع البنوك	-	-	٣,٤٠٨	٣,٤٠٨
شهادات إيداع	-	-	٢٧	٢٧
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	-	١,٦٢٨	١,٦٢٨
ضرائب ومطلوبات أخرى	١٨٠	-	٩٤١	١,١٢١
إقتراضات	-	-	٢,١٤٨	٢,١٤٨
	١٨٠	-	٢٤,٩٠٧	٢٥,٠٨٧

٧ أموال سائلة

	٢٠١٨	*٢٠١٧*
نقد في الصندوق	**٣٢**	٣٣
أرصدة مستحقة من بنوك	**٢٧٢**	٢٦٣
ودائع لدى بنوك مركزية	**٩٨٧**	٧٧٩
أذونات خزانة وأذونات مؤهلة أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل	**٥٠**	٨٥
النقد وما في حكمه	**١,٣٤١**	١,١٦٠
أذونات خزانة وأذونات مؤهلة أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لأكثر من ثلاثة أشهر	**٢٦٦**	٢٢٨
	١,٦٠٧	١,٣٨٨
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**-**	-
	١,٦٠٧	١,٣٨٨

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٨ إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	٢٠١٨	٢٠١٧
سندات ديّن		
متاحة للبيع	-	٥,٤٥٩
محتفظ بها حتى الإستحقاق	-	٢١٧
مدرجة بالتكلفة المطفأة	١,١٢٤	-
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٤,٦٤٩	-
	٥,٧٧٣	٥,٦٧٦
مخصصات	-	(١٠٣)
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٢١)	-
	٥,٦٥٢	٥,٥٧٣
سندات الدين - صافي		
سندات أسهم حقوق الملكية		
متاحة للبيع، محسوماً منها مخصص	-	٢٦
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٩	-
سندات أسهم حقوق الملكية - صافي	٩	٢٦
	٥,٦٦١	٥,٥٩٩

فيما يلي أدناه توزيع التصنيفات الخارجية للإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة:

	٢٠١٨	٢٠١٧
سندات ديّن بفئة إيه إيه إيه	١,٢٧٤	١,١١٨
سندات ديّن بفئة إيه إيه إلى إيه	١,٩٣١	١,٨٧٤
سندات ديّن أخرى ذات فئات إستثمارية	١,٣٥٦	١,٠٨٩
سندات ديّن أخرى ذات فئات غير إستثمارية	٩٢٧	١,٣٦٨
سندات ديّن غير مصنفة	٢٨٥	٢٢٧
سندات أسهم حقوق الملكية	٩	٢٦
	٥,٧٨٢	٥,٧٠٢
مخصصات	-	(١٠٣)
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٢١)	-
	٥,٦٦١	٥,٥٩٩

فيما يلي هو تقسيم سندات الديّن حسب المرحلة:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة ١	*المرحلة ٢*	*المرحلة ٣*	*المجموع*	*المجموع*
سندات ديّن، إجمالي	٥,٥٣٤	١٣٧	١٠٢	٥,٧٧٣	٥,٦٧٦
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٣)	(٦)	(١٠٢)	(١٢١)	(١٠٣)
	٥,٥٢١	١٣١	-	٥,٦٥٢	٥,٥٧٣

فيما يلي هو تقسيم سندات دين كما في تاريخ التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ حسب المرحلة:

	١ يناير ٢٠١٨			
	المرحلة ١	*المرحلة ٢*	*المرحلة ٣*	*المجموع*
سندات دين، إجمالي	٥,١٩٢	١٢٨	١٠٣	٥,٤٢٣
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٤)	(٤)	(١٠٣)	(١٢١)
	٥,١٧٨	١٢٤	-	٥,٣٠٢

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٨ إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة (تتمة)

فيما يلي تحليل التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة ١	***المرحلة ٢***	***المرحلة ٣***	***المجموع***	*المجموع*
كما في ١ يناير	١٤	٤	١٠٣	١٢١	١١٦
تحويلات إلى المرحلة ١	١	(١)	-	-	-
تحويلات إلى المرحلة ٢	-	-	-	-	-
تحويلات إلى المرحلة ٣	-	-	-	-	-
صافي التحويلات بين المراحل	١	(١)	-	-	-
موجودات مستبعدة أو مسددة (بإستثناء المبالغ المشطوبة)	-	-	-	-	(١٤)
المخصص للفترة – صافي	-	١	-	١	١
تعديلات الصرف وتغيرات أخرى	(٢)	٢	(١)	(١)	-
كما في ٣١ ديسمبر	١٣	٦	١٠٢	١٢١	١٠٣

بلغ إجمالي مبالغ الإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والمضمحلة بشكل فردي والمصنفة ضمن المرحلة ٣ قبل خصم أي خسائر إضمحلال تم تقييمها بشكل فردي ١٠٢ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١١٩ مليون دولار أمريكي). بلغ دخل الفوائد المستلم خلال السنة من الإستثمارات المضمحلة المصنفة ضمن المرحلة ٣ لا شيء دولار أمريكي (٢٠١٧: ١ مليون دولار أمريكي).

٩ قروض وسلف

فيما يلي أدناه تصنيف القروض والسلف:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة ١	***المرحلة ٢***	***المرحلة ٣***	***المجموع***	*المجموع*
١) حسب تصنيف القياس					
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر					
- الجملة	١٩	-	-	١٩	-
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
- الجملة	٢١٦	-	-	٢١٦	-
مدرجة بالتكلفة المطفأة					
- الجملة	١٣,٠٦٨	٩٠٥	٥٨٦	١٤,٥٥٩	١٥,٣١٢
- التجزئة	٥٩٠	٣٣	٣١	٦٥٤	٥٨٩
	١٣,٨٩٣	٩٣٨	٦١٧	١٥,٤٤٨	١٥,٩٠١
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة/ مخصصات	(٤٧)	(٨٨)	(٤٢٩)	(٥٦٤)	(٥٧٢)
	١٣,٨٤٦	٨٥٠	١٨٨	١٤,٨٨٤	١٥,٣٢٩

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٩ قروض وسلف (تتمة)

فيما يلي أدناه تصنيف القروض والسلف حسب القطاع الصناعي:

	إجمالي القروض		*مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة*		*صافي القروض*	
خدمات مالية	**٣,٢٢٩**	٣,٩٢١	**٢٠**	٨	**٣,٢٧٩**	٣,٩١٣
خدمات أخرى	**٣,٢١٠**	٢,٤٤٨	**٨٧**	٤٧	**٣,١٢٣**	٢,٤٠١
تصنيعي	**٢,٤٦٤**	٢,١٢٧	**٦٧**	٣٣	**٢,٣٩٧**	٢,٠٩٤
إنشائي	**١,٠٩٦**	١,٢٦٥	**١١٢**	٥٩	**٩٨٤**	١,٢٠٦
تعدين وتنقيب	**٣٣٧**	٣٠١	**٢**	-	**٣٣٥**	٣٠١
مواصلات	**٨٨٨**	١,٠٨٣	**١٨**	٣	**٨٧٠**	١,٠٨٠
تمويل شخصي / إستهلاكي	**٥٤٩**	٤٨٩	**٢٦**	٢٢	**٥٢٣**	٤٦٧
بطاقات الائتمان	**١١**	١٢	**-**	١	**١١**	١١
تمويل العقارات التجارية	**٥٠٧**	٣٦٩	**١**	-	**٥٠٦**	٣٦٩
رهن العقار السكني	**١٨٨**	١٩٧	**١**	-	**١٨٧**	١٩٧
تجاري	**١,٢٤١**	١,٣٦٢	**١٦٥**	١٧٢	**١,٠٧٦**	١,١٩٠
زراعة وصيد وتشجير	**١,٢٠٧**	١,٣٩٨	**٢٩**	٧	**١,١٧٨**	١,٣٩١
تكنولوجيا ووسائل الإعلام واتصالات	**٢٦٧**	٣٨١	**٣٣**	٢٢	**٢٣٤**	٣٥٩
حكومي	**١٨٤**	٥٤٨	**٣**	٢	**١٨١**	٥٤٦
	١٥,٤٤٨	١٥,٩٠١	**٥٦٤**	٣٧٦	**١٤,٨٨٤**	١٥,٥٢٥
إضمحلال الجماعي	-	-	**-**	١٩٦	**-**	(١٩٦)
	١٥,٤٤٨	١٥,٩٠١	**٥٦٤**	٥٧٢	**١٤,٨٨٤**	١٥,٣٢٩

فيما يلي هو تقسيم كما في تاريخ التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ حسب المرحلة:

	١ يناير ٢٠١٨			
	المرحلة ١	*المرحلة ٢*	*المرحلة ٣*	*المجموع*
قروض وسلف, إجمالى	١٤,٠٩٠	١,٢٢٤	٥٥١	١٥,٨٦٥
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤٢)	(١٧٢)	(٣٧٦)	(٥٩٠)
	١٤,٠٤٨	١,٠٥٢	١٧٥	١٥,٢٧٥

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٩ قروض وسلف (تتمة)

فيما يلي تحليل التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة ١	*المرحلة ٢*	*المرحلة ٣*	*المجموع*	*المجموع*
كما في ١ يناير	٤٢	١٧٢	٣٧٦	٥٩٠	٥٧١
تحويلات إلى المرحلة ١	١٣	(٩)	(٤)	-	-
تحويلات إلى المرحلة ٢	(٢)	٢	-	-	-
تحويلات إلى المرحلة ٣	-	(٥١)	٥١	-	-
صافي التحويلات بين المراحل	١١	(٥٨)	٤٧	-	-
إضافات	-	-	١٣٣	١٣٣	٩٥
إستردادات / مخصص انتفت الحاجة إليه	(٢)	(٢٦)	(٢٠)	(٤٨)	-
مخصص (مخصص انتفت الحاجة إليه) للفترة – صافي	(٢)	(٢٦)	١١٣	٨٥	٩٥
مبالغ مشطوبة	-	-	(٨٢)	(٨٢)	(٨٨)
تعديلات سعر الصرف وتغيرات أخرى	(٤)	-	(٢٥)	(٢٩)	(٦)
كما في ٣١ ديسمبر	٤٧	٨٨	٤٢٩	٥٦٤	٥٧٢

بلغ إجمالي مبالغ القروض المضمحلة بشكل فردي والمصنفة ضمن المرحلة ٣ قبل خصم أي مخصص إضمحلال تم تقييمه بشكل فردي ٦١٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٥٥٤ مليون دولار أمريكي).

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي ٢٣٢ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ضمن المرحلة ٣ (٢٠١٧: ٢٢٢ مليون دولار أمريكي).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت الفوائد المعلقة من قروض فات موعد استحقاقها ٨٦ مليون دولار أمريكي والمصنفة ضمن المرحلة ٣ (٢٠١٧: ٨٢ مليون دولار أمريكي).

١٠ مصروفات الخسائر الائتمانية على الموجودات المالية

	٢٠١٨	٢٠١٧
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة (إيضاح ٨)	١	١
قروض وسلف (إيضاح ٩)	٨٥	٩٥
ارتباطات ائتمانية وبنود محتملة (إيضاح ٢١)	(٦)	-
موجودات مالية أخرى	(١)	-
	٧٩	٩٦

١١ موجودات أخرى

	٢٠١٨	٢٠١٧
فوائد مستحقة القبض	٤١٠	٤٤٥
ذمم تجارية مدينة	٢٤٣	٢٤٢
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٠)	٤٦٨	١٩٧
موجودات مكتسبة من تسوية دين	٨٢	١١٢
موجودات ضريبية مؤجلة	٩٨	٨٦
تأمين على الحياة يملكه البنك	٣٨	٣٧
حسابات التداول بالهامش	٤٠	٢٩
قروض الموظفين	٢٧	٢٥
سلف ومبالغ مدفوعة مقدماً	٣٠	٢٠
إستثمارات في شركات زميلة	١٧	١٧
أخرى	١٤٨	١٠٨
	١,٦٠١	١,٣١٨

بلغت القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية المدرجة في المطلوبات الأخرى ٤٤٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٨٥ مليون دولار أمريكي) (إيضاح ١٣). تم الإفصاح عن تفاصيل المشتقات المالية في إيضاح ٢٠.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

١٢ ضرائب على العمليات الخارجية

تحديد الرسوم الضريبية للمجموعة للسنة يتضمن على درجة من التقدير والاجتهاد.

	٢٠١٨	٢٠١٧
القائمة الموحدة للمركز المالي		
مطلوب ضريبي حالي	**٢٥**	٢٧
مطلوب ضريبي مؤجل	**١٨**	٣١
	٤٣	٥٨
القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر		
ضريبة حالية على العمليات الخارجية	**٣٣**	٧٣
ضريبة مؤجلة على العمليات الخارجية	**(١٧)**	(١٥)
	١٦	٥٨
تحليل الرسوم الضريبية		
في البحرين (لا يوجد ضريبة دخل)	-	-
ضرائب أرباح الشركات التابعة التي تمارس أنشطتها في الدول الأخرى	**٦٧**	٦٢
رصيد دائن ناتج من المعالجة الضريبية للتحوط من تغيرات أسعار العملة	**(٥١)**	(٤)
مصروف ضريبة الدخل المسجل في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر	**١٦**	٥٨

بلغت معدلات الضريبة الفعالة على أرباح الشركات التابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمملكة المتحدة ٢٩% (٢٠١٧: ٣١%) و١٩% (٢٠١٧: ١٧%) مقابل معدلات الضريبة الفعلية من ١٩% إلى ٣٥% (٢٠١٧: ١١% إلى ٣٦%) و١٩% (٢٠١٧: ١٩%) على التوالي. بلغ المعدل الضريبي الفعلي للشركة البرازيلية التابعة للبنك لا شيء (٢٠١٧: ١٦%) مقابل المعدل الضريبي الفعلي ٣٨% (٢٠١٧: ٤٠%).

كما هو موضح أعلاه، يتضمن التخفيض الضربي على مبلغ وقدره ٥١ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: التخفيض الضربي ٤ مليون دولار أمريكي) ناتج من المعالجة الضريبية للتحوط من تغيرات أسعار العملة على معاملة معينة. لغرض تحديد المصروف الضريبي للسنة، تم تعديل الربح المحاسبي للأغراض الضريبية. بعد تنفيذ تأثير تلك التعديلات على مستوى المجموعة، بلغ متوسط المعدل الضريبي الفعالة ٦% (٢٠١٧: ١٩%).

نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

١٣ مطلوبات أخرى

	٢٠١٨	٢٠١٧
فوائد مستحقة الدفع	٣٥٩	٤٢٧
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٠)	٤٤٤	١٨٥
مبالغ مستحقة الدفع للموظفين	١٢٧	١٣٠
هامش الودائع متضمناً ضمان نقدي	٦٢	٤٦
شيكات قيد التحصيل	٥	٧٥
دخل مؤجل	٢٩	٣٢
مخصصات على الارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة	٥٢	٣
الرسوم المستحقة وذمم دائنة أخرى	١٥٨	١٦٥
	١,٢٣٦	١,٠٦٣

بلغت القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية المدرجة في الموجودات الأخرى ٤٦٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٩٧ مليون دولار أمريكي) (إيضاح ١١). تم الإفصاح عن تفاصيل المشتقات المالية في إيضاح ٢٠.

١٤ إقتراضات

يقوم البنك وبعض شركاته التابعة، ضمن أعمالهم الإعتيادية، بالحصول على تمويلات لأجل من عدة أسواق رأسمالية وبمعدلات تجارية.

مجموع الإلتزامات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	العملة	*% معدل الفائدة*	*البنك الأم*	*الشركات التابعة*	*المجموع*
إجمالي الاستحقاقات للسنوات					
٢٠١٩	يورو	*يوربيور + ١,١٠%*	-	٥٧	٥٧
٢٠٢٠*	دولار أمريكي	*٧,٨٧٥*	-	١٣٢	١٣٢
٢٠٢٠	دولار أمريكي	*ليبور + ١,٢٠%*	-	١٧٥	١٧٥
٢٠٢٠	دولار أمريكي	*ليبور + ١,٢٥%*	-	٧٥	٧٥
٢٠٢٠	دولار أمريكي	*٣,٠٠٨*	-	٥	٥
٢٠٢١	دولار أمريكي	*ليبور + ١,٨٠%*	٢٣١	-	٢٣١
٢٠٢٢	دولار أمريكي	*ليبور + ٢,٢٥%*	١,٣٣٠	-	١,٣٣٠
٢٠٢٣	دينار تونسي	*٩,٤٠*	-	٧	٧
			١,٥٦١	٤٥١	٢,٠١٢
مجموع الإلتزامات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			١,٧٢٠	٤٢٨	٢,١٤٨

*دين ثانوي

قام البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بإعادة شراء جزء من قروضه لأجل بقيمة إسمية قدرها ٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٩٩ مليون دولار أمريكي). حيث نتج عن عملية إعادة الشراء صافي ربح بمبلغ وقدره لا شيء دولار أمريكي (٢٠١٧: ١ مليون دولار أمريكي) تم تضمينه في "دخل تشغيلي آخر". راجع إيضاح ١٨.

١٥ حقوق الملكية

	٢٠١٨	٢٠١٧
أ) رأس المال		
المصرح به – ٣,٥٠٠ مليون سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم (٢٠١٧: ٣,٥٠٠ مليون سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم)	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠
الصادر والمكتتب به والمدفوع بالكامل – ٣,١١٠ مليون سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم (٢٠١٧: ٣,١١٠ مليون سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم)	٣,١١٠	٣,١١٠

ب) أسهم خزانة

خلال السنة، قامت المجموعة بإقتناء ١٢,٢٠٠,٠٠٠ سهم (٢٠١٧: لا شيء) بمقابل نقدي قدره ٤,٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: لا شيء).

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

١٥ حقوق الملكية (تتمة)

ج) إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية البحريني، تم تحويل ١٠% من الربح للسنة إلى الإحتياطي القانوني. سيتم إيقاف إجراء هذه التحويلات السنوية عندما يبلغ مجموع الإحتياطي القانوني ٥٠% من رأس المال المدفوع. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

د) إحتياطي عام

يؤكد تكوين الإحتياطي العام على إلتزام المساهمين بتعزيز القاعدة الرأسمالية القوية للبنك. لا توجد هناك قيود على توزيع هذا الإحتياطي بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

هـ) تغيرات متراكمة في القيمة العادلة

	٢٠١٨	٢٠١٧
في ١ يناير	٥	(٤٥)
صافي التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة	**(٤٢)**	١٦
في ٣١ ديسمبر	**(٣٧)**	(٢٩)
تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٥)	**-**	٣٤
في ٣١ ديسمبر (معاد عرضه)	**(٣٧)**	٥

١٦ دخل الفوائد ودخل مشابه

	٢٠١٨	٢٠١٧
قروض وسلف	٩٠٨	٨٦٤
أوراق مالية	٣٨٤	٤٠٧
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٧٥	٢٣٢
أخرى	٥	٨
	١,٤٧٢	١,٥١١

١٧ مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة

	٢٠١٨	٢٠١٧
ودائع البنوك	٥٤٩	٥٧٢
ودائع العملاء	٢٦٤	٢٨٢
إقتراضات	٩٤	٩٦
شهادات إيداع وأخرى	٦	٥
	٩١٣	٩٥٥

١٨ دخل تشغيلي آخر

	٢٠١٨	٢٠١٧
دخل الرسوم والعمولات – صافي	٢٠٥	١٩٤
دخل من عمليات المكتب	٣٢	٣٧
ربح (خسارة) من التداول في المشتقات المالية – صافي	٢٨	(١٤)
ربح من التداول في العملات الأجنبية – صافي	٣٩	٥٤
خسارة للتحوط من التغيرات في العملات الأجنبية	**(٥١)**	(٤)
ربح من إستبعاد إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - صافي	٨	١٢
(خسارة) ربح من أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة – صافي	**(١٨)**	١٥
ربح من إعادة شراء ديّن ثانوي (إيضاح ١٤)	**-**	١
ربح من بيع ممتلكات ومعدات - صافي	**-**	٥
أخرى – صافي	١٥	١٣
	٢٥٨	٣١٣

تم تضمين مبلغ وقدره ١٣ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٣ مليون دولار أمريكي) ضمن دخل الرسوم والعمولات وهي عبارة عن دخل رسوم تتعلق بالأموال المدارة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

١٩ معلومات المجموعة

١٩-١ معلومات عن الشركات التابعة

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية والتي تنتهي سنواتها المالية في ٣١ ديسمبر:

	الأنشطة الرئيسية	*بلد التأسيس*	*نسبة مساهمة المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.)*	
			٢٠١٨	*٢٠١٧*
			%	*%*
بنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي بي إل سي	مصرفي	*المملكة المتحدة*	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي (ش.م.ب.م)	مصرفي	*البحرين*	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المؤسسة العربية المصرفية (إيه بي سي) - الأردن	مصرفي	*الأردن*	٨٧,٠	٨٧,٠
بانكو إيه بي سي برازيل إس.إيه	مصرفي	*البرازيل*	٦٠,٦	٦٠,٧
المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر	مصرفي	*الجزائر*	٨٧,٧	٨٧,٧
المؤسسة العربية المصرفية - مصر [إس.إيه.إي]	مصرفي	مصر	٩٩,٨	٩٩,٨
المؤسسة العربية المصرفية – تونس	مصرفي	*تونس*	١٠٠,٠	١٠٠,٠
شركة الخدمات المالية العربية ش.م.ب. (مقفلة)	*خدمات بطاقة الائتمان*	*البحرين*	٥٦,٦	٥٥,٩

١٩-٢ قيود جوهرية

ليس لدى المجموعة قيود جوهرية على قدرتها للوصول إلى أو استخدام موجوداتها وتسوية مطلوباتها فيما عدا تلك الناتجة عن أطر العمل الرقابي ضمن الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها. تتطلب أطر العمل الرقابي من الشركات التابعة المصرفية الإحتفاظ بمستويات معينة من رأس المال التنظيمي والموجودات السائلة والحد من تعرضهم إلى الأجزاء الأخرى للمجموعة والإلتزام بالنسب الأخرى. في بعض الدول الأخرى، يخضع توزيع الإحتياطيات في الحصول على الموافقة الرقابية المسبقة.

١٩-٣ الشركات التابعة الجوهرية المملوكة بشكل جزئي

فيما يلي أدناه المعلومات المالية للشركة التابعة التي تمتلك حقوق غير مسيطرة جوهرية:

بانكو إيه بي سي برازيل إس.إيه

	٢٠١٨	*٢٠١٧*
نسبة حصة الملكية المحتفظ بها من قبل الحقوق غير المسيطرة (%)	**%٣٩,٤**	%٣٩,٣
أرباح أسهم مدفوعة للحقوق غير المسيطرة	**٢٢**	٢٤

فيما يلي أدناه مخلص المعلومات المالية لتلك الشركة التابعة. إن هذه المعلومات هي بناءً على المبالغ قبل الإستبعادات البينية.

	٢٠١٨	*٢٠١٧*
ملخص قائمة الأرباح أو الخسائر:		
دخل الفوائد ودخل مشابه	**٦٤٨**	٨٢٠
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	**(٤٧١)**	(٥٩٤)
دخل تشغيلي آخر	**٨٥**	١٤٢
مصروفات الخسائر الائتمانية على الموجودات المالية	**(٣٩)**	(٧٨)
مصروفات تشغيلية	**(١٢٦)**	(١٣٢)
الربح قبل الضرائب	**٩٧**	١٥٨
ضريبة الدخل	**١٧**	(٢٥)
الربح للسنة	**١١٤**	١٣٣
الربح العائد إلى الحقوق غير المسيطرة	**٤٥**	٥٢
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل	**(٣٨)**	١١٢
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل العائد إلى الحقوق غير المسيطرة	**(١٥)**	٤٤

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

١٩ معلومات المجموعة (تتمة)

١٩-٣ الشركات التابعة الجوهرية المملوكة بشكل جزئي (تتمة)

بانكو إيه بي سي برازيل إس.إيه (تتمة)

	٢٠١٨	٢٠١٧
ملخص قائمة المركز المالي:		
مجموع الموجودات	٧,٧٥٧	٨,١٦١
مجموع المطلوبات	٦,٧٩٢	٧,١٣٢
مجموع حقوق الملكية	**٩٦٥**	١,٠٢٩
حقوق الملكية العائدة إلى الحقوق غير المسيطرة	**٣٨٠**	٤٠٤
ملخص معلومات التدفقات النقدية لنهاية السنة:		
الأنشطة التشغيلية	**(٩٢)**	(٥٥)
الأنشطة الإستثمارية	١٠٨	٢٦٥
الأنشطة التمويلية	**(١٣)**	(٢٠٧)
صافى الزيادة فى النقد وما فى حكمه	**٣**	٣

٢٠ مشتقات مالية وتحوطات

تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة. إن القيمة الإعتبارية هي قيمة الموجود الخاص بالمشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر الأساسي وتمثل الأساس لقياس التغيرات في قيمة المشتقات المالية. تدل القيم الإعتبارية على حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو الائتمان.

	٢٠١٨			٢٠١٧		
	القيمة العادلة الموجبة	***القيمة العادلة السالبة***	***القيمة الإعتبارية***	*القيمة العادلة الموجبة*	*القيمة العادلة السالبة*	*القيمة الإعتبارية*
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة						
مقايضات أسعار الفائدة	٨٨	٨٢	٧,٤١٦	٦٠	٤٥	٤,٩٥٦
مقايضات العملات	٢٧	١٤	٥٠٧	٤	١٣	٥٨٣
عقود صرف أجنبي آجلة	١٩	١١	٣,١٠١	١١	٧	٤,١٢٧
عقود الخيارات	٣١٤	٢٩٨	٦,٦٦١	١١٨	١١٣	٣,٥٧٦
عقود مستقبلية	٢	٨	٣,٢٠٨	٣	٢	٤,٠٨٦
	٤٥٠	**٤١٣**	**٢٠,٨٩٣**	١٩٦	١٨٠	١٧,٣٢٨
مشتقات مالية محتفظ بها كتحوطات						
مقايضات أسعار الفائدة	١٥	٢٦	٢,٣٠٣	-	-	٢,١٢٠
مقايضات العملات	-	١	٢٥	-	-	-
عقود صرف أجنبي آجلة	٣	٤	٥٦٠	١	٥	٦١٢
	١٨	٣١	٢,٨٨٨	١	٥	٢,٧٣٢
	٤٦٨	**٤٤٤**	**٢٣,٧٨١**	١٩٧	١٨٥	٢٠,٠٦٠
المعادل الموزون بالمخاطر (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق)			**٢,١٠٢**			١,٧٣٨

تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم بناءً على مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٠ مشتقات مالية وتحوطات (تتمة)

تتضمن المشتقات المالية المحتفظ بها كتحوطات على ما يلي:

أ) تحوطات القيمة العادلة التي تستخدم أساساً لتحوط التغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة للقروض والسلف والإيداعات والودائع وسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وقرض ثانوي لشركة تابعة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، قامت المجموعة بإثبات صافي ربح بمبلغ وقدره ٢٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: صافي ربح بمبلغ وقدره ١٨ مليون دولار أمريكي) على أدوات التحوط. بلغ إجمالي الخسارة الناتجة من تحوطات البنود المتعلقة بمخاطر التحوط ٢٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: خسارة بمبلغ وقدره ١٨ مليون دولار أمريكي).

ب) تستخدم المجموعة ودائع يتم احتسابها كتحوطات صافي الإستثمار في العمليات الخارجية. كان لدى المجموعة ودائع بإجمالي ٦١٠ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٦٤٩ مليون دولار أمريكي) والتي تم تصنيفها كصافي تحوطات الإستثمار.

أنواع منتجات المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق الفوري. عقود العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية يتم التعامل بها بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود أسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص تحدد فيها أسعار فائدة آجلة لقروض اعتبارية ولفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو عملات أجنبية على أساس قيم اعتبارية محددة. ففي عقود مقايضات أسعار الفائدة يتبادل الأطراف عادة مدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. وفي عقود مقايضات العملات المختلفة يتم تبادل مبالغ اعتبارية بعملات مختلفة. أما في عقود مقايضات أسعار الفائدة للعملات المختلفة فإنه يتم تبادل مبالغ اعتبارية ومدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة بعملات مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تعطي الحق وليس الإلتزام إما لشراء أو بيع مقدار محدد من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك بتاريخ محدد في المستقبل أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات المالية

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة تنشأ من احتمال إخلال الطرف الآخر بالإلتزامات التعاقدية، وهي تقتصر على القيمة العادلة الموجبة للأدوات التي هي في صالح المجموعة. يتم إبرام أغلبية عقود مشتقات المجموعة مع مؤسسات مالية أخرى، ولا يوجد تركز جوهري لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بعقود القيمة العادلة الموجبة مع أي طرف في تاريخ قائمة المركز المالي.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المتاجرة في المشتقات المالية للمجموعة بالبيع واتخاذ المراكز والموازنة. تحتوي أنشطة المبيعات على عرض المنتجات للعملاء. يتعلق التمركز بإدارة مراكز مخاطر السوق وكذلك الاستفادة المتوقعة من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات أو المؤشرات. تحتوي أنشطة الموازنة على التحديد والاستفادة من الفروق في الأسعار بين الأسواق أو المنتجات. كما يتضمن هذا التصنيف أي مشتقات مالية لا تستوفي متطلبات التحوط وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

اتبعت المجموعة نظاماً متكاملاً لقياس وإدارة المخاطر. وكجزء من عملية إدارة المخاطر، متضمنة إدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. إن من سياسة المجموعة تقليل التعرض لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة محددة من قبل مجلس الإدارة. وقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز بصورة مستمرة وتستخدم إستراتيجيات التحوط للتأكد من بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعة. كما أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة وذلك بوضع حدود لفجوات أسعار الفائدة لفترات محددة. تتم مراجعة فجوات أسعار الفائدة بصورة مستمرة وتستخدم استراتيجيات التحوط لتقليل فجوات أسعار الفائدة في الحدود التي وضعها مجلس الإدارة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٠ مشتقات مالية وتحوطات (تتمة)

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط (تتمة)

وكجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، تستخدم المجموعة المشتقات المالية لأغراض التحوط وذلك من أجل الحد من تعرضها لمخاطر العملة وأسعار الفائدة. ويتحقق ذلك من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة وكذلك التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات قائمة المركز المالي ككل. بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة فإنها تظهر عند مراقبة فترات الموجودات والمطلوبات باستخدام تجارب مماثلة لتقدير مستوى مخاطر أسعار الفائدة وبالدخول في عقود مقايضات أسعار الفائدة والعقود المستقبلية لتحوط جزء من تعرضات مخاطر أسعار الفائدة. بما أن التحوط الاستراتيجي غير مؤهل لمحاسبة التحوط المحددة، فإن المشتقات المتعلقة يتم اعتبارها كأدوات للمتاجرة.

تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الآجلة وخيارات العملات ومقايضات عملات للتحوط ضد مخاطر عملات معروفة ومحددة. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم المجموعة عقود مقايضات أسعار الفائدة والعقود المستقبلية للتحوط مقابل مخاطر أسعار الفائدة الناتجة من القروض والأوراق المالية المعروفة والمحددة ذات أسعار فائدة ثابتة. وفي جميع هذه الحالات، فإن علاقة وهدف التحوط، بما في ذلك تفاصيل البند المحوط وأداة التحوط، توثق رسمياً ويتم احتساب هذه المعاملات كتحوطات.

تطبق المجموعة محاسبة التحوط في ثلاثة إستراتيجيات تحوط منفصلة، على النحو التالي:

مخاطر أسعار الفائدة على أدوات الديّن ذات أسعار الفائدة الثابتة (تحوطات القيمة العادلة)

تحتفظ المجموعة بمحفظة من القروض / الأوراق المالية الطويلة الأجل ذات أسعار فائدة متغيرة وثابتة وبالتالي فهي معرضة للتغيرات في القيمة العادلة نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة السوقية. تقوم المجموعة بإدارة تعرضات المخاطر تلك عن طريق الدخول في عقود مقايضات أسعار فائدة ذات مدفوعات ثابتة / مقبوضات عائمة.

يتم التحوط فقط عنصر مخاطر أسعار الفائدة وبالتالي يتم إدارة المخاطر الأخرى، مثل مخاطر الائتمان، ولكن لا يتم تحوطها من قبل المجموعة. يتم تحديد عنصر مخاطر أسعار الفائدة على أنه التغير في القيمة العادلة للقروض والأوراق المالية الطويلة الأجل ذات أسعار فائدة متغيرة/ ثابتة والناتجة فقط من التغيرات في سعر ليبور (أسعار الفائدة القياسية). وعادةً ما تكون هذه التغييرات هي أكبر مكون للتغير الكلي في القيمة العادلة. يتم تحديد هذه الإستراتيجية على أنها تحوطات القيمة العادلة ويتم تقييم فعاليتها من خلال مقارنة التغيرات في القيمة العادلة للقروض العائدة إلى التغيرات في أسعار الفائدة القياسية مع التغيرات في القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة.

تحدد المجموعة نسبه التحوط من خلال مطابقه القيمة الاعتبارية للمشتقات مع القيمة الإسمية للمحفظة التي يتم تحوطها. فيما يلي المصادر المحتملة لعدم الفعالية هي:

(١) الفروق بين الحجم المتوقع والحجم الفعلي للمبالغ المدفوعة مقدماً، حيث تقوم المجموعة بتحوط تاريخ السداد المتوقع مع الأخذ في الاعتبار المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة على أساس وقع الخبرة السابقة؛
(٢) تحوطات مشتقات ذات القيمة العادلة التي لا تساوي صفر في تاريخ التصنيف المبدئي كأداة تحوط؛ و
(٣) مخاطر ائتمان الطرف الآخر التي تؤثر على القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة غير المضمونة ولكن ليست البنود المحوطة.

صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية (صافي تحوط الإستثمار)

لدى المجموعة إستثمار في عملية أجنبية والتي تم توحيدها في قوائمها المالية. تم تحوط تعرضات سعر الصرف الأجنبي الناتجة عن هذا الإستثمار من خلال استخدام الودائع. تم تصنيف هذه الودائع كصافي تحوطات الإستثمار إلى صافي تحوط حقوق الملكية للشركات التابعة. قامت المجموعة بتحديد نسبة التحوط عن طريق مطابقة الودائع مع صافي موجودات العملية الأجنبية.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٠ مشتقات مالية وتحوطات (تتمة)

يوضح الجدول التالي بيان إستحقاق أدوات التداول والتحوط المستخدمة في إستراتيجيات التداول وإستراتيجيات التحوط غير الديناميكية للمجموعة:

	خلال شهر واحد	***١-٣ شهور***	***٣-٦ شهور***	***٦-١٢ شهر***	***١-٥ سنوات***	***٥-١٠ سنوات***	***١٠-٢٠ سنة***	***المجموع***
القيمة الاعتبارية								
٢٠١٨	٢,٥٠٩	٢,٤٧٣	١,٥٠٥	٤,٤١٣	٨,٧٥٧	٣,٠١٥	١,١٠٩	٢٣,٧٨١
٢٠١٧	٣,٢١٥	٢,٠٣٨	١,٨١٢	٤,٧٠٨	٤,٩٧٧	٢,٩٦٢	٣٤٨	٢٠,٠٦٠

عدم فعالية التحوط

يتم تحديد فعالية التحوط عند بداية علاقة التحوط، ومن خلال تقييمات الفعالية المحتملة الدورية لضمان وجود علاقة اقتصاديه بين بند التحوط وأداه التحوط. بالنسبة لتحوطات التعرضات للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، تدخل المجموعة في علاقات التحوط حيث تتطابق الشروط الحاسمة لأداه التحوط تماماً مع شروط بند التحوط. ولذلك تقوم المجموعة بإجراء تقييم نوعي للفعالية. وإذا كانت التغيرات في الظروف تؤثر على شروط بند التحوط بحيث لم تعد الشروط الحاسمة تتطابق تماماً مع الشروط الحاسمة لأداه التحوط، فإن المجموعة تستخدم طريقه المشتقات الافتراضية لتقييم الفعالية.

وفي تحوطات تعرضات العملات الأجنبية، قد ينتج عدم الفعالية إذا تغير توقيت التدفقات النقدية عن التقديرات الأصلية، أو إذا كانت هناك تغيرات في مخاطر الائتمان الخاص بالبنك أو الطرف الآخر المشتق.

تدخل المجموعة في عقود مقايضات أسعار الفائدة التي لديها شروط حاسمة مماثلة كبند التحوط، مثل السعر المرجعي وإعادة تعيين التواريخ وتواريخ الدفع وتواريخ الإستحقاق والقيمة الاعتبارية. في الحالات التي لا تقم فيها المجموعة بالتحوط بنسبة ١٠٠% من قروضها، يتم تحديد بند التحوط كنسبة من القروض القائمة لغاية القيمة الاعتبارية للمقايضات. بما أن جميع الشروط الحاسمة كانت متطابقة خلال السنة، كانت العلاقة الاقتصادية فعالة بنسبة ١٠٠%.

يتم تقييم عدم فعالية التحوط بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة باستخدام نفس المبادئ فيما يتعلق بتحوطات العملات الأجنبية. قد تحدث نتيجة لما يلي:

- تعديل القيمة الائتمانية / قيمة الخصم على مقايضات أسعار الفائدة التي لا تتطابق مع القرض، و
- الفروق في الشروط الحاسمة بين مقايضات أسعار الفائدة والقروض

إن عدم فعالية خلال سنتي ٢٠١٨ أو ٢٠١٧ فيما يتعلق بمقايضات أسعار الفائدة لم تكن جوهرية بالنسبة للمجموعة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢١ ارتباطات ائتمانية وإلتزامات محتملة

الارتباطات الائتمانية والإلتزامات المحتملة تشمل إرتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستنديه معززة وخطابات قبول وخطابات ضمان نظمت لتلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء.

بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي، فإن المبلغ القائم والمعادل الموزون بالمخاطر هو كالتالي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
التزامات محتملة من المتاجرة والمعاملات قصيرة الأجل وذاتية التصفية	**٣,٦٦٢**	٣,٤٣٧
بدائل ائتمان مباشرة وخطابات ضمان	**٤,٠٤٣**	٣,٩٧٩
ارتباطات قروض غير مسحوبة وارتباطات أخرى	**٢,٢٧٢**	٢,١٧٩
	٩,٩٧٧	٩,٥٩٥
التعرضات الائتمانية بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان	**٤,١٧٣**	٤,١٠٠
المعادل الموزون بالمخاطر	**٣,٢٧٤**	٣,٢٨٢

يوضح الجدول أدناه تاريخ إنتهاء الترتيبات التعاقدية حسب استحقاق الارتباطات والإلتزامات المحتملة للمجموعة:

	٢٠١٨	٢٠١٧
عند الطلب	**٢,٤٣٠**	١,٦٣٥
١ – ٦ أشهر	**٣,٠٩٥**	٢,٨١٨
٦ – ١٢ شهر	**١,٩٤٦**	١,٧٨٤
١ – ٥ سنوات	**٢,٤٥٣**	٣,٢٨٥
أكثر من ٥ سنوات	**٥٣**	٧٣
	٩,٩٧٧	٩,٥٩٥

التعرضات (بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان) والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة ١	***المرحلة ٢***	***المرحلة ٣***	***المجموع***	*المجموع*
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	**٣,٩٩٦**	**١٦٠**	**١٧**	**٤,١٧٣**	٤,١٠٠
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(١٤)**	**(٢٢)**	**(١٦)**	**(٥٢)**	(٣)

فيما يلي هو تقسيم كما في تاريخ التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ حسب المرحلة:

	١ يناير ٢٠١٨			
	المرحلة ١	*المرحلة ٢*	*المرحلة ٣*	*المجموع*
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	٣,٧٥٧	٣٢٧	١٦	٤,١٠٠
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٣)	(٣٧)	(٣)	(٥٣)

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢١ ارتباطات ائتمانية وإلتزامات محتملة (تتمة)

فيما يلي تحليل التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة ١	*المرحلة ٢*	*المرحلة ٣*	*المجموع*	*المجموع*
كما في ١ يناير	١٣	٣٧	٣	٥٣	٢
تحويلات إلى المرحلة ١	٢	(٢)	-	-	-
تحويلات إلى المرحلة ٢	-	-	-	-	-
تحويلات إلى المرحلة ٣	-	(١)	١	-	-
صافي التحويلات بين المراحل	٢	(٣)	١	-	-
إضافات	-	-	٥	٥	-
إستردادات / انتفت الحاجة إليه	(١)	(٨)	(٢)	(١١)	-
(مخصص انتفت الحاجة إليه) مخصص للفترة – صافي	(١)	(٨)	٣	(٦)	-
تعديلات سعر الصرف وتغيرات أخرى	-	(٤)	٩	٥	١
كما في ٣١ ديسمبر	١٤	٢٢	١٦	٥٢	٣

لا تتوقع المجموعة بأن جميع الإلتزامات المحتملة أو الارتباطات سيتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

لدى المجموعة دعاوى مع مختلف الدول. تتضمن الدعوى القضائية على المطالبات المرفوعة ضد المجموعة ومن قبل المجموعة والتي تنتج ضمن الأعمال الاعتيادية. إن أعضاء مجلس إدارة البنك، بعد مراجعة المطالبات المعلقة ضد شركات المجموعة وبناءً على إفادة المستشارين القانونيين المهنيين ذوي الصلة مقتنعة بأن نتائج هذه المطالبات سوف لن يكون لها تأثير جوهري سلبي على المركز المالي للمجموعة.

٢٢ صافي التعرضات الهامة للعملات الأجنبية

فيما يلي صافي التعرضات الهامة للعملات الأجنبية والناتجة بصورة أساسية من إستثمارات في شركات تابعة :

	٢٠١٨		٢٠١٧	
فائض (عجز)	*العملة*	*المعادل بالدولار الأمريكي*	*العملة*	*المعادل بالدولار الأمريكي*
ريال برازيلي	٢,٢٦٩	٥٨٥	٢,٠٣٩	٦١٦
جنيه إسترليني	٤	٦	(٥)	(٧)
جنيه مصري	١,٧٣٥	٩٧	١,٧٦٣	٩٩
دينار أردني	١٣٦	١٩١	١٨٥	٢٦١
دينار جزائري	١٥,٤٢٢	١٣٠	١٤,٨١٠	١٢٩
دينار تونسي	٧٤	٢٥	٦	٢
يورو	١	٢	٥	٦
دينار بحريني	٨	٢٠	٧	١٨

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

يبين الجدول التالي قياس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة.

٢٣-١ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الإفصاحات الكمية لقياس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:

	المستوى ١	*المستوى ٢*	*المجموع*
أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	٩٧٧	-	٩٧٧
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	٤,٤٤٨	٩٣	٤,٥٤١
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	٢٧٢	١٧٨	٤٥٠
مشتقات مالية محتفظ بها كتحوطات	-	١٨	١٨

الإفصاحات الكمية لقياس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:

	المستوى ١	*المستوى ٢*	*المجموع*
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	٢٦٣	١٥٠	٤١٣
مشتقات مالية محتفظ بها كتحوطات	-	٣١	٣١

القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها المدرجة بإستثناء ما يلي.

	القيمة المدرجة	*القيمة العادلة*
الموجودات المالية		
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة مدرجة بالتكلفة المطفأة – إجمالي	١,١٢٤	١,٠٧٠
المطلوبات المالية		
إقتراضات	٢,٠١٢	٢,٠١٧

٢٣-٢ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الإفصاحات الكمية لقياس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:

	المستوى ١	*المستوى ٢*	*المجموع*
أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	١,٠٥١	-	١,٠٥١
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	٤,٩٢٥	٤٣٦	٥,٣٦١
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	٥٧	١٣٩	١٩٦
مشتقات مالية محتفظ بها كتحوطات	-	١	١

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٣ القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

٢٣-٢ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

الإفصاحات الكمية لقياس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:

	المستوى ١	*المستوى ٢*	*المجموع*
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	٤٩	١٣١	١٨٠
مشتقات مالية محتفظ بها كتحوطات	-	٥	٥

القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها المدرجة بإستثناء ما يلي.

	القيمة المدرجة	*القيمة العادلة*
الموجودات المالية		
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة مدرجة بالتكلفة المطفأة – إجمالي	٢٢٣	٢٤٩
المطلوبات المالية		
إقتراضات	٢,١٤٨	٢,١٥٩

الأدوات المالية في المستوى ١

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المدرجة بتاريخ الميزانية. يعتبر السوق نشطاً إذا كانت الأسعار المدرجة متاحة ومتوفرة بصورة منتظمة من شركة الصرافة أو التاجر أو السمسار أو مجموعة صناعية أو خدمات التسعير أو الجهات الرقابية، وتمثل تلك أسعار معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بانتظام دون شروط تفضيلية. إن أسعار السوق المدرجة المستخدمة للموجودات المالية المحتفظ بها من قبل المجموعة هي أسعار العروض الحالية. يتم تضمين هذه الأدوات في المستوى ١.

الأدوات المالية في المستوى ٢

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشط (على سبيل المثال، السوق الموازنة للمشتقات المالية) باستخدام تقنيات التقييم. تزيد تقنيات التقييم هذه من استخدام معلومات السوق التي يمكن ملاحظتها حيثما كانت متوفرة وتعتمد أقل قدر ممكن على التقديرات الخاصة بالمنشأة. إذا كانت جميع المدخلات الجوهرية المطلوبة للتقييم العادل للأداة يمكن ملاحظتها، فإنه يتم تضمين الأداة ضمن المستوى ٢.

تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢

لم يكن هناك تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: لا شيء).

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر

٢٤-١ المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة ويتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. تتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمخاطر القانونية والإستراتيجية وكذلك الأشكال الأخرى من المخاطر الكامنة في عملياتها المالية.

استثمرت المجموعة على مدى السنوات القليلة الماضية بشكل كبير في تطوير بنية تحتية قوية وشاملة لإدارة المخاطر. ويشمل ذلك عملية تحديد المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ونماذج وأنظمة تصنيف إدارة المخاطر وكذلك عملية مراقبة وسيطرة قوية لسير أعمال هذه المخاطر.

٢٤-٢ هيكل إدارة المخاطر

إن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ إستراتيجية مخاطر المجموعة/مدى قبول المخاطر والسياسات التوجيهية التي تم وضعها من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بما في ذلك تحديد وتقييم كافة المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها أنشطة المجموعة بصفة مستمرة وتصميم وتنفيذ ضوابط داخلية مناسبة للحد منها. ويتم ذلك من خلال لجان المجلس التالية ولجان الإدارة العليا وكذلك من خلال مجموعة الائتمان والمخاطر في المقر الرئيسي للمجموعة.

ضمن البنية التحتية الأساسية الواسعة لإدارة البنك، تقوم لجان مجلس الإدارة بأداء المسؤولية الأساسية وهي استخدام أفضل ممارسات الإدارة والإشراف على المخاطر. وعلى هذا المستوى، تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على تحديد قبول المخاطر ومعايير عملها، كما تتحمل اللجنة مسؤولية التنسيق مع لجان المجلس الأخرى لمتابعة الإلتزام بمتطلبات السلطات الرقابية في مختلف البلدان التي تزاول فيها المجموعة أنشطتها. لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة تدعمها ثلاثة لجان على مستوى الإدارة هم – لجنة المخاطر التابعة للمجموعة ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة مرقبة الالتزام التابعة للمجموعة.

إن لجنة التدقيق للمجموعة هي المسؤولة أمام مجلس الإدارة عن التأكد بأن المجموعة تحتفظ بنظام فعال لمراقبة المخاطر المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر ومراقبة إلتزام المجموعة بمتطلبات السلطات الرقابية في مختلف البلدان التي تعمل فيها المجموعة.

تقوم لجنه المخاطر التابعة للمجموعة بتحديد وتطوير ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر الشامل للمجموعة مع الأخذ في الاعتبار استراتيجية المجموعة وخطط أعمالها. إن لجنة المخاطر التابعة للمجموعة هي المسئولة عن إبراز ومناقشة ومراقبة الأنظمة الرئيسية على الصعيدين المحلي والدولي، حيثما تنطبق على الأعمال التجارية والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة. يتم مساعدة لجنه المخاطر التابعة للمجموعة من قبل لجان فرعيه متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان (لجنه الائتمان التابعة للمجموعة)، والمخاطر التشغيلية (لجنه المخاطر التشغيلية التابعة للمجموعة) والمرونة التشغيلية (لجنه المرونة التشغيلية التابعة للمجموعة).

إن لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة هي المسؤولة بصورة أساسية عن تحديد الخطط الإستراتيجية الطويلة الأجل والأساليب المرحلية القصيرة الأجل لتوجيه تخصيص الموجودات والمطلوبات بحكمة من أجل تحقيق أهداف المجموعة الإستراتيجية. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة بمراقبة سيولة المجموعة ومخاطر السوق وبيان المخاطر التي تواجهها المجموعة في سياق التطورات الاقتصادية وتقلبات السوق. يتم مساعدة لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة من قبل اللجان الفرعية لإدارة رأس المال والسيولة.

إن لجنة مرقبة الالتزام التابعة للمجموعة هي المسؤولة عن تعزيز التركيز على الامتثال ضمن إطار عمل إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

إن هيكل الإدارة المذكور أعلاه، مدعوم بِفرق مخاطر ومحللي ائتمان وكذلك أنظمة تقنية المعلومات لتوفير بنية تحتية متماسكة للقيام بمهام مخاطر الائتمان ومهام المخاطر والالتزام الأخرى بطريقة سهلة.

إن كل شركة تابعة للمجموعة هي المسؤولة عن إدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها ولديها لجنة لإدارة المخاطر تابعة لمجلس الإدارة ولجان الإدارة والتي لديها مسؤوليات مماثلة لمسؤوليات لجان المجموعة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-٣ قياس المخاطر وأنظمة التقارير

٢٤-٣-١ تقليل المخاطر

كجزء من برنامجها الشامل لإدارة المخاطر، تستخدم المجموعة المشتقات المالية والأدوات الأخرى لإدارة التعرض للمخاطر الناتجة من التغيرات في أسعار الفوائد والعملات الأجنبية ومخاطر أسهم حقوق الملكية ومخاطر الائتمان وتعرضات المخاطر الناتجة عن المعاملات المتنبأ بها.

يتم تقييم بيان المخاطر قبل الدخول في معاملات التحوط، وهي المصرح بها على المستوى المناسب من الأقدمية داخل المجموعة. تتم مراقبة فعالية جميع علاقات التحوط على أساس شهري من قبل المجموعة. في حالات عدم فعاليتها، تدخل المجموعة في علاقات تحوط جديدة للتقليل من المخاطر بصورة مستمرة.

تستخدم المجموعة بنشاط الضمانات لتقليل مخاطرها الائتمانية (للمزيد من التفاصيل أنظر أدناه).

٢٤-٣-٢ زيادة تركز المخاطر

تظهر التركزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تشير التركزات إلى التأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد وحدود الطرف الآخر والمحافظة على محافظ إستثمارية متنوعة. تتم السيطرة على وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

٢٤-٤ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال تعرض المجموعة لخسارة بسبب عدم وفاء عملائها وزبائنها والأطراف الأخرى بالتزاماتهم التعاقدية. وتقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود على حجم المخاطر التي هي على استعداد لقبولها للأفراد والأطراف الأخرى والتركزات الجغرافية والصناعية وعن طريق مراقبة التعرضات بالنسبة إلى تلك الحدود.

إن المستوى الأول للحماية ضد مخاطر الائتمان غير الملائمة يتمثل في حدود الائتمان المحددة لكل بلد وقطاع صناعي وحدود المخاطر الأخرى، بالإضافة إلى حدود ائتمان العملاء أو مجموعة عملاء التي تم وضعها من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الائتمان في المقر الرئيسي، وتم تخصيصها بين البنك وشركاته التابعة المصرفية. ومن ثم يتم السيطرة على التعرض لمخاطر الائتمان للعملاء الأفراد أو مجموعة من العملاء من خلال تسلسل تفويض السلطات بناءً على تصنيف مخاطر العملاء بموجب نظام تصنيف الائتمان الداخلي للمجموعة. وفي الحالات التي تتخطى فيها التسهيلات الائتمانية غير المضمونة الحدود فإن سياسات المجموعة تتطلب ضمانات لتقليل مخاطر الائتمان والتي هي على هيئة ضمانات نقدية أو أرواق مالية أو رهانات قانونية على موجودات العميل أو ضمانات الأطراف الأخرى. كما تقوم المجموعة باعتماد مقياس عوائد رأس المال المعدل للمخاطر كإجراء لتقييم المخاطر/العوائد في مرحلة الموافقة على المعاملة.

٢٤-٤-١ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها

قيمة التعرض عند التعثر في السداد

يمثل قيمة التعرض للتعثر في السداد إجمالي القيمة المدرجة للأدوات المالية الخاضعة لحساب الإضمحلال. يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر في السداد للتسهيلات غير الممولة عن طريقة مضاعفات التعرضات القائمة بعامل تحويل الائتمان الذي يتراوح بين ٢٠% إلى ١٠٠%.

لاحتساب قيمة التعرض عند التعثر في السداد لقروض المرحلة ١، تقوم المجموعة بتقييم أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد خلال ١٢ شهراً لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. إلا أنه، إذا كانت قروض المرحلة ١ التي يتوقع بأن تتعثر في السداد خلال ١٢ شهراً من تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي ومن المتوقع أيضاً بأن يتم معالجتها وبعد ذلك تتعثر في السداد مرةً أخرى، عندئذ يتم أخذ جميع أحداث التعثر في السداد المرتبطة في الاعتبار. بالنسبة للمرحلة ٢ والمرحلة ٣، يتم الأخذ في الاعتبار التعرض للتعثر في السداد للأحداث على مدى عمر الأدوات.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٤-٤-١ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها (تتمة)

خسارة في حالة حدوث التعثر في السداد
يستند تقييم المخاطر الائتمانية على إطار عمل موحد لتقييم الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد التي ينتج عنها معدل معين للخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد. تستخدم المجموعة نماذج لحساب قيم الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد مع الأخذ في الاعتبار نوع وقيمة الضمانات (فرق ضمان القرض)، والسيناريوهات الاقتصادية وقطاع المقترض وما إلى ذلك.

تقوم المجموعة بتقسيم منتجات إقراض التجزئة الخاصة بها إلى محافظ صغيرة متجانسة، استناداً إلى الخصائص الرئيسية ذات الصلة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. وتستند البيانات المطبقة إلى بيانات الخسائر التي تم جمعها ومن وقع الخبرة السابقة وتتضمن على مجموعة أوسع من خصائص المعاملات (مثل نوع المنتج ونطاق أوسع من أنواع الضمانات) بالإضافة إلى خصائص المقترض.

تعريف التعثر في السداد ومعالجته
تعتبر المجموعة الإداة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ٣ (المضمحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقترض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٩٠ يوماً. تعتبر المجموعة أرصده الخزانة والأرصدة فيما بين البنوك متعثرة في السداد وتتخذ إجراءً فورياً عندما لا يتم تسوية المدفوعات المطلوبة عند إقفال العمل كما هو مبين في الاتفاقيات الفردية.

وكجزء من التقييم النوعي ما إذا كان العميل في وضع التعثر في السداد، تأخذ المجموعة أيضاً في الاعتبار مجموعه متنوعة من الحالات التي قد تشير إلى عدم احتمالية الدفع. وعند وقوع مثل هذه الأحداث، تدرس المجموعة بعناية فيما إذا كان ينبغي أن يؤدي هذا الحدث إلى معامله العميل علي أنه متعثر في السداد، وبالتالي يتم تقييمه على أنه المرحلة ٣ لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة أو ما إذا كانت المرحلة ٢ مناسبه. وتتضمن هذه الأحداث ما يلي:

- التصنيف الداخلي للمقترض الذي يشير إلى حدوث التعثر في السداد أو شبه حدوث التعثر في السداد؛
- المقترض طلب تمويلاً طارئاً من المجموعة؛
- لدى المقترض التزامات فات موعد استحقاقها للدائنين العموميين أو الموظفين؛
- المقترض متوفي؛
- انخفاض جوهري في قيمة الضمانات الأساسية حيث يتوقع استرداد القرض من بيع الضمانات؛
- انخفاض جوهري في معدل دوران المقترض أو خسارة أحد العملاء الرئيسيين؛
- خرق للعقد الذي لم يتنازل عنه من قبل المجموعة؛
- المدين (أو أي منشأة قانونية ضمن مجموعة المدين) قدم طلب / حماية من الإفلاس؛ و
- ديون المدين المدرجة أو تعليق تداول الأسهم في البورصة الرئيسية نتيجة للشائعات أو الحقائق عن الصعوبات المالية.

إن من سياسة المجموعة اعتبار الأداة المالية "معالجه" ولذلك يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة ٣ عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة على الأقل لمدة ١٢ شهراً متتالية. ومن ثم يتم تحويل الموجود إلى المرحلة ٢ وبعد فترة علاج إضافية لمدة ٦ أشهر يتم تحويله إلى المرحلة ١.

درجات المخاطر الائتمانية وعملية تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد
تستخدم المجموعة درجات المخاطر الائتمانية الداخلية التي تعكس تقييمها لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للأطراف الأخرى الفردية. تستخدم المجموعة نماذج تقييم داخلية مصممة خصيصاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى. يتم إدخال المعلومات الكمية والنوعية في نماذج التصنيف لإنتاج درجات التصنيف. يتم استكمال ذلك مع البيانات الخارجية مثل تقييم التصنيف الائتماني الخارجي للمقترضين الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، تمكن النماذج الخبراء من إصدار الرأي على الشركات الناشئة ووحدات الاكتتاب التي سيتم إدخالها في التصنيف الائتماني الداخلي النهائي لكل تعرض من التعرضات. هذا يتيح أخذ الاعتبارات التي قد لا يتم تسجيلها كجزء من مدخلات البيانات الأخرى في النموذج.

يتم معايرة الدرجات الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد بشكل تصاعدي عند كل درجة مخاطر عالية. على سبيل المثال، هذا يعني أن الفرق في احتمالية حدوث التعثر في السداد بين درجتي التصنيف ٠١ و +٠٢ أقل من الفرق في احتمالية حدوث التعثر في السداد بين درجتي التصنيف - ٠٥ و+٠٦.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٤-٢٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

١-٤-٢٤ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها (تتمة)

درجات المخاطر الائتمانية وعملية تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد (تتمة)

فيما يلي اعتبارات إضافية لكل نوع من أنواع المحافظ التي تحتفظ بها المجموعة:

محفظة الجملة

تتضمن محفظة الجملة على كلاً من قروض الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالنسبة للقروض المصرفية للشركات، يتم تقييم المقترضين من قبل وحدات المخاطر الائتمانية المتخصصة التابعة للمجموعة. يستند تقييم المخاطر الائتمانية على نموذج احتساب الجدارة الائتمانية الذي يأخذ في الاعتبار مختلف المعلومات التاريخية والحالية (للمعايرة) مثل:

- المعلومات المالية التاريخية مع التوقعات والميزانيات التي أعدها العميل. تتضمن هذه المعلومات المالية على النتائج المحققة والمتوقعة ونسب الملاءة ونسب السيولة وأي نسب ذات الصلة الأخرى لقياس الأداء المالي للعميل. يتم أخذ بعض هذه المؤشرات من التعهدات مع العملاء، وبالتالي، يتم قياسها بمزيد من الاهتمام.
- أي معلومات متاحة علناً عن العملاء من الأطراف الخارجية. ويتضمن ذلك على درجات التصنيف الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف أو تقارير المحللين المستقلين أو السندات المتداولة علناً أو أسهم مقايضات الديون العامة أو البيانات الصحفية والمقالات.
- أي معلومات اقتصادية كلية أو المعلومات الجيوسياسية، مثلاً، نمو الناتج المحلي الإجمالي ذو الصلة بقطاعات محددة والقطاعات الجغرافية التي يعمل فيها العميل.
- أي معلومات داعمة أخرى موضوعية حول نوعيه وقدرات إدارة العميل ذات الصلة بأداء الشركة.

محفظة التجزئة

يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظة التجزئة باستخدام منهجية معدل الدوران. استخدمت منهجية معدل الدوران التحليل الإحصائي للبيانات التاريخية عن التقصير في الدفع لتقدير مقدار الخسارة. لقد أصدرت الإدارة رأياً للتأكد من أن تقدير الخسارة الذي تم التوصل إليه على أساس المعلومات التاريخية قد تم تعديله بشكل مناسب ليعكس الظروف الاقتصادية في تاريخ إعداد التقرير المالي.

محفظة الخزينة

بالنسبة لسندات الدّين في المحفظة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، يتم استخدام الدرجات الائتمانية لوكالات التصنيف الخارجية. يتم مراقبة وتحديث هذه الدرجات الائتمانية المنشورة باستمرار. يتم تعيين التصنيفات الخارجية إلى مقياس التصنيفات الداخلية للمجموعة ويتم استخدام احتمالية حدوث التعثر في السداد المرتبطة بكل درجة من الدرجات الائتمانية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تشتمل طريقة تصنيف المجموعة على ٢٠ مستوى من مستويات التصنيف للأدوات غير المتعثرة في السداد (من ١ إلى ٨) وثلاث فئات للتعثر في السداد (من ٩ إلى ١١). يحدد المقياس الرئيسي لكل فئة من فئات التصنيف مجموعة محددة من احتمالات حدوث التعثر في السداد، والتي تكون مستقرة بمرور الوقت. تخضع أساليب التقييم إلى عملية التحقق وإعادة المعايرة الدورية بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع حالات التعثر في السداد التي تمت ملاحظتها فعلياً.

فيما يلي أدناه درجات التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة مع تقديرات التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد ذات الصلة:

درجات التصنيف الداخلي	وصف درجة التصنيف الداخلي	نطاق احتمالية حدوث التعثر في السداد
-٤ إلى +١	متفوقة	=<٠,٠٠% إلى <٠,٤٩%
-٥ إلى +٥	مرضية	=<٠,٤٩% إلى <١,٥٢%
-٦ إلى +٦	مرضية	=<١,٥٢% إلى <٥,٠٢%
٧	هامشية	=<٥,٠٢% إلى <١٧,٣٢%
٨	خاضعة للمراقبة	=<١٧,٣٢%

يتم بعد ذلك تعديل احتمالية حدوث التعثر في السداد التي تم الحصول عليها على النحو الوارد أعلاه لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لإدراجها في معلومات النظرة المستقبلية. ويتم تكرار ذلك بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات الاقتصادية حسب مقتضى الحال.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٤-٤-١ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها (تتمة)

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

تراقب المجموعة باستمرار جميع الموجودات الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة. وذلك من أجل تحديد ما إذا كانت أداة أو محفظة من الأدوات المالية تخضع للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي .تأخذ المجموعة في الاعتبار عدة عوامل عند تحديد بأن التعرض لديه زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية بما في ذلك عدد التغييرات في تصنيف المخاطر الداخلية والتحول إلى الحسابات التي تتطلب مراقبة عن كثب وإعاده هيكلتها/منح الوقت للقرض والسجل التاريخي للتأخر في السداد وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، استخدمت المجموعة المخاطر الائتمانية المنخفضة المناسبة والتي تتضمن على جميع حالات التعرض التي تستوفي بالمعايير التالية:

- جميع التعرضات الحكومية بالعملة المحلية ممولة بالعملة المحلية
- جميع التعرضات بالعملة المحلية هي لحكومة مملكة البحرين أو مصرف البحرين المركزي
- جميع التعرضات ذات تصنيف خارجي -A أو أعلى.

يتم تطبيق إجراء احترازي وتعتبر الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية إذا كان المقترض متأخر عن سداد التزاماته التعاقدية لأكثر من ٣٠ يوماً.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج من "ثلاث مراحل" للإضمحلال بناءً على التغيرات في نوعية الائتمان منذ الإثبات المبدئي كما هو ملخص أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية غير المضمحلة ائتمانياً عند الإثبات المبدئي أو التي لم تزد المخاطر الائتمانية بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي ضمن "المرحلة ١" ويتم مراقبة مخاطرها الائتمانية باستمرار من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، يتم ترحيل الأداة المالية إلى "المرحلة ٢" ولكن لا يتم اعتبارها بأنها مضمحلة ائتمانياً. يرجى الرجوع أعلاه للحصول على وصف للطريقة التي تحددها المجموعة عند حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية.
- إذا كانت الأداة المالية مضمحلة ائتمانياً، فإنه يتم ترحيل الأداة المالية إلى "المرحلة ٣"
- يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة ١ بمبلغ مساو للجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد المحتملة خلال ١٢ شهراً القادمة. يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية في المرحلتين ٢ و٣ على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
- إن المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ هو بأنه ينبغي الأخذ في الاعتبار معلومات النظرة المستقبلية.

يلخص الرسم البياني التالي متطلبات الإضمحلال بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (بخلاف الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً المشتراة أو الممنوحة):

التغير في نوعية الائتمان من الإثبات المبدئي

المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣
(الإثبات المبدئي)	الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية	(التعثر في السداد أو المضمحلة ائتمانياً)
	(منذ الإثبات المبدئي)	
الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر

تعريف التعثر في السداد والموجودات المضمحلة ائتمانياً

تحدد المجموعة الأداة المالية بأنها في حالة التعثر في السداد، والتي تتماشى تماماً مع تعريف المضمحلة ائتمانياً، عندما يستوفي واحد أو أكثر من المعايير التالية:

المعايير الكمية

تجاوز المقترض في سداد التزاماته التعاقدية لأكثر من ٩٠ يوماً.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٤-٤-١ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها (تتمة)

تعريف التعثر في السداد والموجودات المضمحلة ائتمانياً (تتمة)

المعايير النوعية
المعايير التي تحدد عدم قدرة المقترض على السداد، مما يدل على أن المقترض يواجه صعوبات مالية جوهرية.

هذه هي الحالات التي تحدد عدم قدرة المقترض على السداد:

- المقترض في فترة منح وقت طويلة الأجل
- المقترض متوفي
- المقترض مفلس
- خرق المقترض للعقد المالية
- اختفاء السوق النشطة لتلك الموجودات المالية نتيجة وجود صعوبات مالية
- تم تقديم التنازلات من قبل المقرض نتيجة للصعوبات المالية التي يواجه المقترض
- قد أصبح من المحتمل أن المقترض سيعلن إفلاسه
- الموجودات المالية مشتراة أو ممنوحة بخصم كبير مما يعكس تكبد خسائر ائتمانية

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي تحتفظ بها المجموعة وهي متوافقة مع تعريف التعثر في السداد المستخدمة لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر في السداد بصورة متطابقة على نموذج احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد خلال فترة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة.

تعتبر الأداة بأنها لم تعد في حالة التعثر في السداد (أي تم معالجتها) عندما لم تعد تستوفي أي من المعايير التعثر في السداد لفترة زمنية متتالية لمدة ١٢ شهراً لأغراض التحول من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ و٦ أشهر للتحول من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١. تم تحديد هذه الفترة لمدة ١٢ شهراً و٦ أشهر بناءً على التحليل الذي يأخذ في الاعتبار عودة الأداة المالية إلى حالة التعثر في السداد بعد معالجتها باستخدام تعاريف مختلفة محتملة للعلاج.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة – شرح المدخلات والافتراضات وتقنيات التقدير
يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إما على ١٢ شهراً أو على مدى العمر اعتماداً على ما إذا كانت الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قد حدثت منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت الموجودات تعتبر مضمحلة ائتمانياً. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المنتج المخصوم من احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد، والمعرفة كما يلي:

تمثل احتمالية حدوث التعثر في السداد إمكانية تعثر المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية (حسب "تعريف التعثر في السداد" المذكور أعلاه)، إما لمدة ١٢ شهراً القادمة أو على مدى العمر المتبقي للالتزام.

تستند قيمة التعرض عند التعثر في السداد على المبالغ التي تتوقع المجموعة أن تكون مستحقه في وقت التعثر في السداد، على مدى ١٢ شهراً القادمة (قيمة التعرض عند التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً) أو على مدى العمر المتبقي (قيمة التعرض عند التعثر في السداد على مدى العمر). فعلي سبيل المثال، بالنسبة للارتباطات المتجددة، تقوم المجموعة بتضمين الرصيد المسحوب الحالي بالإضافة إلى أي مبلغ آخر من المتوقع بأن يتم سحبه إلى الحد التعاقدي الحالي في وقت التعثر في السداد، الذي ينبغي أن يحدث.

تمثل الخسارة في حالة التعثر في السداد توقعات المجموعة لمدى الخسارة على التعرضات المتعثرة في السداد. وتختلف الخسارة في حالة التعثر في السداد على حسب نوع الطرف الآخر ونوع وأقدمية المطالبة وتوافر الضمانات الإضافية أو الدعم الائتماني الآخر والجغرافي والقطاعي. ويتم التعبير عن الخسارة في حالة التعثر في السداد كنسبه الخسارة لكل وحدة من وحدات التعرض في وقت التعثر في السداد (قيمة التعرض عند التعثر في السداد). يتم احتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد على أساس ١٢ شهرا أو على مدى العمر، حيث أن الخسارة في حالة التعثر في السداد لمده ١٢ شهراً هي نسبة الخسارة المتوقع أن تحدث إذا حدث التعثر في السداد خلال ١٢ شهراً القادمة والخسارة في حالة التعثر في السداد هي نسبة الخسارة المتوقع أن تحدث إذا حدث التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع المتبقي للقرض.

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقعات احتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي. يتم مضاعفات المكونات الثلاثة (احتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد) معاً ويتم تعديل توقعات احتمالية التعثر في السداد لإمكانية البقاء (أي التعرض لم يدفع مسبقاً أو التعثر في السداد في شهر سابق). ويحسب هذا بشكل فعال الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل شهر مستقبلي، ومن ثم يتم خصمها مرة أخرى بتاريخ إعداد التقارير المالي وتجميعها. أن معدل الخصم المستخدم في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة هو سعر الفائدة الفعلي الأصلي أو بمعدل تقريبي.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٤-٤-١ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها (تتمة)

تعريف التعثر في السداد والموجودات المضمحلة ائتمانياً (تتمة)

يتم وضع احتمالية التعثر في السداد على مدى العمر من خلال تطبيق معلومات النظرة المستقبلية لاحتمالية التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً على مدى فترة استحقاق القرض. يستند بيان الاستحقاق على البيانات التاريخية الملحوظة ويفترض أن يكون هو نفسه في جميع الموجودات ضمن المحفظة ونطاق الدرجة الائتمانية. ويدعم هذا من خلال التحليل التاريخي.

يتم تحديد قيمة التعرض عند التعثر في السداد لمده ١٢ شهراً وعلى مدى العمر بناءً على بيان المدفوعات المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.

بالنسبة للمنتجات المطفأة وسداد القرض دفعة واحدة، فإن ذلك يستند إلى المدفوعات التعاقدية المستحقة على المقترض على أساس ١٢ شهراً أو على مدى العمر.

بالنسبة للمنتجات المتجددة، يتم توقع التعرض في التعثر في السداد بالأخذ في الاعتبار الرصيد المسحوب الحالي وإضافة "عامل تحويل الائتمان" الذي يسمح بالخفض التدرجي المتوقع للحد المتبقي في وقت التعثر في السداد. تختلف هذه الافتراضات حسب نوع المنتج.

يتم تحديد الخسارة في حالة التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً أو على مدى العمر بالنسبة للأجزاء المضمونة وغير المضمونة للأدوات بناءً على العوامل التي تؤثر على الاستردادات التي تم تحقيقها بعد التعثر في السداد. تختلف هذه حسب نوع المنتج.

بالنسبة للمنتجات المضمونة، تستند هذه أساساً على قيم الضمانات بعد تطبيق فرق ضمان القرض المعتمد وفقاً لنوع الضمانات. وعلاوة على ذلك، قامت المجموعة بتطبيق الحد الأعلى والأدنى للخسارة في حالة التعثر في السداد فيما يتعلق بالمحفظة المضمونة بناءً على نوع الضمان.

بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، يتم احتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد بناءً على نماذج تأخذ في الاعتبار عدة عوامل مثل البلد والقطاع واحتمالية التعثر في السداد وما إلى ذلك مما يؤثر على المبالغ المستردة التي تم تحقيقها بعد التعثر في السداد.

كما يتم تضمين المعلومات الاقتصادية للنظرة المستقبلة تحديد احتمالية التعثر في السداد أو الخسارة في حالة التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً أو على مدى العمر. قد تختلف هذه الافتراضات حسب بلد التعرض. يرجى الرجوع إلى إيضاح ٤ أو أدناه للحصول على توضيح بشأن معلومات النظرة المستقبلية وإدراجها في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم مراقبة ومراجعة الافتراضات التي تستند عليها عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة - مثل كيفية تحديد بيان استحقاق احتمالية التعثر في السداد وكيفية تغيير قيمة الضمانات وما إلى ذلك على أساس ربع سنوي.

لم تكن هناك أية تغييرات جوهرية في تقنيات التقدير أو الافتراضات الجوهرية التي تم إجراؤها خلال فترة إعداد التقرير المالي.

افتراضات المتغيرات الاقتصادية

تم عرض نظرة عامة للنهج المتبع في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة كما هو مذكور أعلاه في إيضاح ٤. لضمان اكتمالها ودقتها، تحصل المجموعة على البيانات المستخدمة من مصادر أخرى (مثل موديز) وفريق من الاقتصاديين ضمن قسم مخاطر الائتمان الخاصة بها يتحقق من دقه المدخلات لنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة بما في ذلك تحديد الأوزان المنسوبة إلى السيناريوهات المتعددة. تبين الجداول التالية العوامل الرئيسية للخسارة المتوقعة والافتراضات المستخدمة في تقديرات الحالة الأساسية للمجموعة، تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحالة الأساسية، بالإضافة إلى تأثير استخدام سيناريوهات اقتصاديه متعددة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٤-٤-١ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها (تتمة)

افتراضات المتغيرات الاقتصادية (تتمة)

متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المستخدمة	سيناريو الخسائر الائتمانية المتوقعة والأوزان المخصصة
الناتج المحلي الإجمالي	أساسي (٤٠%)
سعر النفط	صعود (٣٠%)
مؤشر الأسهم	هبوط (٣٠%)

يتم اختيار هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية على أساس تحليل الانحدار بين متغيرات الاقتصاد الكلي واحتمالية التعثر في السداد. تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية والتأثير المرتبط بها على احتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد حسب البلد والقطاع. يتم تقديم توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية (لجميع السيناريوهات) من قبل وكالة موديز على أساس ربع سنوي وتقديم أفضل عرض تقديري للاقتصاد على مدى السنوات المقبلة.

وكما هو الحال بالنسبة لأي تنبؤات اقتصاديه، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجه عالية من عدم التيقن المتأصل، وبالتالي فان النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك المتوقعة. تعتبر المجموعة أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقديراتها للنتائج المحتملة، وحللت الحالات غير الدقيقة والتباينات داخل المناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة لكي يثبت أن السيناريوهات المختارة تمثل على نحو ملائم مجموعة السيناريوهات المحتملة.

بالإضافة لما هو مذكور أعلاه، تأخذ المجموعة في الاعتبار أيضاً تأثير أي تغييرات تنظيميه أو تشريعيه أو سياسيه، ومع ذلك، لا يعتبر بأن ليس لها أي تأثير جوهري وبالتالي لم يتم إجراء تعديل على الخسائر الائتمانية المتوقعة لتلك العوامل. ويتم مراجعة ومراقبة هذه العوامل لتحقق من لمدى ملائمتها على أساس ربع سنوي.

٢٤-٤-٢ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

تتم إدارة مخاطر تركز المجموعة حسب الإقليم الجغرافي وحسب القطاع الصناعي. يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود قائمة المركز المالي، متضمنة على بنود الارتباطات الائتمانية والإلتزامات المحتملة. يوضح اجمالي الحد الأقصى لتعرضات المخاطر، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض	
	٢٠١٨	***٢٠١٧***
أموال سائلة	**١,٥٧٥**	١,٣٥٥
سندات ديّن محتفظ بها لغرض المتاجرة	**٩٦١**	١,٠٥١
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**٢,٩٩١**	٣,١٧٠
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	**١,٦٦٨**	١,٥٢١
إستثمارات ديّن محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**٥,٦٥٢**	٥,٥٧٤
قروض وسلف	**١٤,٨٨٤**	١٥,٣٢٩
تعرضات ائتمانية أخرى	**١,٥٨٤**	١,٣٠١
	٢٩,٣١٥	٢٩,٣٠١
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة (إيضاح ٢١)	**٩,٩٧٧**	٩,٥٩٥
المجموع	**٣٩,٢٩٢**	٣٨,٨٩٦

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٤-٤-٢ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى (تتمة)
عندما تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرضات المخاطر الائتمانية الحالية ولكن ليس الحد الأقصى الذي من الممكن إن ينتج في المستقبل نتيجة لتغيرات في القيم.

للمزيد من التفاصيل عن الحد الأقصى لتعرضات المخاطر الائتمانية بالنسبة لكل فئة من فئات الأدوات المالية، ينبغي الرجوع لإيضاحات محددة. إن تأثير الضمانات والتقنيات الأخرى لتخفيف المخاطر هي موضحة أدناه.

٢٤-٤-٣ تركز مخاطر التعرضات القصوى للمخاطر الائتمانية
يمكن تحليل موجودات المجموعة (قبل الأخذ في الاعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى) حسب الأقاليم الجغرافية التالية:

الموجودات

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة ١	*المرحلة ٢*	*المرحلة ٣*	***المجموع***	*المجموع*
أوروبا الغربية	٣,٠٩٥	١٣٦	١	٣,٢٣٢	٣,١٦٣
العالم العربي	١١,٧٥٥	٥٠٧	٢٨	١٢,٢٩٠	١١,٦١٤
آسيا	١,٧٣٣	٩	-	١,٧٤٢	٢,١٨٩
أمريكا الشمالية	٣,٢٥٧	-	٢٠	٣,٢٧٧	٣,٠٥٨
أمريكا اللاتينية	٧,٢٤٩	١٤٠	١٣١	٧,٥٢٠	٨,١٢٥
أخرى	١,٠٢٨	٢١٨	٨	١,٢٥٤	١,١٥٢
المجموع	٢٨,١١٧	١,٠١٠	١٨٨	٢٩,٣١٥	٢٩,٣٠١

يمكن تحليل مطلوبات وحقوق ملكية المجموعة حسب الأقاليم الجغرافية التالية:

المطلوبات وحقوق الملكية

	٢٠١٨	٢٠١٧
أوروبا الغربية	٢,٤٨٩	٢,١٥٧
العالم العربي	١٨,٨٧٩	١٨,٧٧٨
آسيا	٤٦٨	٣٥٩
أمريكا الشمالية	٧٠٦	٩٧٧
أمريكا اللاتينية	٦,٠٤٦	٦,٦٠١
أخرى	٧٢٧	٤٢٩
المجموع	٢٩,٣١٥	٢٩,٣٠١

يمكن تحليل الارتباطات والالتزامات المحتملة للمجموعة حسب الأقاليم الجغرافية التالية:

الارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة ١	*المرحلة ٢*	*المرحلة ٣*	*المجموع*	*المجموع*
أوروبا الغربية	١,٧٢٣	٥٩	٣٠	١,٨١٢	١,٥٥٠
العالم العربي	٣,٨٠٩	١١١	-	٣,٩٢٠	٣,٨٠٣
آسيا	٢٥٣	٨٤	-	٣٣٧	٢٨١
أمريكا الشمالية	٦٣١	٦٤	-	٦٩٥	٥٤٠
أمريكا اللاتينية	٣,٠٧٦	-	-	٣,٠٧٦	٣,٣٨٠
أخرى	١٢٠	١٦	١	١٣٧	٤١
المجموع	٩,٦١٢	٣٣٤	٣١	٩,٩٧٧	٩,٥٩٥

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤,٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٤-٤-٣ تركز مخاطر التعرضات القصوى للمخاطر الائتمانية (تتمة)

تحليل القطاع الصناعي للموجودات المالية للمجموعة، قبل وبعد الأخذ في الاعتبار الضمانات النقدية المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى، هي كالتالي:

	إجمالي التعرضات القصوى					***صافي التعرضات القصوى***	
	٢٠١٨				٢٠١٧	***٢٠١٨***	٢٠١٧
	المرحلة ١	***المرحلة ٢***	***المرحلة ٣***	***المجموع***	المجموع		
خدمات مالية	٩,٢٥١	٣٤٠	-	٩,٥٩١	٩,٥٨٠	٧,٦٣٨	٨,٠٤٨
خدمات أخرى	٤,٧٥٧	٧٦	٢١	٤,٨٥٤	٤,٨١١	٤,٨٢٧	٤,٧٨٣
تصنيعي	٢,٩٥٥	١٥٤	٧٢	٣,١٨١	٢,٢٠٣	٣,١٣٦	٢,١٦٢
إنشائي	٨٣٧	٤١	٣٤	٩١٢	١,٢٥٦	٨٢٣	١,١٦٦
تعدين وتنقيب	٣٦٢	١٢	-	٣٧٤	٣٠٧	٣٧٤	٣٠٧
مواصلات	٩٧١	٨٢	٩	١,٠٦٢	١,١٣٦	١,٠٦٢	١,١٣٦
تمويل شخصي / إستهلاكي	٥٨٥	٣٢	٧	٦٢٤	٥٧٣	٦٢٤	٥٧٢
بطاقات الائتمان	١٠	-	-	١٠	١١	١٠	١١
تمويل العقارات التجارية	٤٣١	٧٦	-	٥٠٧	٣٦٨	٥٠٧	٣٦٨
رهن العقار السكني	١٨٦	-	١	١٨٧	١٩٧	١٨٧	١٩٧
تجاري	١,٤٢٠	١٢١	١	١,٥٤٢	١,٢٤٢	١,٥٣٤	١,٢٣٦
زراعة وصيد وتشجير	١,١٢٩	٤٢	٣٥	١,٢٠٦	١,٤٢٦	١,٢٠٦	١,٤٢٦
تكنولوجيا ووسائل الإعلام واتصالات	٣٨١	-	٨	٣٨٩	٥٣٩	٣٨٩	٥٣٩
حكومي	٤,٨٤٢	٣٤	-	٤,٨٧٦	٥,٦٥٢	٤,٢٨٧	٥,٤٨٢
المجموع	٢٨,١١٧	١,٠١٠	١٨٨	٢٩,٣١٥	٢٩,٣٠١	٢٦,٦٠٤	٢٧,٤٣٣

تحليل القطاع الصناعي للارتباطات الائتمانية والإلتزامات المحتملة للمجموعة، قبل وبعد الأخذ في الاعتبار الضمانات النقدية المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى، هي كالتالي:

	إجمالي التعرضات القصوى					***صافي التعرضات القصوى***	
	٢٠١٨				٢٠١٧	***٢٠١٨***	٢٠١٧
	المرحلة ١	***المرحلة ٢***	***المرحلة ٣***	***المجموع***	المجموع		
خدمات مالية	٣,٩٢٨	٦١	١	٣,٩٩٠	٣,٢١٤	٣,٦٥٢	٣,٠٤٩
خدمات أخرى	٥٣٤	١٣٤	-	٦٦٨	٢,١١٤	٦٦٨	٢,١٠٩
تصنيعي	١,٣٢٣	٦١	-	١,٣٨٤	١,٠٦٥	١,٣٧٤	١,٠٥٦
إنشائي	٦٠٢	٦٢	٣٠	٦٩٤	٦٦٣	٦٩٣	٦٦٠
تعدين وتنقيب	٩٥٧	-	-	٩٥٧	٢٠٣	٩٥٧	٢٠٣
مواصلات	٣٢٥	-	-	٣٢٥	٣٣٢	٣٢٥	٣٣٢
تمويل شخصي / إستهلاكي	٣٦	-	-	٣٦	٦٣	٣٦	٦٣
تمويل العقارات التجارية	١٨٩	-	-	١٨٩	٢١	١٨٩	٢١
تجاري	٣٧٩	١٦	-	٣٩٥	٥٦٧	٣٩١	٥٦٤
زراعة وصيد وتشجير	١٩٠	-	-	١٩٠	١٨١	١٩٠	١٨١
تكنولوجيا ووسائل الإعلام واتصالات	٢٧٢	-	-	٢٧٢	١٢٨	٢٧١	١٢٧
حكومي	٨٧٧	-	-	٨٧٧	١,٠٤٤	٨٤١	١,٠٣٧
المجموع	٩,٦١٢	٣٣٤	٣١	٩,٩٧٧	٩,٥٩٥	٩,٥٨٧	٩,٤٠٢

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤,٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٤-٤-٤ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

تتم إدارة نوعية ائتمان الموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة الموجود المالي، على أساس نظام التصنيفات الائتمانية للمجموعة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	***لم يحن موعد استحقاقها وغير مضمحلة***				
	درجة عالية	***درجة المعيار الأساسي***	***فات موعد استحقاقها لكنها غير مضمحلة***	***فات موعد استحقاقها ومضمحلة بشكل فردي***	***المجموع***
أموال سائلة	١,٥٧٥	-	-	-	١,٥٧٥
سندات دين محتفظ بها لغرض المتاجرة	٥٤	٩٠٧	-	-	٩٦١
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١,٨٣٥	١,١٥٦	-	-	٢,٩٩١
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	١٧١	١,٤٩٧	-	-	١,٦٦٨
إستثمارات دين محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	٤,٣٨٧	١,٢٦٥	-	-	٥,٦٥٢
قروض وسلف	٤,٤٧٨	١٠,١٦٣	٥٥	١٨٨	١٤,٨٨٤
تعرضات ائتمانية أخرى	١,٣٩٢	١٩٢	-	-	١,٥٨٤
	١٣,٨٩٢	١٥,١٨٠	٥٥	١٨٨	٢٩,٣١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	*لم يحن موعد استحقاقها وغير مضمحلة*				
	درجة عالية	*درجة المعيار الأساسي*	*فات موعد استحقاقها لكنها غير مضمحلة*	*فات موعد استحقاقها ومضمحلة بشكل فردي*	*المجموع*
أموال سائلة	١,٣٥٥	-	-	-	١,٣٥٥
سندات دين محتفظ بها لغرض المتاجرة	٢٢٩	٨٢٢	-	-	١,٠٥١
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١,٨٧٢	١,٢٩٨	-	-	٣,١٧٠
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	١٠٠	١,٤٢١	-	-	١,٥٢١
إستثمارات دين محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	٤,٠٥٢	١,٥٢٠	-	٢	٥,٥٧٤
قروض وسلف	٤,٤٢٣	١٠,٦٥٦	٧٢	١٧٨	١٥,٣٢٩
تعرضات ائتمانية أخرى	١,٠٣٦	٢٦٥	-	-	١,٣٠١
	١٣,٠٦٧	١٥,٩٨٢	٧٢	١٨٠	٢٩,٣٠١

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤,٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٤-٤-٤ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية بناءً على التصنيفات الائتمانية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	أموال سائلة	*سندات دين محتفظ بها لغرض المتاجرة*	*إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى*	*أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء*	*إستثمارات دين محتفظ بها لغرض غير المتاجرة*	*قروض وسلف*
المرحلة ١ (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)						
درجات التصنيف ١ إلى ٤-	١,٣٥٢	٤٣٦	١,٩٠٣	١٠٣	٤,٢٥٨	٥,٧٨٦
درجات التصنيف ٥+ إلى ٥-	١٤٩	٥٢٥	٣٨٩	٩٢٥	٥٠٥	٤,٥٨٣
درجات التصنيف ٦+ إلى ٦-	٦٥	-	٦٧٩	٦٢٧	٧٥٨	٣,٢٦٣
درجات التصنيف ٧	-	-	-	١٣	-	٢١٤
القيمة المدرجة (صافي)	١,٥٦٦	٩٦١	٢,٩٧١	١,٦٦٨	٥,٥٢١	١٣,٨٤٦
المرحلة ٢ (الخسائر الائتمانية المتوقعة غير المضمحلة إئتمانياً على مدى العمر)						
درجات التصنيف ١ إلى ٤-	-	-	-	-	-	٤٠
درجات التصنيف ٥+ إلى ٥-	٢	-	-	-	-	٨٢
درجات التصنيف ٦+ إلى ٦-	٧	-	٢٠	-	١٣١	٤٤٢
درجات التصنيف ٧	-	-	-	-	-	١٣١
درجات التصنيف ٨	-	-	-	-	-	١٥٥
القيمة المدرجة (صافي)	٩	-	٢٠	-	١٣١	٨٥٠
المرحلة ٣ (الخسائر الائتمانية المتوقعة المضمحلة إئتمانياً على مدى العمر)						
درجات التصنيف ٩ إلى ١١	-	-	-	-	-	١٨٨
القيمة المدرجة (صافي)	-	-	-	-	-	١٨٨
المجموع	١,٥٧٥	٩٦١	٢,٩٩١	١,٦٦٨	٥,٦٥٢	١٤,٨٨٤

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤,٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٤-٤-٤ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

من سياسات المجموعة المحافظة على دقة وتطابق تصنيفات مخاطر الائتمان عبر محفظة الائتمان من خلال نظام تصنيف المخاطر. وسهل هذا من تركيز الإدارة على المخاطر القابلة للتطبيق ومقارنة تعرضات مخاطر الائتمان عبر كافة خطوط الأعمال والأقاليم الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف تدعمه مجموعة متنوعة من التحليلات المالية، بالإضافة إلى معلومات السوق المقدمة من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الائتمان. جميع تصنيفات المخاطر الداخلية مصممة خصيصاً لمختلف الفئات ومستمدة وفقاً لسياسة تصنيف المجموعة. ويتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر بصورة منتظمة. كل فئة من فئات المخاطر لديها درجات من وكالات تصنيف تعادل موديز وستاندرز وبورز وفيتش وكابيتال انتليجنس.

٢٤-٤-٥ القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية التي تمت إعادة تفاوض شروطها كما في نهاية السنة

	٢٠١٨	٢٠١٧
قروض وسلف	٣٣٠	٢٣٩

٢٤-٤-٦ نظرة عامة عن القروض المعدلة أو القروض الممنوحة للوقت

من وجهه نظر إدارة المخاطر، بمجرد أن يتم الإفصاح بأن الموجود ممنوح للوقت أو تم تعديله، تستمر وحده معالجة القروض المتعثرة للمجموعة في متابعة التعرض حتى يتم الانتهاء منه تماما أو استبعاده في نهاية الأمر.

يقدم الجدول التالي معلومات عن الموجودات المالية التي تم تعديلها بينما لديها مخصص خسارة مقاسة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

٢٠١٨	*إجمالي القيمة المدرجة*	*الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة*
إجمالى القيمة المدرجة التى تم قياس مخصص خسارة لها باستخدام الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً خلال السنة	٩	-

٢٤-٤-٧ ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

إن مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة يعتمد على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. تتضمن أنواع الضمانات الرئيسية التي تم الحصول عليها على نقد وضمانات من بنوك والموجودات المنقولة وغير المنقولة.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الإضمحلال. كما تقوم المجموعة باستخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية مع الأطراف الأخرى.

قروض التعرض الائتماني إلى نسب القيمة للمحفظة العقارية

يبلغ التعرض الائتماني العقاري للمجموعة ٨٣٤ مليون دولار أمريكي. في الغالب، تتراوح نسب القروض إلى القيمة لتلك التعرضات بين ٣٠% إلى ٦٠%.

٢٤-٤-٨ تعرضات الحدود القصوى لمخاطر الائتمان – الأدوات المالية غير الخاضعة للإضمحلال

يتضمن الجدول التالي تحليلاً للحدود القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن الموجودات المالية غير الخاضعة للإضمحلال (أي المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر):

	تعرضات الحدود القصوى لمخاطر الائتمان
٢٠١٨	
أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	
- سندات ديّن	٩٦١
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	٤٥٠
مشتقات محتفظ بها كتحوطات	١٨
الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
- قروض وسلف العملاء	١٩

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-٥ مخاطر التسوية

مخاطر التسوية هي مخاطر التعرض للخسارة نتيجة لفشل الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته بتسليم النقد أو أوراق مالية أو موجودات أخرى حسب ما هو متفق عليه في العقد. ولأنواع معينة من المعاملات، تقوم المجموعة بتقليل هذه المخاطر من خلال وكيل تسوية للتأكد من تسوية المعاملة فقط عندما يقوم كلا الطرفين بالوفاء بإلتزاماته الخاصة بالتسوية. وتشكل موافقات التسوية جزءاً من الموافقات الائتمانية وإجراءات مراقبة حدود الائتمان.

٢٤-٦ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر بأن أرباح أو رأسمال المجموعة أو قدرتها لدعم أعمالها الإستراتيجية، سوف تتأثر نتيجة لتغيرات أسعار السوق أو الأسعار المتعلقة بأسعار الفائدة أو أسعار الأسهم أو أسعار تكلفة القروض وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع.

تستخدم المجموعة الحدود والسياسات الموضوعة من قبل المجموعة التي يتم من خلالها متابعة ومراقبة مخاطر السوق. يتم قياس ومراقبة هذه المخاطر من قبل قسم إدارة المخاطر مع إشراف إستراتيجي من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. إن وحدة الخزانة ومخاطر السوق المالية التابعة لقسم إدارة المخاطر هي مسؤولة عن وضع وتنفيذ سياسة مخاطر السوق ووضع منهجية لقياس/متابعة المخاطر وكذلك مسؤولة عن مراجعة جميع المنتجات التجارية الجديدة وسقوف مخاطر المنتجات قبل اعتمادها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. وتتمثل المسؤولية الأساسية لإدارة مخاطر السوق في قياس مخاطر السوق وتقديم تقرير عن مخاطر السوق مقابل السقوف المعتمدة من قبل المجموعة.

٢٤-٧ مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لوجود تفاوتات في إعادة تسعير فوائد الموجودات والمطلوبات. إن أهم عوامل مخاطر السوق بالنسبة للمجموعة هي أسعار الفائدة. ولكن يتم تقليل هذه المخاطر لأن موجوداتها ومطلوباتها المتأثرة بأسعار الفائدة هي في معظمها ذات معدلات عائمة حيث فترة المخاطر أقل. وبشكل عام، تستخدم المجموعة التمويل بالعملات المتوافقة وتحويل الأدوات المالية ذات المعدلات الثابتة إلى معدلات عائمة من أجل إدارة الفترة بشكل أفضل في سجلات الموجودات.

يوضح الجدول التالي حساسية التغيرات المحتملة الممكنة في معدلات الفائدة، مع الإحتفاظ بجميع المخاطر الأخرى ثابتة، للقائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للمجموعة.

إن حساسية القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر هي التأثير في التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي دخل الفوائد لمدة سنة واحدة، على أساس الموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر، متضمنة تأثير أدوات التحوط. يتم إحتساب حساسية الحقوق عن طريق إعادة تقييم المعدل الثابت للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، متضمنة تأثير أي تحوط ومقايضات مرتبطة به. بصورة جوهرية، فإن جميع الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من قبل المجموعة هي موجودات بمعدلات عائمة. وبالتالي، فإن الحساسية للتغيرات في حقوق الملكية نتيجة لتغيرات في معدل الفائدة تعتبر غير جوهرية.

٢٠١٨

	الزيادة في النقاط الأساسية	***حساسية قائمة الأرباح أو الخسائر***	***النقص في النقاط الأساسية***	***حساسية قائمة الأرباح أو الخسائر***
دولار أمريكي	**٢٥**	**(٣)**	**٢٥**	**٣**
يورو	**٢٥**	**-**	**٢٥**	**-**
جنيه إسترليني	**٢٥**	**١**	**٢٥**	**(١)**
ريال برازيلي	**٢٥**	**١**	**٢٥**	**(١)**
أخرى	**٢٥**	**١**	**٢٥**	**(١)**

٢٠١٧

	الزيادة في النقاط الأساسية	*حساسية قائمة الأرباح أو الخسائر*	*النقص في النقاط الأساسية*	*حساسية قائمة الأرباح أو الخسائر*
دولار أمريكي	٢٥	-	٢٥	-
يورو	٢٥	٢	٢٥	(٢)
جنيه إسترليني	٢٥	-	٢٥	-
ريال برازيلي	٢٥	-	٢٥	-
أخرى	٢٥	١	٢٥	(١)

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-٨ مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تغير قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يشير الجدول أدناه إلى العملات التي كان لدى المجموعة تعرضات جوهرية على موجوداتها ومطلوباتها النقدية وتدفقاتها النقدية المتنبأ بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٣١ ديسمبر ٢٠١٧. يحسب التحليل تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار العملة مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر (نتيجة لحساسية عملة القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والمحتفظ بها لغرض غير المتاجرة) وحقوق الملكية (نتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لمقايضات العملات وعقود صرف أجنبي آجلة المستخدمة كتحوطات للتدفقات النقدية) وتأثير تغيرات العملات الأجنبية على هيكلة مراكز البنك في شركاته التابعة. تعكس القيمة السالبة في الجدول صافي انخفاض محتمل في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو حقوق الملكية، وبينما تعكس القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

	٢٠١٨			٢٠١٧		
العملة	***تغير في سعر العملة %***	***التأثير على الربح قبل الضريبة***	***التأثير على حقوق الملكية***	*تغير في سعر العملة %*	*التأثير على الربح قبل الضريبة*	*التأثير على حقوق الملكية*
ريال برازيلي	**+/-٥%**	**-**	**+/-٢٩%**	+/-٥%	-	+/-٣١%
جينه مصري	**+/-٥%**	**-**	**+/-٥%**	+/-٥%	-	+/-٤%
دينار أردني	**+/-٥%**	**-**	**+/-١٠%**	+/-٥%	+/-٤%	+/-٩%
دينار جزائري	**+/-٥%**	**-**	**+/-٦%**	+/-٥%	-	+/-٦%
دينار بحريني	**+/-٥%**	**+/-١%**	**-**	+/-٥%	+/-١%	-

٢٤-٩ مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية كنتيجة لتغييرات في مستويات مؤشرات الأسهم ومؤشرات قيمة الأسهم الفردية. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة من محفظة سندات المجموعة.

إن التأثير على حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها لغرض المتاجرة وأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمتاحة للبيع) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم أو صافي قيم الموجود مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، هي كالتالي:

	٢٠١٨		٢٠١٧	
	% التغير في أسعار الأسهم	***التأثير على قائمة الأرباح أو الخسائر/حقوق الملكية***	*% التغير في أسعار الأسهم*	*التأثير على قائمة الأرباح أو الخسائر/حقوق الملكية*
أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	**+/-٥%**	**+/-١**	+/-٥%	-
سندات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**+/-٥%**	**-**	+/-٥%	+/-١

٢٤-١٠ المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو من الأحداث الطارئة الخارجية. تتضمن المخاطر في المؤسسة العربية المصرفية على المخاطر القانونية ومخاطر تقنية المعلومات.

تلتزم المجموعة بثلاثة خطوط لنموذج الدفاع لإدارة المخاطر التشغيلية. يتم دعم الأنشطة التجارية (خط الدفاع الأول) من قبل أقسام إدارة المخاطر التشغيلية المستقلة التي تقدم تقاريرها إلى مدير المخاطر المحلي أو رئيس المخاطر المحلي (خط الدفاع الثاني). تخضع إدارة المخاطر التشغيلية لمراجعة مستقلة من قبل التدقيق الداخلي (خط الدفاع الثالث).

تقوم لجنه المخاطر التشغيلية التابعة للمجموعة بمساعده لجنه مخاطر المجموعة في إدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنحاء مجموعة المؤسسة العربية المصرفية وتضمن إجراء شئون المجموعة بطريقه تتوافق مع سياسة المخاطر التشغيلية المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-١٠ المخاطر التشغيلية (تتمة)

لجنه المخاطر التشغيلية التابعة للمجموعة:

- تحدد سياسة إدارة المخاطر التشغيلية وتوصى بالحصول على الموافقة النهائية لهذه السياسة من قبل لجنة المخاطر التابعة للمجلس.
- تقديم الاستشارات إلى لجنة مخاطر المجموعة ولجنة المخاطر التابعة للمجلس بوضع واعتماد ومراجعة قبول المخاطر التشغيلية بشكل دوري في مجموعة المؤسسة العربية المصرفية.
- مراقبة ومراجعة تعرضات المخاطر التشغيلية في مختلف وحدات الأعمال والشركات التابعة.
- تحديد المكونات المختلفة لإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية في مجموعة المؤسسة العربية المصرفية والاشراف على تنفيذ إطار العمل في جميع أنحاء مجموعة المؤسسة العربية المصرفية.
- الاشراف على الإجراءات المتخذة للحفاظ على التعرضات بما يتماشى مع بيان المخاطر التشغيلية.

يخضع تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية إلى لجنة المخاطر التشغيلية التابعة للمجموعة.

تشرف لجان المخاطر التشغيلية المحلية على تنفيذ إطار العمل وإدارة المخاطر التشغيلية في كافة الشركات التابعة للفروع الخاصة بمجموعة المؤسسة العربية المصرفية.

تتولي إدارة المخاطر التشغيلية التابعة للمجموعة في المكتب الرئيسي مسئولية تطوير المنهجية الشاملة للمجموعة ودعم النظام ومراقبه الجودة بشكل عام. قامت المجموعة بتطبيق الأدوات التالية لإدارة المخاطر التشغيلية.

قامت المجموعة بتطبيق الأدوات التالية لإدارة المخاطر التشغيلية:

- بيانات الخسائر الداخلية والحوادث وأقرب الأحداث الفائتة
- التقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة (من الأسفل إلى الأعلى ومن الأعلى إلى الأسفل)
- معايير الرقابة على مستوى المجموعة
- مؤشرات المخاطر والأداء الرئيسية (على المستويين المجموعة والمحلي)
- عمليات الموافقة علي المنتجات الجديدة

يتم تسجيل جميع أحداث الخسائر والحوادث ذات الصلة في قاعدة بيانات الحوادث على مستوى المجموعة. يبلغ إجمالي الحد الأدنى لتقديم تقارير بشأن أحداث الخسائر ٥٠ دولار أمريكي. لقد طبقت المجموعة حلًا للحوكمة والمخاطر والالتزام على مستوى المجموعة. يتم استخدام هذا الحل على مستوى المجموعة من قبل التدقيق والمخاطر والالتزام.

تتوفر مجموعة واسعة من التقارير، مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة لتقديم معلومات عن بيان المخاطر التشغيلية للمؤسسة العربية المصرفية وشركاته التابعة.

تحمل المخاطر التشغيلية

لقد عبرت المجموعة عن تحمل المخاطر التشغيلية في بيان قبول المخاطر التي تتخذها المجموعة المعتمدة من قبل المجلس من حيث إجمالي مبالغ الخسائر المطلقة الناتجة عن أحداث المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم المجموعة مقياس تصنيف كمي ونوعي للمخاطر لتصنيف المخاطر غير المالية الفعلية والمحتملة على أنها "حرجه" أو "جوهرية" أو "معتدلة" أو "بسيطة". وقد تم تحديد الأطر الزمنية التي يجب فيها إعداد خطط العمل لمعالجه نقاط الضعف في الرقابة، المصنفة على أنها "حرجه" أو "جوهرية" أو "معتدلة". وتماشياً مع بيان قبول المخاطر التي تتخذها المجموعة برئاسة المجلس، يتم وضع ومراقبة تحمل المخاطر التشغيلية من قبل لجنة المخاطر التابعة للمجلس.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-١١ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بدفع التزاماتها عندما يحين موعد استحقاقها ضمن الظروف الإعتيادية والمضغوطة. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الإعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. ويتضمن هذا إجراء تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة ومدى توافر ضمانات عالية الدرجة التي يمكن استخدامها للحصول على تمويل إضافي إذا لزم الأمر.

تحتفظ المجموعة بالموجودات السائلة عند المستويات الحيطة وذلك لضمان توافر النقد بالسرعة المطلوبة للوفاء بجميع التزاماتها، حتى في ظل الظروف المعاكسة. وتتمتع المجموعة بصفة عامة بفائض من السيولة، وتتمثل المصادر الرئيسية للسيولة في قاعدة ودائعها والسيولة المستمدة من عملياتها والإقتراضات فيما بين البنوك. يتم استخدام توجيهات الحد الأدنى للسيولة لإدارة ومراقبة السيولة اليومية. تمثل توجيهات الحد الأدنى للسيولة الحد الأدنى لعدد الأيام التي يمكن للمجموعة فيها جمع التدفقات لجميع الودائع والسحوبات التعاقدية بموجب القيمة السوقية المستمدة من السيناريوهات القابلة للتحويل.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تكوين السيولة الداخلية/بيان الاستحقاق لتلخيص فجوات السيولة الفعلية مقابل الفجوات المعدلة بناءً على الفرضيات الداخلية.

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على أساس الإلتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة. راجع الجدول التالي للاستحقاقات المتوقعة لهذه المطلوبات. تتم معاملة المدفوعات التي تخضع لإشعار كما لو أن الإشعار يعطى على الفور. ومع ذلك، تتوقع المجموعة بأن العديد من العملاء لن يطالبوا بالسداد في أقرب تاريخ ممكن لمطالبة المجموعة بالسداد ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة المبينة في تاريخ الاحتفاظ بالودائع لدى المجموعة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	*خلال شهر واحد*	*١-٣ شهور*	*٣-٦ شهور*	*٦-١٢ شهر*	*١-٥ سنوات*	*٥-١٠ سنوات*	*١٠-٢٠ سنة*	*المجموع*
المطلوبات المالية								
ودائع العملاء	٥,٥٨٢	٢,٤٤٤	٢,١٨٢	٢,٩٤٦	٣,٥٦٢	٢٩١	١٣	١٧,٠٢٠
ودائع البنوك	٢,٠١٥	٩٨٨	٤٩٠	٥٩٢	١٨٥	-	-	٤,٢٧٠
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	٧٦٧	٤٥٩	-	-	٥٦	-	-	١,٢٨٢
شهادات إيداع	٤	٧	٣	٥	٢٣	-	-	٤٢
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	١,٠١٤	٤٠	٣٤	٤٦	٨٧	١٥	-	١,٢٣٦
إقتراضات	-	٦١	-	٤٤	٢,١١١	١	-	٢,٢١٧
مجموع المطلوبات غير المصطحبة بالمشتقات المالية وغير المخصومة المدرجة في قائمة المركز المالي	٩,٣٨٢	٣,٩٩٩	٢,٧٠٩	٣,٦٣٣	٦,٠٢٤	٣٠٧	١٣	٢٦,٠٦٧
بنود غير مدرجة في قائمة المركز المالي								
إجمالي المشتقات المالية بالعملات الأجنبية التي تمت تسويتها	١,٩١٨	١,٢٠٣	٣٧٧	٣,٦٤٩	٢,٦٦٩	-	-	٩,٨١٦
ضمانات	٣,٥٦٥	-	-	-	-	-	-	٣,٥٦٥

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-١١ مخاطر السيولة (تتمة)

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	*خلال شهر واحد*	١-٣ *شهور*	٣-٦ *شهور*	٦-١٢ *شهر*	١-٥ *سنوات*	٥-١٠ *سنوات*	١٠-٢٠ *سنة*	*المجموع*
المطلوبات المالية								
ودائع العملاء	٥,١٥٤	٢,٤٤٧	١,٣٠٦	٣,٦٢٤	٤,٥٥٢	٢٩٥	٢٠	١٧,٣٩٨
ودائع البنوك	١,٦٩٢	٤٢٦	٥٠٣	٥٩٥	٢٨٨	-	-	٣,٥٠٤
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	١,٤٦٩	١٢١	-	٣	٢٧	١٧	-	١,٦٣٧
شهادات إيداع	١	٣	٦	٦	١٢	-	-	٢٨
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	٧٧٨	٣١	٦١	٩١	٩٢	٩	-	١,٠٦٢
إقتراضات	-	-	-	١٧٣	٢,١٣٦	-	-	٢,٣٠٩
مجموع المطلوبات غير المصطحبة بالمشتقات المالية وغير المخصومة المدرجة في قائمة المركز المالي	٩,٠٩٤	٣,٠٢٨	١,٨٧٦	٤,٤٩٢	٧,١٠٧	٣٢١	٢٠	٢٥,٩٣٨
بنود غير مدرجة في قائمة المركز المالي								
إجمالي المشتقات المالية بالعملات الأجنبية التي تمت تسويتها	١,٩٠٠	١,٠٣٦	٨٥٠	١,٣٢٥	٢٠٢	٢٥	-	٥,٣٣٨
ضمانات	٣,٧٠٧	-	-	-	-	-	-	٣,٧٠٧

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-١١ مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات التي تم تحليلها على أساس تواريخ استردادها أو تسويتها المتوقعة أو عندما يمكن تحقيقها.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	*خلال شهر واحد*	*١-٣ شهور*	*٣-٦ شهور*	*٦-١٢ شهر*	*المجموع خلال ١٢ شهر*	*١-٥ سنوات*	*٥-١٠ سنوات*	*١٠-٢٠ سنة*	*أكثر من ٢٠ سنة*	*غير مؤرخة*	*المجموع لأكثر من ١٢ شهر*	*المجموع*
الموجودات												
أموال سائلة	١,٣٥٤	٥٠	-	٣٠	١,٤٣٤	١٧٣	-	-	-	-	١٧٣	١,٦٠٧
أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	٦٩	١١٠	٥	٣٩١	٥٧٥	٣٢٤	٥٨	٣	-	١٧	٤٠٢	٩٧٧
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢,٣١٣	٥٨١	٩٢	٥	٢,٩٩١	-	-	-	-	-	-	٢,٩٩١
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	٥١١	١,٠٦٣	٩١	-	١,٦٦٥	١	٢	-	-	-	٣	١,٦٦٨
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	١١١	١٤١	٥٢٧	٦٨٩	١,٤٦٨	٢,٩٠٥	١,٠٧١	١٦٢	٤٦	٩	٤,١٩٣	٥,٦٦١
قروض وسلف	٢,٥٩٨	٢,٠٠٤	١,٩٤١	٢,٣٥١	٨,٨٩٤	٤,٩٢٠	٨٧٣	١٩٠	٧	-	٥,٩٩٠	١٤,٨٨٤
أخرى	٦١	٣٥	٩	٣٨	١٤٣	١١٦	١٩	١	-	١,٤٨٢	١,٦١٨	١,٧٦١
مجموع الموجودات	٧,٠١٧	٣,٩٨٤	٢,٦٦٥	٣,٥٠٤	١٧,١٧٠	٨,٤٣٩	٢,٠٢٣	٣٥٦	٥٣	١,٥٠٨	١٢,٣٧٩	٢٩,٥٤٩
المطلوبات وحقوق المساهمين وحقوق غير مسيطرة												
ودائع العملاء	٣,٨٢٢	١,٦٩٦	٢,٠٦٦	٢,٧٨٤	١٠,٣٦٨	٥,٧٨٥	٢٦٥	٧	-	-	٦,٠٥٧	١٦,٤٢٥
ودائع البنوك	١,٩٣٠	٨٩٤	٤٧٨	٥٧٨	٣,٨٨٠	٣٢٧	-	-	-	-	٣٢٧	٤,٢٠٧
شهادات إيداع	٤	٦	٣	٥	١٨	٢١	-	-	-	-	٢١	٣٩
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	٧٦٦	٤٥٧	-	-	١,٢٢٣	٤٨	-	-	-	-	٤٨	١,٢٧١
إقتراضات	-	٥٧	-	٥	٦٢	١,٩٥٠	-	-	-	-	١,٩٥٠	٢,٠١٢
أخرى	١٧	٤٠	٣٤	٤٦	١٣٧	٨٧	١٥	-	-	١,٠٤٠	١,١٤٢	١,٢٧٩
حقوق المساهمين وحقوق غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤,٣١٦	٤,٣١٦	٤,٣١٦
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين وحقوق غير مسيطرة	٦,٥٣٩	٣,١٥٠	٢,٥٨١	٣,٤١٨	١٥,٦٨٨	٨,٢١٨	٢٨٠	٧	-	٥,٣٥٦	١٣,٨٦١	٢٩,٥٤٩
صافي فجوة السيولة	٤٧٨	٨٣٤	٨٤	٨٦	١,٤٨٢	٢٢١	١,٧٤٣	٣٤٩	٥٣	(٣,٨٤٨)	(١,٤٨٢)	-
صافي فجوة السيولة المتراكمة	٤٧٨	١,٣١٢	١,٣٩٦	١,٤٨٢		١,٧٠٣	٣,٤٤٦	٣,٧٩٥	٣,٨٤٨	-		

خلال شهر واحد هي بصورة رئيسية أوراق مالية سائلة التي يمكن بيعها بموجب اتفاقيات إعادة شراء. يستمر استبدال الودائع بودائع أخرى جديدة أو تجدد من نفس الأطراف أو أطراف أخرى مختلفة، على أساس خطوط الائتمان المتاحة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤-١١ مخاطر السيولة (تتمة)

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	*خلال شهر واحد*	*١-٣ شهور*	*٣-٦ شهور*	*٦-١٢ شهر*	*المجموع خلال ١٢ شهر*	*١-٥ سنوات*	*٥-١٠ سنوات*	*١٠-٢٠ سنة*	*أكثر من ٢٠ سنة*	*غير مؤرخة*	*المجموع لأكثر من ١٢ شهر*	*المجموع*
الموجودات												
أموال سائلة	١,١٠٠	٦٠	٦٨	٣٠	١,٢٥٨	١٣٠	-	-	-	-	١٣٠	١,٣٨٨
أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٢٤	-	٦٩٣	٧١٧	٣٣٤	-	-	-	-	٣٣٤	١,٠٥١
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢,٣٦٠	٥٤١	١٧٦	٩٣	٣,١٧٠	-	-	-	-	-	-	٣,١٧٠
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	١,٤٢١	١٠٠	-	-	١,٥٢١	-	-	-	-	-	-	١,٥٢١
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	٤١	٢٨٧	٢٢٧	٦٧٥	١,٢٣٠	٣,٠٤٢	١,٠٧٦	١٧٠	٥٦	٢٥	٤,٣٦٩	٥,٥٩٩
قروض وسلف	٢,٢٤٣	٢,١٤١	٢,٠٨١	٢,٦٨٦	٩,١٥١	٥,٠١٠	٨٨٨	٢٢٨	٥١	١	٦,١٧٨	١٥,٣٢٩
أخرى	١١	٢٥	١٠	١٢٧	١٧٣	١٤٩	١٥	٢	-	١,١٠٢	١,٢٦٨	١,٤٤١
مجموع الموجودات	٧,١٧٦	٣,١٧٨	٢,٥٦٢	٤,٣٠٤	١٧,٢٢٠	٨,٦٦٥	١,٩٧٩	٤٠٠	١٠٧	١,١٢٨	١٢,٢٧٩	٢٩,٤٩٩
المطلوبات وحقوق المساهمين وحقوق غير مسيطرة												
ودائع العملاء	٣,٥٥١	١,٦٣٥	١,١١٢	٣,٦٥٠	٩,٩٤٨	٦,٥٥٧	٢٤٠	١٠	-	-	٦,٨٠٧	١٦,٧٥٥
ودائع البنوك	١,٦١٠	٤١٨	٤٤١	٦٢٩	٣,٠٩٨	٣١٠	-	-	-	-	٣١٠	٣,٤٠٨
شهادات إيداع	١	٣	٦	٦	١٦	١١	-	-	-	-	١١	٢٧
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	١,٤٦٦	١١٧	-	٣	١,٥٨٦	٢٥	١٧	-	-	-	٤٢	١,٦٢٨
إقتراضات	-	-	-	١٥٠	١٥٠	١,٩٩٨	-	-	-	-	١,٩٩٨	٢,١٤٨
أخرى	٣٠	٣١	٦١	٩١	٢١٣	٩٢	٩	-	-	٨٠٧	٩٠٨	١,١٢١
حقوق المساهمين وحقوق غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤,٤١٢	٤,٤١٢	٤,٤١٢
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين وحقوق غير مسيطرة	٦,٦٥٨	٢,٢٠٤	١,٦٢٠	٤,٥٢٩	١٥,٠١١	٨,٩٩٣	٢٦٦	١٠	-	٥,٢١٩	١٤,٤٨٨	٢٩,٤٩٩
صافي فجوة السيولة	٥١٨	٩٧٤	٩٤٢	(٢٢٥)	٢,٢٠٩	(٣٢٨)	١,٧١٣	٣٩٠	١٠٧	(٤,٠٩١)	(٢,٢٠٩)	-
صافي فجوة السيولة المتراكمة	٥١٨	١,٤٩٢	٢,٤٣٤	٢,٢٠٩		١,٨٨١	٣,٥٩٤	٣,٩٨٤	٤,٠٩١	-		

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٥ القطاعات التشغيلية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى خمس قطاعات أعمال تشغيلية والتي تبنى على أساس وحدات الأعمال وأنشطتها. وفقاً لذلك تم هيكلة المجموعة لوضع أنشطتها تحت الأقسام المختلفة التالية:

- **الشركات التابعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** تغطي أنشطة التجزئة والشركات وأنشطة الخزانة للشركات التابعة في شمال أفريقيا ودول شرق المتوسط؛
- **الخدمات المصرفية الدولية بالجملة** تغطي تمويل المشاريع وهيكلة التمويلات والتمويل التجاري والخدمات المصرفية الإسلامية والقروض المشتركة؛
- **خزانة المجموعة** تشتمل على أنشطة الخزانة في المكتب الرئيسي في البحرين ونيويورك ولندن؛
- **إيه.بي.سي البرازيل** يعكس بصورة أساسية الأنشطة المصرفية التجارية وأنشطة الخزانة لشركة تابعة برازيلية هي بانكو إيه.بي.سي البرازيل أس.أيه، مع التركيز على الشركات وقطاعات السوق المتوسطة في البرازيل؛ و
- **أخرى** تشتمل على أنشطة شركة الخدمات المالية العربية ش.م.ب. (مقفلة).

٢٠١٨

	الشركات التابعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	*الخدمات المصرفية الدولية بالجملة*	*خزانة المجموعة*	*إيه.بي.سي البرازيل*	*أخرى*	*المجموع*
صافي دخل الفوائد	١١٧	١٦٨	٤٥	١٧٧	٥٢	٥٥٩
دخل تشغيلي آخر	٤٣	٧٢	٣٩	٨٣	٢١	٢٥٨
مجموع الدخل التشغيلي	١٦٠	٢٤٠	٨٤	٢٦٠	٧٣	٨١٧
الربح قبل الخسائر الائتمانية	٦٩	١٣٨	٦١	١٣٥	٤٥	٤٤٨
مصروفات الخسائر الائتمانية على الموجودات المالية	(٥)	(٣٥)	-	(٣٩)	-	(٧٩)
الربح قبل الضرائب والمصروفات التشغيلية غير المخصصة	٦٤	١٠٣	٦١	٩٦	٤٥	٣٦٩
(مصروف) قيد دائن ضريبي على العمليات الخارجية	(١٩)	(٨)	(١)	١٢	-	(١٦)
المصروفات التشغيلية غير المخصصة						(١٠٥)
الربح للسنة						٢٤٨
الموجودات التشغيلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣,٢٨٣	٩,٥٤٠	٨,٨٧٧	٧,٧٧٨	٧١	٢٩,٥٤٩
المطلوبات التشغيلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢,٩١٨	-	١٥,٦١٣	٦,٦٨٩	١٣	٢٥,٢٣٣

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٥ القطاعات التشغيلية (تتمة)

٢٠١٧

	الشركات التابعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	*الخدمات المصرفية الدولية بالجملة*	*خزانة المجموعة*	*إيه.بي.سي البرازيل*	*أخرى*	*المجموع*
صافي دخل الفوائد	١٢٤	١٦٠	٢٠	٢٢٦	٢٦	٥٥٦
دخل تشغيلي آخر	٤١	٦٥	٣١	١٤٣	٣٣	٣١٣
مجموع الدخل التشغيلي	١٦٥	٢٢٥	٥١	٣٦٩	٥٩	٨٦٩
الربح قبل مخصصات الإضمحلال	٧٥	١٣٧	٢٧	٢٣٧	٣٣	٥٠٩
مخصصات إضمحلال - صافي	(١)	(١٧)	-	(٧٨)	-	(٩٦)
الربح قبل الضرائب والمصروفات التشغيلية غير المخصصة	٧٤	١٢٠	٢٧	١٥٩	٣٣	٤١٣
ضرائب على العمليات الخارجية	(٢٣)	(٣)	-	(٣٢)	-	(٥٨)
المصروفات التشغيلية غير المخصصة						(١٠٢)
الربح للسنة						٢٥٣
الموجودات التشغيلية كما في ديسمبر ٣١ ٢٠١٧	٣,٣٩٧	٩,٩١٢	٧,٩٢٨	٨,١٨٤	٧٨	٢٩,٤٩٩
المطلوبات التشغيلية كما في ديسمبر ٣١ ٢٠١٧	٢,٨٩٩	-	١٥,١٩٤	٦,٩٨٣	١١	٢٥,٠٨٧

المعلومات الجغرافية

تعمل المجموعة في ستة أسواق جغرافية هي: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الغربية وآسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ودول أخرى. يوضح الجدول التالي إجمالي الدخل التشغيلي الخارجي للوحدات الرئيسية ضمن المجموعة، بناءً على البلد المحلي للمنشأة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٢٠١٧:

	البحرين	***أوروبا***	***البرازيل***	***أخرى***	***المجموع***
٢٠١٨					
مجموع الدخل التشغيلي	**٢٣٢**	**١٢٠**	**٢٦٢**	**٢٠٣**	**٨١٧**
٢٠١٧					
مجموع الدخل التشغيلي	٢١٨	١٠٠	٣٦٩	١٨٢	٨٦٩

لم توجد هناك أية إيرادات مستمدة من معاملات مع عميل خارجي واحد بلغت ١٠% أو أكثر من إيرادات المجموعة (٢٠١٧: لا شيء).

٢٦ اتفاقيات إعادة شراء وإعادة بيع

بلغت المبالغ المتحصلة من بيع موجودات بموجب اتفاقيات إعادة شراء في نهاية السنة ١,٢٧١ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١,٦٢٨ مليون دولار أمريكي). بلغت القيمة المدرجة للأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء في نهاية السنة ١,٣٥٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١,٦٢٨ مليون دولار أمريكي).

بلغت المبالغ المدفوعة لموجودات تم شراؤها بموجب اتفاقيات إعادة بيع في نهاية السنة ١,٦٦٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١,٥٢١ مليون دولار أمريكي), صافي الخسائر الائتمانية, وتتعلق بمنتجات العملاء وأنشطة الخزانة. بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة بيع في نهاية السنة ١,٧٤٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١,٥٢٣ مليون دولار أمريكي).

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٧ معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة الشركة الأم الأساسية والمساهمين الرئيسين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة بشكل جوهري من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

وفيما يلي أرصدة نهاية السنة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القوائم المالية الموحدة:

	الشركة الأم الأساسية	*مساهم رئيسي*	*أعضاء مجلس الإدارة*	٢٠١٨	٢٠١٧
ودائع العملاء	٣,١٢٦	٦٧٠	٧	٣,٨٠٣	٣,٧٨٢
الإقتراضات	١,٥٠٥	-	-	١,٥٠٥	١,٥٠٥
إلتزامات محتملة من المتاجرة والمعاملات قصيرة الأجل وذاتية التصفية	٥١٥	-	-	٥١٥	٣٣١

فيما يلي الدخل والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القوائم المالية الموحدة:

	٢٠١٨	٢٠١٧
دخل عمولة	٨	٧
مصروفات الفوائد	١٢٢	١٠٧

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:

	٢٠١٨	٢٠١٧
مكافآت الموظفين القصيرة الأجل	١٨	١٩
مكافآت ما بعد التوظيف	٣	٥
	٢١	٢٤

٢٨ موجودات الأمانة

بلغت الأموال المدارة في نهاية السنة ١٤,٩٢٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٥,٩١٧ مليون دولار أمريكي). يتم الاحتفاظ بهذه الموجودات بصفة الأمانة وعليه لا يتم تضمينها في القائمة الموحدة للمركز المالي .

٢٩ ودائع وموجودات إسلامية

تتضمن ودائع العملاء والبنوك و الإقتراضات على ودائع إسلامية بإجمالي ٧٨٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٧٧٢ مليون دولار أمريكي). تتضمن القروض والسلف والإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والإيداعات على موجودات إسلامية بإجمالي ١,١٦٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١,٦٥٧ مليون دولار أمريكي) و٦٣٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٥٩٩ مليون دولار أمريكي) و٢٨٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٢٨٦ مليون دولار أمريكي).

٣٠ موجودات مرهونة كضمان

بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي، بالإضافة إلى البنود المذكورة في إيضاح ٢٦، تم رهن موجودات بإجمالي ٤٠٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٤٩٩ مليون دولار أمريكي) كضمان مقابل إقتراضات وعمليات مصرفية أخرى.

٣١ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح وأرباح أسهم موصى بتوزيعها وتحويلات

٣١-١ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يحتسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يتم عرض الربح المخفض للسهم لعدم إصدار البنك أية أدوات رأسمالية قد يكون لها تأثير على نصيب السهم في الأرباح عند تنفيذها.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٣١ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح وأرباح أسهم موصى بتوزيعها وتحويلات (تتمة)

٣١-١ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (تتمة)

فيما يلي أرباح المجموعة للسنة (قبل أرباح أسهم موصى بتوزيعها):

	٢٠١٨	٢٠١٧
الربح العائد إلى مساهمي الشركة الأم	٢٠٢	١٩٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالملايين)	٣,٠٩٦	٣,١١٠
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دولار أمريكي)	٠,٠٧	٠,٠٦

٣١-٢ أرباح أسهم موصى بتوزيعها وتحويلات

	٢٠١٨	٢٠١٧
أرباح أسهم نقدية موصى بتوزيعها بواقع ٠,٠٣ دولار أمريكي للسهم (٢٠١٧: ٠,٠٣ دولار أمريكي للسهم)	٩٣	٩٣

يخضع توزيع أرباح الأسهم النقدية للحصول على الموافقات التنظيمية وموافقة اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

٣٢ كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأسمال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في الظروف الإقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمال. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

يتم احتساب نسبة مخاطر الموجودات للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على أساس منهجية قياس موحدة وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

		٢٠١٨	٢٠١٧
قاعدة رأس المال			
رأس المال الأسهم العادية فئة ١		**٤,٠٨٥**	٤,١٩٦
رأس المال الإضافي فئة ١		**٤٩**	٥٥
مجموع قاعدة رأس المال فئة ١		**٤,١٣٤**	٤,٢٥١
رأس المال فئة ٢		**٢١٨**	٢٥٣
مجموع قاعدة رأس المال	[أ]	**٤,٣٥٢**	٤,٥٠٤
التعرضات المرجحة للمخاطر		**٢٠١٨**	٢٠١٧
موجودات مرجحة بمخاطر الائتمان وبنود غير مدرجة في الميزانية		**٢٠,٧١٩**	٢٠,٨٤٩
موجودات مرجحة بمخاطر السوق وبنود غير مدرجة في الميزانية		**١,٦٨٠**	١,٦٢٤
موجودات مرجحة بمخاطر التشغيل		**١,٥٧٨**	١,٥٧٢
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	[ب]	**٢٣,٩٧٧**	٢٤,٠٤٥
نسبة الموجودات المخاطرة	[أ/ب*١٠٠]	**%١٨,٢**	%١٨,٧
الحد الأدنى المطلوب		**%١٢,٥**	%١٢,٥

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٣٢ كفاية رأس المال (تتمة)

تشتمل قاعدة رأس المال للمجموعة بصورة أساسية على:

(أ) رأس المال فئة ١: والذي يتضمن على أسهم رأس المال والإحتياطيات والأرباح المدورة والحقوق غير المسيطرة والربح للسنة والتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة

(ب) رأس المال فئة ٢: والذي يتضمن على دين ثانوي لأجل مؤهل والخسائر الائتمانية المتوقعة.

قامت المجموعة بالالتزام بكافة متطلبات كفاية رأس المال الموضوعة من قبل مصرف البحرين المركزي.

تم تضمين التأثير على الأرباح المدورة نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بالكامل في سنة ٢٠١٨ لأغراض احتساب رأس مال الأسهم العادية فئة ١.

٣٣ التغيرات في المطلوبات الناتجة من الأنشطة التمويلية

	١ يناير ٢٠١٨	***تدفقات نقدية، صافي***	***تغيرات صرف العملات الأجنبية***	***أخرى***	***٣١ ديسمبر ٢٠١٨***
شهادات إيداع	**٢٧**	**١٢**	**-**	**-**	**٣٩**
إقتراضات	**٢,١٤٨**	**(١٢٨)**	**(٨)**	**-**	**٢,٠١٢**
مجموع المطلوبات من الأنشطة التمويلية	**٢,١٧٥**	**(١١٦)**	**(٨)**	**-**	**٢,٠٥١**

	١ يناير ٢٠١٧	*تدفقات نقدية، صافي*	*تغيرات صرف العملات الأجنبية*	*أخرى**	*٣١ ديسمبر ٢٠١٧*
شهادات إيداع	٣٧	(٨)	(٢)	-	٢٧
إقتراضات	٤,٢٦٩	(١,٤٦٢)	١١	(٦٧٠)	٢,١٤٨
مجموع المطلوبات من الأنشطة التمويلية	٤,٣٠٦	(١,٤٧٠)	٩	(٦٧٠)	٢,١٧٥

* تتعلق أخرى بقرض من قبل مساهم رئيسي الذي تم إعادة تجديده بتاريخ الإستحقاق كوديعة لمدة سنتين تستحق في شهر يونيو ٢٠١٩.

التقرير المالي للمجموعة

التقرير المالي للمجموعة

بيان الارباح والخسائر

سجلت مجموعة بنك ABC في العام ٢٠١٨ ربحًا صافيا مقداره ٢٠٢ مليون دولار أمريكي بالمقارنة بالأرباح الصافية التي بلغت ١٩٣ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٧.

ارتفع الدخل الصافي من الفوائد بنسبة ١٪ مقارنة بالعام ٢٠١٧ حيث بلغ ٥٥٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٥٥٦ مليون دولار أمريكي)، بينما انخفض الدخل من غير الفوائد بنسبة ١٨٪ليصل إلى ٢٥٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٣١٣ مليون دولار أمريكي) وذلك عموما بسبب عمليات التحوط للعملات الأجنبية في بنك ABC البرازيل، التي ساهمت في خفض الضرائب. وقد استفادت المجموعة من التحسين المستمر في الأداء التشغيلي رُغم تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في ظل الضغوط السياسية.

بلغت كلفة خسائر الائتمان على الموجودات للعام ٧٩ مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ٩٦ مليون دولار أمريكي في العام الماضي. وقد انخفضت كلفة خسائر الائتمان لبنك ABC البرازيل بشكل جوهري بعد خروج البرازيل من فترة الركود، وقد حافظ بنك ABC البرازيل على قوة ربحيته. واستقر صافي الدخل التشغيلي للمجموعة عند ٧٣٨ مليون دولار أمريكي، مقارنة بالعام ٢٠١٧ حيث بلغ ٧٧٣ مليون دولار أمريكي.

بلغت المصروفات التشغيلية ٤٧٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٤٦٢ مليون دولار أمريكي). وعليه بلغت الأرباح قبل احتساب الضرائب والدخل الناتج من حقوق أسهم الأقلية ٢٦٤ مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع ٣١١ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٧. وبلغت الضرائب على العمليات خارج البحرين ١٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٥٨ مليون دولار أمريكي)، ويعزى التراجع الى المعالجة الضريبية لعمليات التحوط لتحركات أسعار الصرف في شركة تابعة. وبعد احتساب الدخل من حقوق أسهم أقلية بمقدار ٤٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٦٠ مليون دولار أمريكي)، بلغ الربح الصافي للعام ٢٠٢ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٩٣ مليون دولار أمريكي).

مصادر التمويل واستخداماتها

تتألف محفظة موجودات المجموعة بالدرجة الأولى من القروض والسلفيات، والأوراق المالية والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. بلغ إجمالي محفظة القروض والسلفيات ١٤,٨٨٤مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٥,٣٢٩ مليون دولار أمريكي). وارتفعت الاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بمقدار ٦٢ مليون دولار أمريكي لتصل إلى ٥,٦٦١ مليون دولار أمريكي، وانخفضت ودائع أسواق المال بمقدار ١٧٩مليون دولار أمريكي لتصل إلى ٢,٩٩١ مليون دولار أمريكي. وارتفعت الأموال السائلة بمقدار ٢١٩ مليون دولار أمريكي إلى ١,٦٠٧مليون دولار أمريكي.

انخفضت الودائع من العملاء بمقدار ٣٣٠ مليون دولار أمريكي لتصل إلى ١٦,٤٢٥ مليون دولار أمريكي، في حين بلغ إجمالي ودائع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ٥,٤٧٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٥,٠٣٦ مليون دولار أمريكي)، وبلغ حجم الاقتراض ٢,٠١٢ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٢,١٤٨ مليون دولار أمريكي).

وبلغ إجمالي قيمة موجودات المجموعة ٢٩,٥٤٩ مليون دولار أمريكي في نهاية العام (٢٠١٧: ٢٩,٤٩٩ مليون دولار أمريكي). وبلغ متوسط الموجودات للعام ٢٨,٥٤٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٢٩,٦٧٠ مليون دولار أمريكي) ومتوسط المطلوبات بما في ذلك حقوق الأقلية ٢٤,٧١١ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٢٥,٧٨٥ مليون دولار أمريكي).

الالتزامات الائتمانية والبنود الطارئة والمشتقات

بلغت القيمة الاسمية للبنود الموحدة خارج الميزانية العمومية للمجموعة ٣٣,٧٥٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٢٩,٦٥٥ مليون دولار أمريكي)؛ وهي تتألف من ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة بلغت قيمتها ٩,٩٧٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٩,٥٩٥ مليون دولار أمريكي) ومشتقات بلغت قيمتها ٢٣,٧٨١ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٢٠,٠٦٠ مليون دولار أمريكي). وبلغ معادل الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان لهذه البنود خارج الميزانية ٣,٨٥٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٣,٤٨٤ مليون دولار أمريكي).

تستخدم المجموعة عددًا من المشتقات المالية لأغراض التحوّط وخدمة المتطلبات المتعلقة بالعملاء وكذلك لأغراض التداول قصير الأجل. وفي نهاية ٢٠١٨، بلغ إجمالي الالتزامات بموجب هذه الفئات بعد ترجيحها بمخاطر السوق ١,٥٢٠ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١,٥٣٦مليون دولار أمريكي).

ولم تجرَ أية معاملات مهمة في نشاطات التداول بالمشتقات الائتمانية خلال العام.

التوزيع الجغرافي والاستحقاقات الزمنية للميزانية

تتميز موجودات المجموعة بتوزيع متوازن في مختلف أنحاء العالم العربي وأمريكا الشمالية والجنوبية وغرب أوروبا. وتتركز مطلوبات المجموعة وحقوق مساهميها بصفة رئيسية في العالم العربي بنسبة ٦٤٪ (٢٠١٧: ٦٤٪)، تليه أمريكا اللاتينية بنسبة ٢١٪ (٢٠١٧: ٢٣٪) بصورة رئيسية في الشركة التابعة للمجموعة في البرازيل.

	الموجودات المالية		المطلوبات وحقوق المساهمين		القروض والسلفيات	
(%)	**٢٠١٨**	٢٠١٧	**٢٠١٨**	٢٠١٧	**٢٠١٨**	٢٠١٧
العالم العربي	**٤٢**	٤٠	**٦٤**	٦٤	**٤٩**	٤٦
أوروبا الغربية	**١١**	١١	**٨**	٧	**١٠**	١١
آسيا	**٦**	٧	**٢**	١	**٣**	٣
أمريكا الشمالية	**١١**	١٠	**٢**	٣	**٣**	٢
أمريكا اللاتينية	**٢٦**	٢٨	**٢١**	٢٣	**٢٨**	٢٩
بلدان أخرى	**٤**	٤	**٣**	٢	**٧**	٩
	١٠٠	١٠٠	**١٠٠**	١٠٠	**١٠٠**	١٠٠

يُظهر تحليل الاستحقاق الزمني للموجودات المالية، وفقًا لما هو متوقع لاستردادها أو تسويتها أو وقت استحقاقها في نهاية العام ٢٠١٨، أن فترة استحقاق ما يقارب ٥٩٪ منها وصلت لعام واحد أو أقل (٢٠١٧: ٥٩٪). كما أن القروض والسلفيات التي يحين أجلها خلال عام واحد بلغت نسبتها ٦٠٪ (٢٠١٧: ٦٠٪). وبلغت نسبة المطلوبات التي يحل أجلها خلال عام واحد ٥٣٪ (٢٠١٧: ٥١٪).

	الموجودات المالية		المطلوبات وحقوق المساهمين	
(%)	**٢٠١٨**	٢٠١٧	**٢٠١٨**	٢٠١٧
خلال شهر واحد	**٢٤**	٢٤	**٢٢**	٢٣
١ -٣ أشهر	**١٤**	١١	**١٠**	٧
٣ -٦ أشهر	**٩**	٩	**٩**	٦
٦ -١٢ شهراً	**١٢**	١٥	**١٢**	١٥
أكثر من سنة واحدة	**٣٧**	٣٨	**٢٩**	٣٢
غير محدد المدة	**٤**	٣	**١٨**	١٧
	١٠٠	١٠٠	**١٠٠**	١٠٠

توزيع الانكشاف الائتماني

يبين الجدول أدناه الانكشاف الائتماني لمجموعة بنك ABC (والذي يعرّف بأنه إجمالي المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تتعرض لها المجموعة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

	الانكشاف الائتماني		التزامات ائتمانية وبنود طارئة		مشتقات مالية*	
(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)	**٢٠١٨**	٢٠١٧	**٢٠١٨**	٢٠١٧	**٢٠١٨**	٢٠١٧
فئات العملاء						
البنوك	**٦,٣٩٦**	٦,٩٠٥	**٣,٦٩٨**	٣,٢٤٢	**١٨٨**	١٢٦
غير البنوك	**١٤,٤٧٠**	١٤,٧٧٩	**٥,٦١٥**	٥,٧١١	**١٦٨**	١٥٤
المؤسسات الحكومية	**٦,٩٢٢**	٦,٥٦٩	**٦٦٤**	٦٤٢	**٢**	٦
	٢٧,٧٨٨	٢٨,٢٥٣	**٩,٩٧٧**	٩,٥٩٥	**٣٥٨**	٢٨٦
تصنيف المخاطر						
١ = استثنائي	**٢,٩٩٤**	١,٦٠٦	**٩٣٢**	٥٧٣	**-**	-
٢ = ممتاز	**٢,٩١٦**	٢,٨٥٨	**٣٥٥**	١٠١	**٥٢**	٤٠
٣ = جيد جداً	**٢,٣٣٥**	٤,٠٥٩	**٣٦١**	٦٨٠	**٢٣٢**	١٣١
٤ = جيد	**٤,٠٣٦**	٣,٢٣٢	**١,٤٣٨**	١,٦٩٧	**٦٢**	٦٣
٥ = مقبول	**٨,٨٤١**	١٢,١٠٠	**٤,٤٨٢**	٤,٧٢٣	**٧**	٤٧
٦ = ملائم	**٦,١٦٥**	٢,٧٤٤	**٢,١١٨**	١,١٦٥	**٥**	٤
٧= تحت المراقبة	**٢٧٠**	١,٣٨٥	**١٧٧**	٥٣٣	**-**	١
٨ = ملاحظة محددة	**٤١**	٨٧	**٨٦**	٩٠	**-**	-
٩ = دون المستوى	**١٨١**	١٥٥	**٢٦**	٣٢	**-**	-
١٠ = مشكوك بتحصيله	**٨**	٢٦	**٢**	١	**-**	-
١١ = خسارة	**١**	١	**-**	-	**-**	-
	٢٧,٧٨٨	٢٨,٢٥٣	**٩,٩٧٧**	٩,٥٩٥	**٣٥٨**	٢٨٦

* يتم احتساب انكشافات المشتقات باعتبارها تكلفة استبدال عقود المشتقات بأسعار السوق حين تكون هذه إيجابية وكذلك بتقدير التغيير المحتمل في قيمتها السوقية بما يعكس التقلبات التي قد تؤثر عليها.

تصنيف القروض والمخصصات

تعرّف الديون المتعثرة والتسهيلات الائتمانية الواقعة خارج الميزانية بأنها تلك التي لا تلتزم بأداء الدفعات التعاقدية سواء للأصل أو الفائدة لفترة تزيد على ٩٠ يومًا. وعمومًا، فإن كافة التسهيلات الائتمانية التي تدعو إلى الشك المعقول في تحصيلها في مواعيدها تُعامَل كقروض متعثرة سواء أحدث إخفاق في سدادها أم لا، ويتم رصد مخصصات لتغطيتها إذا لزم الأمر. وتدرج هذه الائتمانات على الفور في قائمة القروض المتعثرة السداد، بحيث يتم عكس الفوائد التي مضى موعد استحقاقها، ولا يتم الإعلان عن الفوائد المتراكمة غير المدفوعة إلا وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

بلغ مجموع القروض المتعثرة ٦١٧ مليون دولار أمريكي في نهاية العام ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٥٥٤ مليون دولار أمريكي). أما إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة بما فيها مخصصات المرحلة الثالثة فبلغت نهاية عام ٢٠١٨، فقد بلغ ٥٦٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٥٧٢ مليون دولار أمريكي).

وبلغ إجمالي قيمة الأوراق المالية التي تقرر اعتبارها عرضة لخسارة جزء من قيمتها ١٠٢ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٨ (٢٠١٧: ١١٩ مليون دولار أمريكي). أما إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة بما فيها مخصصات المرحلة الثالثة فقد بلغ ١٢١ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨ (٢٠١٧: ١١٧مليون دولار أمريكي).

وفيما يلي كشف تحليلي بالقروض والأوراق المالية المتعثرة:

القروض المتعثرة

(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)	**أصل الدين**	**المخصصات**	**القيمة الدفترية الصافية**
أقل من ٣ أشهر	٦٤	١٢	٥٢
٣ أشهر إلى سنة	١٣٨	٦٢	٧٦
سنة إلى ٣ سنوات	١٨٦	١٣٨	٤٨
أكثر من ٣ سنوات	٢٢٩	٢١٧	١٢
	٦١٧	**٤٢٩**	**١٨٨**

الأوراق المالية المتعثرة

(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)	**أصل الدين**	**المخصصات**	**القيمة الدفترية الصافية**
أقل من ٣ أشهر	-	-	-
٣ أشهر إلى سنة	-	-	-
سنة إلى ٣ سنوات	-	-	-
أكثر من ٣ سنوات	١٠٢	١٠٢	-
	١٠٢	**١٠٢**	**-**

هيكل رأسمال المجموعة ومعدلات الملاءة الرأسمالية

تتكون قاعدة رأسمال المجموعة البالغة ٤,٣٥٢ مليون دولار أمريكي بصورة رئيسية من الشريحة الأولى من رأس المال البالغة ٤,١٣٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٤,٢٥١ مليون دولار أمريكي) ومن الشريحة الثانية من رأس المال بقيمة ٢١٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٢٥٣مليون دولار أمريكي). وكانت نسبة ملاءة رأس المال المجمّعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والمحتسبة طبقا لاتفاقية بازل الثالثة ١٨,٢٪ (٢٠١٧: ١٨,٧٪)، ويفوق هذا المعدل الحد الأدنى المفروض من مصرف البحرين المركزي والمحدد بنسبة ١٢,٥٪. وبلغت نسبة كفاية الفئة الأولى من رأس المال ١٧,٢٪ (٢٠١٧: ١٧,٧٪)، وهي أعلى كثيرا من الحد الأدنى الذي يشترطه مصرف البحرين المركزي البالغ ١٠,٥٪.

كما أن الشركات التابعة للمجموعة تستوفي كافة شروط الملاءة المفروضة من الجهات الرقابية المختصة في كافة البلدان التي تعمل فيها.

العوامل المؤثرة في أداء المجموعة التاريخي والمستقبلي

إن الهدف المالي الرئيسي لمجموعة بنك ABC هو توفير ربحية متنامية باطراد لمساهميها من خلال تحقيق مداخيل مستدامة وتنمية الموجودات. ورُغم استمرار التحديات الاقتصادية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مؤخرا، تظل الإدارة متفائلة بقدرة المجموعة على تحقيق هذا الهدف بالاستناد إلى تقييمها للعوامل التالية التي قد يكون لها تأثير على أدائها.

الأوضاع السياسية الإقليمية: ما تزال الأوضاع السياسية في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير مستقرة رُغم أن إمكانية التنبؤ بالوضع أصبحت أفضل. تتميز أنشطة وموجودات المجموعة بتنوع واسع عبر مجموعة من البلدان النامية والمتطورة، مما يتيح للمجموعة إمكانية تخفيف المخاطر. مع ذلك، يبقى أثر هذه الأوضاع صغيرا نسبيا مقارنةً بمجمل أنشطة المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد المجموعة سلسلة من الإجراءات الحازمة والمختبرة للتعافي في حالات الطوارئ، مما يُعِدّها لمواجهة التحديات المصاحبة للأزمات السياسية وغيرها. كما أنه ليس للمجموعة أي انكشاف حالي كبير على المخاطر خارج العالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وأوروبا.

أسعار الطاقة: إن للأسعار العالمية للمنتجات النفطية تأثيرا مباشرا على اقتصادات العديد من الدول في العالم العربي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولما كانت المجموعة تركز في أنشطتها على تمويل التجارة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع باقي دول العالم، لا بد لانخفاض أسعار المنتجات النفطية أن يؤثر على الربحية. فقد أدت الأسعار المنخفضة للمواد النفطية في السنوات الماضية إلى انخفاض دخل الدول المنتجة وميل هذه الدول إلى تقليل نفقاتها الحكومية من خلال تراجع الطلب على المعدات الرأسمالية والخدمات الإنشائية والسلع الاستهلاكية. وفي حين بقيت أسعار النفط أعلى من أدنى مستوياتها المسجلة في عام ٢٠١٦، كانت أسعاره متقلبة عام ٢٠١٨.

استقرار الأسواق المالية: شهد عام ٢٠١٨ عودة التقلب للأسواق المالية. فقد هددت مجموعة من العوامل أسواق الأسهم والسندات، وكان منها: الحرب التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين، ومفاوضات بريكسيت الصعبة، والتضييق الكمي، وارتفاع أسعار الفائدة، وبوادر ظهور تباطؤ اقتصادي عالمي. غير أن المجموعة تظل تعتمد سياسة احترازية، كما تتمتع بوضع مريح من حيث توفر السيولة، فضلا عن رصدها مخصصات كافية لتغطية السندات التي تعتبر مضمحلة القيمة.

أسعار العملات الأجنبية: في الحالات التي يتم فيها تقييم رساميل الشركات التابعة للمجموعة بعملات غير الدولار الأمريكي، تكون مجموعة بنك ABC عرضة لتأثير التقلبات في أسعار صرف تلك العملات. مع ذلك، تتخذ المجموعة كافة الإجراءات المناسبة للتحوط من كافة هذه التقلبات كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا.

تقلبات أسواق العملات: يمكن لتقلبات أسعار العملة أن تؤثر على إيرادات المجموعة من المتاجرة في العملات الأجنبية، وتقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال إطار قوي ومحافظ لحدود الائتمان والمتابعة والرقابة.

معدلات أسعار الفائدة: على الرغم من أن صافي دخل المجموعة من الفوائد يمكن أن يتأثر سلبا بتغيرات معدلات أسعار الفائدة، إلا أن الأثر الرئيسي لمثل هذه التغيرات يكون على الدخل العائد إلى حقوق المساهمين، وبسبب استناد القروض ومحفظة الأوراق المالية على أسعار فائدة متغيرة أو قصيرة الأجل في الغالب، فإنهم محصنين بدرجة كبيرة من التقلبات السريعة في معدل أسعار الفائدة.

تعزيز سعر
السهم في السوق

آلية صناعة السوق

البند رقم (٦) من جدول الأعمال: توصية بنك ABC بتجديد آلية صناعة سوق معينة لفترة إضافية تصل إلى ثلاث سنوات بعد الحصول على موافقة إدارة مراقبة الأسواق المالية في مصرف البحرين المركزي.

السياق

خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي عام ٢٠١٨، تمت الموافقة على قرار وضع آلية صناعة سوق جديدة بالتعاون مع شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب. ("سيكو") الرائدة في مجال الوساطة. وبعد الحصول على موافقة إدارة مراقبة الأسواق المالية في مصرف البحرين المركزي، بدأ العمل بآلية صناعة السوق (آلية تعزيز سعر السهم) بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٨.

تَمثل الغرض من آلية صناعة السوق في معالجة المسائل التي طال أمدها والمتمثلة في تدني حجم وسيولة تداول أسهم بنك ABC في بورصة البحرين، مما يعني أن القيمة الحقيقة لبنك ABC لم ينعكس في سعر سهمها.

ومن هنا، نرجو من المساهمين مراجعة عمل آلية صناعة السوق والموافقة على تجديدها لفترة إضافية تصل إلى ثلاث سنوات، شريطة استمرار موافقة إدارة مراقبة الأسواق المالية في مصرف البحرين المركزي عليها.

مراجعة تنفيذ وأداء آلية صناعة السوق

عقب اجتماع الجمعية العامة في العام الماضي، طلبنا موافقة إدارة مراقبة الأسواق المالية على آلية صناعة السوق وتلى ذلك فترة نقاش ومراجعة للاتفاق. وفي النهاية، وافقت إدارة مراقبة الأسواق المالية على الآلية بشرط ألّا تزيد حجم ملكية أسهم بنك ABC المتداولة ضمن الية صناعة السوق عن ١٪، وفرض مراجعة إضافية تجريها إدارة مراقبة الأسواق المالية بعد ستة أشهر.

وبعد تنفيذ آلية صناعة السوق بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٨، تم استيفاء هذه الشروط، ومددت إدارة الأسواق المالية موافقتها في نوفمبر ٢٠١٨ لفترة إضافية مدتها ستة أشهر.

وفيما يتعلق بأداء آلية صناعة السوق، تعدّ الأهداف الأصلية متحققة على نحوٍ واسع وفقاً لما يلي:

- وفرت آلية صناعة السوق سوقاً ثنائية، مما سمح لصغار المساهمين بالتداول الحر والدخول أو الخروج من أسهم ABC متيقنين من عمق وسيولة السوق.
- منذ إعلان الغرض من وجود آلية صناعة سوق في فبراير ٢٠١٨، ارتفع سعر سهم ABC من ٠,٢٨ دولارا أمريكيا إلى ٠,٤٤ دولارا أمريكيا (كما في ٣١ يناير ٢٠١٩)، وهو ما يشكل ارتفاعًا بنسبة ٥٠٪، إذ تحقق ما يزيد عن ٣٠٪ من تلك الزيادة بعد إعلان آلية صناعة السوق في ٢٠ يونيو ٢٠١٨.
- ارتفع حجم أسهم ABC المتداولة في فترة الاثني عشر شهرا حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ليصل إلى ٥٤,٢ مليون (+٥٣٪) بعد أن كان ٣٥,٥ مليون في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٧.

التوصية

بناءً على ما تقدم، يطلب المجلس الموافقة على القرارات التالية في اجتماع الجمعية العامة:

- تمديد فترة الموافقة على القرار بما يسمح لبنك ABC إعادة شراء نسبة من أسهمه الصادرة لا تزيد عن ٣٪ من الإجمالي وإعادة بيعها من خلال صانع سوق معيّن لفترة إضافية تصل إلى ثلاث سنوات، بعد الحصول على موافقة إدارة مراقبة الأسواق المالية في مصرف البحرين المركزي.
- تفويض مجلس إدارة بنك ABC، أو من يقوم المجلس بتفويضه، باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ القرار.

استعراض
الحكم المؤسسي

استعراض الحكم المؤسسي

(جميع البيانات المالية بالدولار الأمريكي عدا ما يُنص عليه بخلاف ذلك)

تتبع المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب. ("بنك ABC") أفضل الإرشادات ومبادئ الممارسات المعتمدة عالمياً، ولديها نظام للحكم المؤسسي يوفر إطاراً يتسم بالفعالية والشفافية في ممارسة الرقابة الداخلية على نحو منصف وقابل للمساءلة.

بنك ABC مرخص له من قبل مصرف البحرين المركزي لممارسة العمل كمصرف جملة تقليدي. وقد تأسس بنك ABC في البحرين عام ١٩٨٠ كشركة مساهمة بحرينية، ويبلغ رأس المال المصرح به للبنك ٣,٥ مليار دولار أمريكي في حين بلغ رأسماله المدفوع ٣,١١ مليار دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٣,١١ مليار دولار أمريكي).

يحرص بنك ABC على الإفصاح عن المعلومات الهامة بدقة ووضوح إلى المساهمين وأصحاب المصالح المعنيين عن طريق عدة قنوات تشمل الموقع الإلكتروني الذي يتم تحديثه بصورة منتظمة. كما يقوم بإصدار تقارير سنوية ونصف سنوية وفصلية بشأن الأرباح والأداء المالي.

ويتم حفظ التقارير المالية لخمسة أعوام على الأقل في الموقع الإلكتروني لبنك ABC.

المساهمون

أسهُم بنك ABC مدرجة في بورصة البحرين منذ عام ١٩٩٠. ويملك مصرف ليبيا المركزي، وهو أحد المساهمين المؤسسين، غالبية الأسهم. وقد قام المصرف بزيادة نسبة ملكيته من الأسهم إلى ٥٩,٣٧٪ في عام ٢٠١٠ عن طريق المساهمة في زيادة رأس المال في تلك السنة والاستحواذ على حصة جهاز أبو ظبي للاستثمار التي بلغت نسبتها ١٧,٧٢٪، في حين تملك الهيئة العامة للاستثمار- الكويت، وهي أيضاً مساهم مؤسس، نسبة ٢٩,٦٩٪ من الأسهم. وكل من المساهمَين المذكورَين هو كيان حكومي أو مملوك (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) للحكومة في الدولة المؤسّس فيها. ويملك بقية أسهم البنك مساهمون دوليون وإقليميون.

يوضح الجدول التالي هيكل ملكية أسهم بنك ABC كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

اسم المساهم	نسبة الملكية في الأسهم	الجنسية
مصرف ليبيا المركزي	٥٩,٣٧٪	ليبيا
الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	٢٩,٦٩٪	الكويت
مساهمون آخرون بأقل من نسبة ٥٪	١٠,٩٤٪	متعددة
الإجمالي	١٠٠٪	

يوضح الجدول التالي توزيع ملكية الأسهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

	٢٠١٨			٢٠١٧		
٪ الأسهم المملوكة	**عدد الأسهم**	**عدد المساهمين**	**٪ من إجمالي الأسهم**	عدد الأسهم	عدد المساهمين	٪ من إجمالي الأسهم
أقل من ١٪	**١٢٨,٣٤٤,٤٣٢**	**١,٣١٢**	**٤,١**	١٢٨,٣٤٤,٤٣٢	١,٣٣٢	٤,١
١٪ إلى أقل من ٥٪	**٢١١,٩٧٦,٦٦٨**	**٣**	**٦,٨**	٢١١,٩٧٦,٦٦٨	٣	٦,٨
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	**-**	**-**	**-**	-	-	-
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	**-**	**-**	**-**	-	-	-
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	**٩٢٣,٢٨٩,١٩١**	**١**	**٢٩,٧**	٩٢٣,٢٨٩,١٩١	١	٢٩,٧
٥٠٪ فما فوق	**١,٨٤٦,٣٨٩,٧٠٩**	**١**	**٥٩,٤**	١,٨٤٦,٣٨٩,٧٠٩	١	٥٩,٤
الإجمالي	**٣,١١٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١,٣١٧**	**١٠٠,٠**	٣,١١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٣٧	١٠٠,٠

ميثاق الحكم المؤسسي في بنك ABC

قام مصرف البحرين المركزي خلال العام ٢٠١٠ بتحديث المعايير والمتطلبات الخاصة بحوكمة المؤسسات المالية (وخاصة الدليل الإرشادي الخاص بمستويات الرقابة العليا) في المؤسسات المالية المسجلة في البحرين ("معايير مصرف البحرين المركزي للحكم المؤسسي"). وتتوافق هذه المتطلبات الرقابية الجديدة إلى حد كبير مع ميثاق حوكمة الشركات في البحرين لعام ٢٠١٠ ("الميثاق") الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة في البحرين في مارس ٢٠١٠ والذي يطبق على الشركات والمؤسسات المدرجة أسهمها في بورصة البحرين بما في ذلك بنك ABC. وأصبحت متطلبات مصرف البحرين المركزي والميثاق نافذة المفعول بالكامل مع نهاية ٢٠١١. وقد قام مجلس إدارة بنك ABC باعتماد دليل الحوكمة المؤسسية للبنك في ديسمبر ٢٠١٠ ("ميثاق الحكم المؤسسي")، الذي يعكس بشكل جوهري تطور متطلبات الدليل الإرشادي وميثاق الحوكمة. يتوفر ميثاق الحكم المؤسسي على الموقع الإلكتروني للبنك وهو يتناول عددا من الأمور المتعلقة بالحكم المؤسسي، تشمل:

- مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ولجانه
- مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة تجاه بنك ABC والمساهمين
- تعيين وتدريب وتقييم أعضاء مجلس الإدارة
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وموظفي بنك ABC
- هيكل إدارة بنك ABC
- التواصل مع المساهمين والإفصاح عن المعلومات لأصحاب المصالح المعنيين
- بيان مهام كل لجنة من لجان المجلس بالتفصيل

التغيرات الأخيرة في الحكم المؤسسي

في شهر مارس ٢٠١٨ أُعيد تشكيل لجنة الاستراتيجية كلجنة ذات هدف محدد وتم تحديث صلاحياتها، وهي مسؤولة عن مراجعة والإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك والمجموعة ككل.

وفي شهر ديسمبر ٢٠١٨ تم تعديل ميثاق لجنة التدقيق للمجموعة لتوضيح مسؤوليات إعداد تقارير اللجنة، ودور لجنة التدقيق للمجموعة في الإشراف على أداء إدارة مراجعة جودة الأصول للمجموعة.

وتعتبر لجنة التدقيق للمجموعة مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن نزاهة وفعالية نظام المجموعة فيما يتعلق بالضوابط والممارسات المالية والمحاسبية.

التقيد بمتطلبات الحكم المؤسسي وميثاق حوكمة الشركات

يتقيد بنك ABC بمعايير مصرف البحرين المركزي للحكم المؤسسي وميثاق حوكمة الشركات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، عدا أن رئيس مجلس الإدارة لم يكن عضوا مستقلا ولجنة الحكم المؤسسي تتألف من أقل من ثلاثة أعضاء مستقلين (على الرغم من أن غالبية أعضائها من المستقلين)، وذلك على خلاف التوصيات/التوجيهات غير الإلزامية المتضمنة في متطلبات مصرف البحرين المركزي وميثاق حوكمة الشركات.

إن متطلبات حوكمة الشركات التي أصدرها مصرف البحرين المركزي وميثاق حوكمة الشركات يوفران إرشادات بشأن مؤهلات أمين سر مجلس الادارة، حيث يُفضل إن أمكن أن يكون مجازاً بالقانون أو يحمل مؤهلات مناسبة. وننوه إلى أن أمين السر لا يحمل إجازة في القانون أو مؤهلات مشابهة.

مجلس الإدارة

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

سبق لبنك ABC أن وضع مواثيق للحكم المؤسسي لكل من مجلس الإدارة ومختلف اللجان المنبثقة عن المجلس ("صلاحيات أعضاء مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية"). صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة مبينة في الموقع الإلكتروني للبنك. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن التوجيه والإشراف والرقابة في بنك ABC، وتشمل مسؤوليات المجلس على وجه الخصوص ما يلي (وذلك على سبيل المثال لا الحصر):

أ. المسؤوليات المكلف بها المجلس بموجب النظام الأساسي.

ب. تحديد أهداف بنك ABC.

ج. الإشراف على الأداء العام لأعمال بنك ABC.

د. مراقبة أداء الإدارة.

هـ. اعتماد وإجراء مراجعة سنوية للاستراتيجية.

و. مراقبة تنفيذ الاستراتيجية من جانب الإدارة.

ز. الترتيب لإعداد البيانات المالية بدقة بما يفصح عن الوضع المالي للبنك.

ح. الدعوة لعقد اجتماعات المساهمين وإعداد جداول أعمال الاجتماعات.

ط. مراقبة تضارب المصالح ومنع المعاملات غير المشروعة للأطراف ذوي العلاقة.

ي. ضمان المعاملة المنصفة للمساهمين، بما في ذلك ملاك أسهم الأقلية.

ك. اعتماد ومراجعة هيكل الإدارة والمسؤوليات.

ل. اعتماد ومراجعة إطار ونظم الرقابة الداخلية.

م. الإشراف على تصميم وتنفيذ نظام المكافآت لمجموعة بنك ABC وبصفة رئيسية ضمان عدم سيطرة الإدارة التنفيذية على هذا النظام.

يعقد المجلس اجتماعات منتظمة للنظر في الموضوعات الهامة المتعلقة بشؤون المجموعة وبالاستراتيجية والعمليات.

يمارس المجلس مسئولياته متوخيا أفضل الممارسات في الإدارة ومراقبة المخاطر وذلك بصفة رئيسية من خلال لجنة المخاطر التابعة للمجلس التي تشرف على تحديد التوجيهات بشأن المخاطر/ المكاسب والمعايير التي تحكم المستوى المقبول للمخاطر لدى المجموعة والقدرة على تحمل المخاطر وسياسات المخاطر.

والمجلس هو المسؤول عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهو الذي يحدد نظم الرقابة الداخلية الضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء ناتجة عن أية تجاوزات أو أخطاء.

تعيين أعضاء مجلس الإدارة

يقوم المساهمون بتعيين مجلس الإدارة لفترة ثلاث سنوات، وقد بدأت فترة المجلس الحالي في ٢٠ مارس ٢٠١٦ وتنتهي في شهر مارس ٢٠١٩. في نهاية العام ٢٠١٨ كان هناك تسعة أعضاء في مجلس الإدارة يتمتعون بمهارات متنوعة وملائمة مما يجعلهم يعملون جيداً كفريق واحد، وقد مارسوا جميعاً مسؤولياتهم باستقلالية وموضوعية لإنجاز مهامهم.

وبموجب النظام الأساسي للمؤسسة العربية المصرفية، يجوز لأي مساهم أو مجموعة من المساهمين تملك نسبة ٢٥٪ أو أكثر من أسهم رأس المال أن تعين أعضاءً في مجلس الإدارة بالنسبة والتناسب مع حصة ملكيتهم، بينما يتم انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة.

وبناء على التفويض الممنوح لمجلس الإدارة يجب أن يكون أي اقتراح بانتخاب أو إعادة انتخاب أي عضو مصحوباً بتوصية من مجلس الإدارة وملخص لتوصية لجنة التعيينات والمزايا (راجع وصف واجبات لجنة التعيينات والمزايا في هذا التقرير).

كذلك يتمتع مجلس الإدارة، وفقاً لعقد التأسيس للمؤسسة العربية المصرفية، بصلاحيات تعيين أعضاء مجلس إدارة جدد وملء الشواغر التي قد تنشأ في المجلس، على أن يتم عرض هذه التعيينات على المساهمين للمصادقة عليها.

عند انضمام أي عضو جديد إلى مجلس الإدارة يقوم رئيس مجلس الإدارة، أو المستشار القانوني للمؤسسة أو رئيس الالتزام بالأنظمة والقوانين أو أي شخص يفوضه رئيس مجلس الإدارة، باستعراض مسؤوليات مجلس الإدارة مع العضو الجديد وبشكل خاص يتم استعراض المتطلبات القانونية والرقابية لمهام المجلس ومتطلبات مصرف البحرين المركزي وميثاق حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة. ويضمن أمين سر مجلس الإدارة أن يحصل العضو الجديد على التعريف والتوجيه الرسمي بصورة خاصة لضمان فعالية إسهامه في مجلس الإدارة من بداية تعيينه.

يبرم بنك ABC اتفاقاً مكتوباً مع كل عضو في مجلس الإدارة يحدد صلاحيات وواجبات ومسؤوليات العضو وحدود مساءلته الإدارية، إضافة إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بالتعيين ومن بينها: مدة التعيين، الالتزام المطلوب بالوقت، التكليف بأعمال لجان مجلس الإدارة (إن وجد)، المكافآت والمخصصات والمصروفات، والحصول على الاستشارة المهنية المستقلة عند الضرورة.

يتضمن الملحق رقم ١ نبذة عن السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة.

تقييم مجلس الإدارة

تفرض صلاحيات مجلس إدارة بنك ABC أن يقوم المجلس بتقييم أدائه الذاتي في كل عام، إضافة إلى تقييم أداء كل لجنة من لجانه وكل عضو من أعضائه. ويشمل هذا التقييم:

أ. تقييم كيفية عمل المجلس.

ب. تقييم أداء لجان مجلس الإدارة على ضوء الأغراض الخاصة بها ومسؤولياتها، ويتضمن ذلك استعراض التقييم الذاتي الذي تقوم به كل لجنة.

ج. مراجعة عمل كل عضو في مجلس الإدارة وحضوره لاجتماعات المجلس واللجان ومشاركته البناءة في المناقشات واتخاذ القرارات.

د. مراجعة التكوين الحالي لمجلس الإدارة مقارنة بالتكوين المنشود وذلك لغرض المحافظة على التوازن المناسب في المهارات والخبرات وضمان التجديد المستمر لفعالية المجلس.

هـ. اقتراح أعضاء جدد ليحلوا محل الأعضاء الذين بقوا لفترة طويلة أو الذين لم تعد لهم إسهامات كافية في البنك أو في أي من لجان مجلس الإدارة (مثل لجنة التدقيق).

وقد قام مجلس الإدارة بعملية التقييم الذاتي لأداء المجلس واللجان التابعة والأعضاء للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

استقلالية الأعضاء

تشمل صلاحيات المجلس معايير مفصلة لتحديد قواعد تصنيف أعضاء المجلس إلى مستقلين أو غير مستقلين. ويلتزم بنك ABC بمعايير مشددة للاستقلالية بنفس القدر الذي تحدده معايير مصرف البحرين المركزي للحكم المؤسسي.

كان لدى بنك ABC في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أربعة من الأعضاء مستقلين وغير تنفيذيين، وخمسة من الأعضاء غير مستقلين وغير تنفيذيين. تتطلب معايير مصرف البحرين المركزي للحكم المؤسسي أن يكون على الأقل ثلث أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين،

كما تتطلب أن تتكون بعض اللجان من عدد محدد من الأعضاء (تشمل لجنة التدقيق ولجنة التعيينات والمزايا) وأن يكون هناك نسبة محددة من عدد الأعضاء المستقلين في اللجان و/أو أن يترأس اللجنة عضو مستقل. وحالياً يلتزم بنك ABC تماما بهذه المتطلبات. وتُشير متطلبات الحوكمة وفقاً لمصرف البحرين المركزي أيضاً أنه يُفضل أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقلاً، ولكن رئيس مجلس إدارة البنك تم تصنيفه كعضو غير تنفيذي وغير مستقل.

كقاعدة عامة، لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة أية مصالح مادية مباشرة أو غير مباشرة في أي عقد مهم مع بنك ABC أو أي من شركاته التابعة أو أي تضارب جوهري في المصالح. وقد ظل الحال كذلك في العام ٢٠١٨. وفي حال وجود معاملة فيها تضارب جوهري في المصالح لأي عضو، فإن إجازتها تتطلب إجماع مجلس الإدارة (بدون العضو المعني). كما يشترط على كل الأعضاء أن يبلغوا مجلس الإدارة بكامله بأي تضارب فعلي أو محتمل في المصالح لدى نشوئه فيما يتعلق بأنشطتهم أو التزاماتهم تجاه المؤسسات الأخرى وأن يمتنعوا عن التصويت بشأن هذا الأمر. ويجب أن يشمل الإفصاح كافة الحقائق المادية.

يقع على كل عضو بمجلس الإدارة واجب قانوني بالولاء لبنك ABC، ويمكن أن يتعرض شخصيا للملاحقة القضائية من جانب البنك أو المساهمين في حال الإخلال بهذا الواجب.

مكافآت وحصص أعضاء مجلس الإدارة

إن السياسة العامة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة متضمنة في صلاحيات مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية (على النحو المبين في الموقع الإلكتروني). وتتكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من العناصر التالية:

أ. رسوم الحضور التي تدفع للأعضاء مقابل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

ب. أجر شهري.

ج. مخصصات السفر والإقامة والمصاريف أثناء حضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه.

هيكل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مصمم لتعزيز الاستقلالية. ويعني وفقاً لأفضل ممارسات الحكم المؤسسي أن الرسوم تدفع لأعضاء مجلس الإدارة استنادا إلى مسؤولياتهم والتزامهم بالوقت فقط. ولا يتلقى أعضاء مجلس الإدارة أجرا متغيرا (سنويا أو لمدة أطول) أو مزايا هامة. والمكافآت المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة ليست معتمدة على أو مرتبطة بأداء البنك أو المجموعة ككل. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة خلال ٢٠١٨ بلغت ١,٨٤٦,١٣٨ دولار أمريكي (٢٠١٧: ١,٩٦٠,٦٦٨ دولار أمريكي) توزعت حسب الجدول التالي:

مخصصات أعضاء مجلس الإدارة خلال العام ٢٠١٨	(دولار أمريكي)
أجور شهرية	١,١٧٣,٧٥٠
رسوم الحضور	١١٤,٠٠٠
مصاريف وبدل سفر	٥٥٨,٣٨٨
الإجمالي	**١,٨٤٦,١٣٨**

وبلغ مجموع المكافآت المدفوعة لأعضاء لجنة المكافآت والمزايا نظير عضويتهم في اللجنة المذكورة لعام ٢٠١٨ مبلغا قدره ٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي وتم تضمين هذا المبلغ في الأجور الشهرية (٢٠١٧: ٢٤,١٦٧ دولار أمريكي).

ولم يمتلك أي من أعضاء مجلس الإدارة أو يتاجر بأسهم بنك ABC خلال عام ٢٠١٨.

لجان مجلس الإدارة

يزوَّد مجلس الإدارة ولجانه بالمعلومات الكاملة وفي الوقت المناسب حتى يتمكن من القيام بمسؤولياته. وفي هذا الصدد تتوفر للمجلس ولجانه وكافة أعضاء مجلس الإدارة إمكانية الاتصال بالإدارة العليا والاستشاريين الخارجيين والمستشارين. ويكون سكرتير مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان مراعاة إجراءات المجلس والقوانين واللوائح السارية.

قام مجلس الإدارة بتفويض مسؤوليات معينة إلى عدد من لجان المجلس. ولكل لجنة ميثاقها الرسمي الخاص المبين بالكامل في ميثاق الحكم المؤسسي. ولجان مجلس الإدارة الرئيسية هي:

- **لجنة المخاطر،** وهي مسؤولة عن مراجعة واعتماد سياسات الائتمان وإدارة المخاطر في المجموعة. تراجع اللجنة وتقدم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الاستراتيجية السنوية لإدارة المخاطر وقابلية البنك لاتخاذ المخاطر التي تتم في إطارها صياغة استراتيجية وغايات وأهداف الأعمال. وتفوض اللجنة للإدارة العليا الصلاحية لإدارة العمل اليومي في حدود السياسة والاستراتيجية المحددة، مع ضمان توفر طرق العمل والضوابط الرقابية الكافية لإدارة استراتيجية وسياسات المخاطر في المجموعة. تعقد لجنة المخاطر ما لا يقل عن ثلاثة اجتماعات خلال العام.
- **لجنة الحكم المؤسسي**، تقوم بمساعدة مجلس الإدارة في وضع ومراقبة ممارسات وسياسات الحوكمة ومراجعة وتقييم مدى كفاية هذه السياسات والممارسات وتقييم التزام المجموعة بها. تجتمع لجنة الحكم المؤسسي مرة واحدة على الأقل في العام.
- **لجنة التدقيق،** هي اللجنة المسؤولة أمام المجلس عن سلامة وفعالية النظم المالية في المجموعة والممارسات والضوابط المتعلقة بالشؤون المالية والرقابة الداخلية، كما أنها مسؤولة عن مراجعة عملية الالتزام بالأنظمة والقوانين والتقيد بالاشتراطات القانونية. تقترح هذه اللجنة أيضا تعيين المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتتولى الإشراف عليهم، كما أنها تقوم بتعيين رئيس المدققين في المجموعة. تعقد لجنة التدقيق ما لا يقل عن أربعة اجتماعات في العام.
- **لجنة التعيينات والمزايا،** تتولى مسؤولية وضع سياسة مكافأة المسؤولين التنفيذيين والموظفين في المجموعة، إضافة إلى تعيينات الإدارة العليا وضمان بقاء نظام المكافآت في بنك ABC بمستوى تنافسي حتى يتسنى له أن يستقطب ويطور ويحتفظ بالموظفين المهرة الذين يحتاجهم لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. تضمن اللجنة أيضا تلاؤم سياسة وفلسفة المكافآت في بنك ABC والمجموعة مع استراتيجية الأعمال بعيدة المدى وأهداف الأعمال ومستوى المخاطر والقيم والمصالح بعيدة المدى للبنك مع الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف المعنية. وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل خلال العام.

وقام مجلس الادارة بتكليف لجنة ذات هدف محدد هي لجنة الاستراتيجية بمراجعة والإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك والمجموعة ككل. وتجتمع اللجنة عند الحاجة لضمان الفعالية العالية.

وفيما يلي قائمة بأعضاء لجان مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

لجان مجلس الإدارة	اسم العضو	المنصب	التصنيف
لجنة المخاطر	السيد/ بشير عمر	الرئيس	مستقل
	السيد/ أحمد فرجاني	عضو	غير مستقل
	الدكتور/ أنور المضف	عضو	مستقل
	الدكتور/ يوسف العوضي	عضو	مستقل
لجنة الحكم المؤسسي	السيد/ عبد الله الحميضي	الرئيس	غير مستقل
	الدكتور/ فاروق العقدة	عضو	مستقل
	الدكتور/ يوسف العوضي	عضو	مستقل
لجنة التدقيق	الدكتور/ يوسف العوضي	الرئيس	مستقل
	الدكتور/ أنور المضف	عضو	مستقل
	السيد/ بشير عمر	عضو	مستقل
	الدكتور/ طارق يوسف	عضو	غير مستقل
لجنة التعيينات والمزايا	الدكتور/ أنور المضف	الرئيس	مستقل
	السيد/ عبد الله الحميضي	عضو	غير مستقل
	السيد/ بشير عمر	عضو	مستقل

حضور الاجتماعات

يبين الجدول التالي تفاصيل حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس خلال عام ٢٠١٨:

أعضاء مجلس الإدارة	اجتماعات المجلس	لجنة المخاطر	لجنة الحكم المؤسسي	لجنة التدقيق	لجنة التعيينات والمزايا
السيد/ الصديق عمر الكبير الرئيس	٦ (٦)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
السيد/ هلال المطيري نائب الرئيس	٥ (٦)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
السيد/ عبد الله الحميضي عضو	٦ (٦)	غير متوفر	٤ (٤)	غير متوفر	١ (٢)
السيد / أحمد فرجاني عضو	٥ (٦)	٤ (٥)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الدكتور/ أنور المضف عضو	٦ (٦)	٤ (٥)	غير متوفر	٤ (٥)	٢ (٢)
السيد / بشير عمر عضو	٦ (٦)	٥ (٥)	غير متوفر	٥ (٥)	٢ (٢)
الدكتور/ فاروق العقدة عضو	٦ (٦)	غير متوفر	٤ (٤)	غير متوفر	غير متوفر
الدكتور/ طارق يوسف عضو	٦ (٦)	غير متوفر	غير متوفر	٥ (٥)	غير متوفر
الدكتور/ يوسف العوضي عضو	٦ (٦)	٥ (٥)	٤ (٤)	٥ (٥)	غير متوفر

الأرقام بين القوسين تشير إلى العدد الأقصى من الاجتماعات المنعقدة خلال فترة العضوية.
"غير متوفر" تشير إلى أن الشخص لم يكن عضوا باللجنة المعنية خلال عام ٢٠١٨.

تواريخ اجتماعات العام ٢٠١٨

يعقد مجلس الإدارة ولجانه المختلفة اجتماعات متعددة حسب ما تتطلبه ظروف العمل والمسؤوليات المنوطة بهم، ولكن مجلس الإدارة يجتمع أربع مرات على الأقل سنوياً. وتجتمع لجنة التدقيق أربع مرات على الأقل سنوياً، ولجنة التعيينات والمزايا مرتين سنوياً على الأقل، أما لجنة المخاطر فتجتمع ثلاث مرات على الأقل ولجنة الحكم المؤسسي مرة واحدة على الأقل خلال العام.

وتجتمع لجنة الاستراتيجية عند الحاجة لضمان الفعالية العالية. خلال عام ٢٠١٨ عقدت اللجنة اجتماعاً بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠١٨ حضره كافة أعضاء اللجنة.

يوضح الجدول أدناه تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس خلال العام ٢٠١٨:

	تواريخ الاجتماعات
اجتماعات المجلس	١١ فبراير ٢٠١٨ ٢٥ مارس ٢٠١٨ ١٤ مايو ٢٠١٨ ١٦ يوليو ٢٠١٨ ٣ و ٤ نوفمبر ٢٠١٨ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨
لجنة المخاطر	٢٤ مارس ٢٠١٨ ١٢ مايو ٢٠١٨ ١٥ يوليو ٢٠١٨ ٢٤ اكتوبر ٢٠١٨ ١٩ ديسمبر ٢٠١٨
لجنة الحكم المؤسسي	١١ فبراير ٢٠١٨ ٢٥ مارس ٢٠١٨ ١٦ يوليو ٢٠١٨ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨
لجنة التدقيق	٢٥ يناير ٢٠١٨ ٢٦ ابريل ٢٠١٨ ٤ يوليو ٢٠١٨ ٢٤ اكتوبر ٢٠١٨ ٥ ديسمبر ٢٠١٨
لجنة التعيينات والمزايا	١١ فبراير ٢٠١٨ ١٩ ديسمبر ٢٠١٨

الرقابة الداخلية

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إرساء ومراجعة نظام الرقابة الداخلية للمجموعة. يتسلم المجلس محاضر الاجتماعات والتقارير التي تحدد الموضوعات الهامة التي تتعلق بكفاية سياسات وإجراءات إدارة المخاطر من لجنتي المخاطر والتدقيق، إضافة إلى التقارير والتوصيات الصادرة من لجنة الحكم المؤسسي ولجنة التعيينات والمزايا، ومن ثم يقرر بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها.

تقوم الإدارة بإطلاع مجلس الإدارة بصورة منتظمة عن سير الأداء الفعلي مقابل الخطط الموضوعة للأعمال وعن الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالأعمال، حيث تقوم بدراسة تأثير الأعمال الخارجية والبيئة الاقتصادية على الأداء.

تقع مسؤولية المتابعة اليومية لنظم الرقابة الداخلية على عاتق الإدارة. ويمكن تلخيص العناصر والطرق الرئيسية لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة على النحو التالي:

- وجود هيكل إداري محدد بدقة، مع صلاحيات واضحة ومستويات للصلاحية وتفويض للمسؤوليات وإجراءات موثقة، لضمان تقييم كافة المخاطر المادية بصورة مناسبة وإخضاعها للرقابة.
- سياسات للرقابة الداخلية تستوجب على الإدارة تحديد المخاطر الرئيسية ومتابعة فعالية إجراءات الرقابة الداخلية في احتواء المخاطر وإعداد التقارير بشأنها.
- مهام فعالة للالتزام بالأنظمة والقوانين تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، سياسات لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تعاملات الأشخاص استناداً على المعلومات الداخلية.
- مهام للتدقيق الداخلي، تمارس من خلال وحدة التدقيق في المجموعة التي ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشأن فعالية النظم الرئيسية للرقابة الداخلية مقابل المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، كما تقوم بإجراء المراجعات حول فعالية إشراف الإدارة على تفويض الصلاحيات في إطار عمليات التدقيق المنتظمة التي تقوم بها في الإدارات ووحدات العمل في المجموعة.
- طريقة شاملة للتخطيط والموازنة تساعد في إعداد توقعات مالية سنوية مفصلة وأهداف مالية لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- وحدة لإدارة مخاطر المجموعة، تضم لجان إدارة المخاطر بالمقر الرئيسي ووحدة متخصصة لإدارة المخاطر.

هيكل الإدارة

يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة، بدعم من إدارة المقر الرئيسي، مسؤولية إدارة العمليات اليومية لأنشطة بنك ABC. وهناك فصل واضح في الواجبات والمسؤوليات في هيكل إدارة البنك.

لم يتملك أو يتداول أي من مدراء الإدارة العليا أية أسهم في بنك ABC خلال العام ٢٠١٨.

يتضمن الملحق رقم ٢ الهيكل التنظيمي للإدارة.

إدارة الامتثال

يلتزم بنك ABC بالامتثال بكافة القوانين والتعليمات الصادرة بما في ذلك متطلبات مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية الأخرى في جميع وحدات العمل والدول التي يمارس البنك أعماله بها. يقوم مسؤول الامتثال للمجموعة بالاشراف والتعاون مع رؤساء الامتثال ومكافحة غسل الاموال لدى الوحدات التابعة للوقوف على مدى تطبيق والالتزام بالتعليمات والقوانين الصادرة عن الجهات الرقابية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة. ويقوم مسؤول الامتثال للمجموعة برفع تقاريره مباشرةً إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة وإلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

في ظل التجاوب المستمر مع المتطلبات المتزايدة من جانب السلطات الرقابية والبنوك المراسلة والمساهمين، قام البنك بالاستثمار في مجال إدارة مخاطر الامتثال، وذلك من خلال الاستمرار بتطوير مستوى القدرات والإمكانيات للاستمرار في مكافحة امكانية وقوع الجرائم المالية على مستوى المجموعة.

يقوم البنك باستخدام نظام آلي لفحص كافة المدفوعات المالية للتأكد من عدم وجود أية أسماء مدرجة على قوائم الحظر العالمية وذلك قبل تنفيذ أية معاملات على مستوى المجموعة. تم بنهاية عام ٢٠١٧ مراجعة وفحص النظام من قبل شركة استشارية مستقلة للتأكد من فعالية النظام وتم تنفيذ التوصيات الصادرة في التقرير خلال عام ٢٠١٨.

تقوم جميع وحدات البنك بتطبق نظام آلي لمراقبة الحركات المالية غير الاعتيادية بالاضافة للتحقق من عدم التعامل مع عملاء

محظور التعامل معهم من خلال نظام يقوم بفحص الاسماء مقارنةً بالاشخاص المدرجين على قوائم الحظر الدولية، حيث يتم تحليل ودراسة التنبيهات وفي حال تبين وجود عملية غير اعتيادية فيتم إبلاغ الجهات المختصة بها.

قام البنك بانشاء وحدة مركزية (TMU) تتمتع بالمهارات والموارد التي تتوفر في المقر الرئيسي للبنك تكون مسؤولة عن إدارة وتحليل ومعالجة الحالات المرتبطة بالمعاملات المالية من خلال فحص قوائم الحظر المعمول بها عالمياً، حيث أنه في حال عدم التأكد من القرار المناسب يتم رفع الحالة لمسؤول مكافحة الجرائم المالية للتحقق واتخاذ الاجراء المناسب، الأمر الذي يعود بالنفع على العديد من الوحدات التابعة للبنك في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والبحرين ومصر وتونس وسنغافورة. وسيستمر العمل على تفعيل دور المركزية لتشمل الوحدات التابعة الأخرى خلال العام القادم.

كما أن البنك مستمر في الاستثمار في البرامج التدريبية على مستوى المجموعة من خلال التعاون مع جهات خارجية لتقديم دورات تدريبية الكترونية (Online Training) بالاضافة لعقد ورش تدريبية داخلية لمسؤولي الامتثال وفرق مسؤولي مكافحة الجرائم المالية والموظفين الجدد وكافة الموظفين ذوي الصلة.

تواصل لجنة مكافحة الجرائم المالية في المجموعة عملها الإشرافي على أعمال ومهام إدارة الامتثال للمجموعة كما أنها تقوم بالحصول على التقارير والمعلومات اللازمة لممارسة أعمالها الاشرافية من خلال اللجان المعمول بها لدى وحدات البنك التابعة والتي تعنى ايضاً بالالتزام بمكافحة الجرائم المالية.

ولتطبيق أعلى معايير الحاكمية المؤسسية فيما يخص إدارة مخاطر الامتثال، تم إنشاء نظام آلي لتتبع الملاحظات والاجراءات التصويبية المتعلقة بالمتطلبات الرقابية على مستوى المجموعة، علماً بأن النظام يستخدم ايضاً لادارة المخاطر التشغيلية وإدارة التدقيق الداخلي وذلك للحصول على نظرة شمولية على جميع الملاحظات التي من الممكن أن تنتج من قبل هذه الادارات.

رسوم مدققي الحسابات

- في العام ٢٠١٨، دفعت مجموعة بنك ABC لمدققي الحسابات المستقلين ما قيمته ١,٧٧٠,٠٠٠ دولار أمريكي أتعاباً للتدقيق على المستوى العالمي.
- الأتعاب لخدمات غير التدقيق التي قدمها المدقق الخارجي أقرتها تحديداً لجنة التدقيق قبل تنفيذها وشملت تقييماً لمكافحة غسل الأموال واستعراض تقارير المعلومات الاحترازية والاستعراض الفصلي والخدمات ذات الصلة بالضرائب وخدمات أخرى بلغ قدرها الاجمالي ١,٥٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي على أساس عالمي.
- لقد أعرب أرنست ويونغ عن استعدادهم لمواصلة مراجعة حسابات المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وقد أوصت إدارة بنك ABC، استنادا إلى تقييم الخدمات المقدمة من قبل مدققي حساباتها الخارجية، بتعيين أرنست ويونغ واقترحت اتخاذ قرار بإعادة تعيينهم في اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقده في مارس ٢٠١٩.

سياسات المكافآت في بنك ABC وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي

يتسلم طاقم الإدارة العليا والموظفين مكافآت بناء على عدد من العناصر الثابتة، تشمل الراتب والعلاوات والمزايا، إضافة إلى عناصر أخرى متغيرة مرتبطة بالأداء.

في يناير ٢٠١٤ أصدر مصرف البحرين المركزي قواعد جديدة تتعلق بمكافآت الأشخاص المعتمدين والأشخاص الذين يتخذون قرارات تنطوي على مخاطر مادية وغيرهم، وهي قواعد تم تعديلها خلال العام ٢٠١٤ (تعليمات مصرف البحرين المركزي بشأن الممارسات السليمة للمكافآت). وقد قام بنك ABC وبنك ABC الإسلامي بتطبيق سياسات وإجراءات للمكافآت تتوافق مع قواعد مصرف البحرين المركزي بشأن المكافآت.

قام بنك ABC بمراجعة وإعادة تصميم برنامج المكافآت المتغيرة من أجل تحقيق التوافق التام مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. وتم إجراء تغييرات رئيسية على أنظمة المكافآت وعمليات الحوكمة للتوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وتشمل الآتي:

١. ضمان وجود إطار شامل للمخاطر يعكس القرارات المتعلقة بشأن الأجر المتغير ويشمل تعديل حجم المكافأة السنوية مقارنة مع مقدار المخاطر المعتمد.

٢. فصل مخصصات وحدات الرقابة من المكافآت المتغيرة عن المخصصات الإجمالية للمجموعة وضمان تقييمها بصورة مستقلة عن الأعمال التي تشرف عليها.

٣. استحداث آلية مرتبطة بإصدار الأسهم المعادلة والتي تشتق قيمتها من القيمة الدفترية للبنك وذلك بغرض احتسابها ضمن مبالغ المكافآت المؤجلة للموظفين المعنيين.

٤. استحداث ترتيبات لتأجيل دفع نسب معينة من مبالغ المكافآت المتغيرة للرئيس التنفيذي للمجموعة ونوابه والموظفين الخمسة الأعلى أجورا في قطاعات الأعمال الأخرى والأشخاص الذين يتخذون قرارات تنطوي على مخاطر مادية والأشخاص المعتمدين.

٥. وضع سياسة للعدول عن دفع الحوافز المؤجلة من المكافآت المتغيرة أو استرجاعها.

وقد أجريت تغييرات أخرى على نظام المكافآت المتغيرة لتشجيع السلوكيات التي تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبنك ABC. وسوف يعتمد الأجر المتغير الآن على مصفوفة أكثر شمولا من العوامل بدلا عن عامل الدخل المحقق فحسب، مثل نوعية الدخل وعدد العملاء الجدد الذين تم استقطابهم ورأس المال الذي تم استخدامه. وتمت إعادة تصميم نظام إدارة الأداء في نفس الوقت ليس فقط لقياس ما تم تحقيقه وإنما أيضا لقياس الكيفية التي تم بها ذلك. كذلك يتم الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى غير مستوى الإيرادات كجزء من مصفوفة الأداء.

تتولي لجنة التعيينات والمزايا مسؤولية مراجعة واعتماد هيكل سياسات المكافآت في البنك سنويا. وفي حال وجود قواعد للمكافآت في الدول التي يمارس فيها بنك ABC أعماله، فإن من سياسة البنك اتخاذ الخطوات الضرورية للتقيد بلوائح السوق المحلي التي تسري على الشركات التابعة وفروعه في هذه الدول. وفي حال عدم وجود قواعد سارية يعتمد بنك ABC الممارسات المتبعة في السوق المحلي.

ومن أجل تعزيز دور واستقلالية موظفي وحدات الرقابة تم فصل مخصصاتها للمكافآت المتغيرة عن باقي المجموعة، ويقاس أداء وحدات الرقابة بمدى تأثير وجودة دورها في حماية البنك. ويستند هذا القياس على الأهداف والغايات المحددة لكل إدارة على نحو مستقل عن الأداء المالي للبنك.

يقوم بنك ABC بممارسة أعماله في إطار مجموعة من الأهداف والسقوف العامة التي تحدد في مجملها قدرة وقابلية البنك على تحمل المخاطر. ويتم تحديد ذلك من قبل لجنة المخاطر كجزء من استراتيجية المخاطر في المجموعة والتي تكمل خطط وضع الموازنات والخطط الاستراتيجية التي تقترحها وحدات العمل. ويخضع برنامج المكافآت المتغيرة في البنك لتعديلات محتملة على أساس المراجعات الدورية التي تقوم بها لجنة التعيينات والمزايا فيما يتعلق بالمستوى المعتمد لتحمل المخاطر ومستوى المخاطر المقبولة وسياسات المخاطر خلال السنة المالية.

يربط بنك ABC المكافآت المتغيرة بالأداء، حيث أن المستويات المتوقعة من الأداء منصوص عليها بوضوح فيما يتعلق بالوحدات المختصة بتنمية الإيرادات ودوائر الدعم والرقابة. وتعكس الحوافز الممنوحة للأفراد الأداء العام للمجموعة والوحدة والفرد.

اعتمد بنك ABC سياسة لتأجيل المكافآت أسوة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. وبموجب هذه السياسة يتم تأجيل جزء من المكافأة المتغيرة للرئيس التنفيذي ونائبيه والمسؤولين الخمسة الأكبر أجرا في المجموعة والموظفين الذين يتخذون القرارات التي تنطوي على مخاطر جوهرية والأشخاص المعتمدين.

كما اعتمد البنك سياسة تسمح بخفض أو إلغاء أي شكل من المكافآت المتغيرة الآجلة في الظروف الاستثنائية. تعرّف الظروف الاستثنائية بأنها حوادث جوهرية، يجوز أن تشمل حدوث تعديل جوهري في البيانات المالية للبنك، أو اكتشاف إخفاقات كبيرة في إدارة المخاطر، أو التعرض لخسائر مالية جوهرية على مستوى المجموعة أو وحدات العمل أو الأفراد. وفيما يتعلق بالمكافآت الممنوحة التي لم يتم صرفها، يجوز بناء على ظرف معين أن تطبق أحكام الالغاء إما على الجزء الذي لم يصرف من المكافأة الممنوحة المرتبطة بالأداء في السنة المعنية أو على إجمالي الدفعات المستحقة من المكافآت التي لم يتم صرفها.

وبدأ العمل بسياسة استرجاع المكافآت للسماح للبنك باسترداد جزء من أو كل المكافآت المدفوعة بالفعل للموظف أو للموظف السابق في حال اكتشاف حادثة جوهرية. ويجوز تطبيق أحكام استرجاع المكافآت لدى اكتشاف قابلية أي موظف أو موظف سابق للمساءلة أو مسؤوليته عن أية حوادث جوهرية أو تورطه فيها على النحو الذي يمكن أن يتسبب في إساءة خطيرة لسمعة البنك، كما تطبق هذه الأحكام أيضا في حالة حدوث سلوك إجرامي لفرد أو أي سوء سلوك جوهري آخر.

يربط تصميم هيكل المكافآت في البنك منح المكافآت بالإدارة السليمة للمخاطر والممارسات السليمة للحوكمة. وتُحَدَّد حزمة الأجور والمخصصات والمكافآت المتغيرة لكل فرد من الموظفين وفق طبيعة المسؤوليات التي يتولونها في بنك ABC. وتسلم المكافآت المتغيرة للموظفين المعنيين باستخدام توليفة من النقد والأدوات المرتبطة بإصدار الأسهم المعادِلة والتي تشتق قيمتها من القيمة الدفترية للبنك. ويجوز أن تدفع مقدما بالنقد أو أن تؤجل، وفق سياسة التأجيل المتبعة في البنك. ويمكن مراجعة مكرر الرواتب الممنوحة كمكافأة سنوية متغيرة بين فترة وأخرى لضمان الحفاظ على المستوى التنافسي للمكافآت مقارنة مع السوق بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة على ذلك.

وقد قامت لجنة التعيينات والمزايا بمراجعة سياسة الإفصاح عن المكافآت في البنك وتأكدت من توافقها مع متطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

يأخذ بنك ABC المخاطر بغاية الجدية. وتُرسخ ممارسات منح المكافآت وتعزز من ثقافة المخاطر السليمة في البنك بحيث تؤثر مخاطر السلوك تأثيرا مباشرا على الأجر المتغير وذلك على الأسس التالية:

١. الأداء المالي ليس هو المقياس الوحيد للأداء؛ تستخدم كل من الطرق الكمية والكيفية في قياس المخاطر؛ تعدل حزم الحوافز مقابل كل أنواع المخاطر سواء الملموسة أو غير الملموسة بما يعكس أداء كل من المجموعة ووحدات العمل.

٢. يجوز أن تتناقص الحوافز (أو تنعدم) على ضوء الإفراط في اتخاذ المخاطر على مستوى المجموعة أو وحدات العمل أو الأفراد.

٣. تعكس حزم الحوافز تكلفة رأس المال المطلوب ومخاطر السيولة المقبولة في ممارسة الأعمال.

وبالإضافة إلى ذلك فإن لبنك ABC طريقة معتمدة في تقييم أداء الإدارة العليا في مقابل مجموعة من الأهداف المتفق عليها مسبقا بشأن مهام التدقيق والمخاطر والالتزام بالأنظمة والقوانين، وهذه الطريقة تتدرج تنازليا في البنك، وتعتمد أجورهم على الربحية على المدى البعيد والقيمة المستدامة.

مبادئ الأجور

تطبق مبادئ الأجور الثابتة لدى بنك ABC وهي تُنظم كافة القرارات الحالية والمستقبلية بشأن المكافآت. وقد اعتمدت هذه المبادئ من قبل لجنة التعيينات والمزايا.

ملخص المبادئ

المبدأ	الفكرة
المبدأ ١	يدفع الأجر مقابل الأداء
المبدأ ٢	تؤخذ المخاطر بجدية
المبدأ ٣	تفكير بعيد المدى
المبدأ ٤	قرارات الأجور تخضع للتنظيم الفعال
المبدأ ٥	الوضوح والبساطة
المبدأ ٦	التنافسية والاستدامة والاستطاعة

المبدأ ١ يدفع الأجر مقابل الأداء

المنهج

- إن توقعات الأداء ترتبط ارتباطا وثيقا بالمهام المدرّة للإيرادات ومهام الدعم والرقابة.
- الأجر وإدارة الأداء مرتبطان.
- يكافئ بنك ABC الأداء الذي يحقق استراتيجية البنك والذي يعكس سلوكيات وثقافات وسبل العمل التي تشكل أساس مباشرة الأعمال مع البنك.

الأداء

- إن تدني أداء المجموعة و/أو وحدة العمل يمكن أن يؤدي إلى انعدام حزمة للمكافآت.
- المكافأة يمكن أن تتناقص (أو تنعدم) بسبب ضعف أداء المجموعة أو وحدة الأعمال أو الفرد.
- تعكس دفعات المكافأة للأفراد أداء المجموعة ووحدة العمل والفرد.
- يتوقع من المجموعة ووحدات العمل تحقيق أهداف متطلّبة ولكنها قابلة للتحقيق.
- يمكن أن تؤدي درجات الأداء المتدنية لأي موظف إلى عدم الحصول على أية مكافأة.
- قد تدفع وحدات العمل ذات الأداء العالي مكافآت لموظفيها حتى في حالة تراجع أداء المجموعة.
- يمايز بنك ABC بين الأداء العالي والأداء المتوسط والأداء المتدني.
- يمكن دفع المكافأة لوحدات أعمال غير مربحة في مرحلة بداية التشغيل أو مرحلة إعادة تنظيمها.
- يعتبر حساب المكافأة مقياسا للسلوكيات السليمة التي تدعم أداء الأعمال في بنك ABC.
- يقاس أداء وحدات الرقابة على أساس أثر ونوعية الحماية التي توفرها للبنك.
- يعزز دفع المكافآت للموظفين العاملين في أقسام الرقابة مبدأ الإنصاف والموضوعية – وهو يضمن أن يأخذ جميع الموظفين لدى البنك المخاطر بجدية.
- يمكن دفع المكافأة لموظفي أقسام الرقابة الذين يمارسون مهامهم بفعالية حتى في حالة الأداء الضعيف للمجموعة أو وحدة العمل.

المبدأ ٢ تؤخذ المخاطر بجدية

المنهج

- ممارسات المكافأة تعتبر جزء من وتعزز ثقافة إدارة المخاطر بشكل سليم لدى بنك ABC.
- سلوكيات الموظفين إزاء المخاطر تؤثر بصورة مباشرة على الأجر المتغير.

الأداء

- الأداء المالي ليس المعيار الوحيد لقياس الأداء.
- المكافأة يمكن أن تتناقص (أو تنعدم) بسبب اتخاذ القرارات التي تنطوي على مخاطر كبيرة على مستوى المجموعة أو وحدة الأعمال أو الفرد.
- تعكس حزم المكافآت تكلفة رأس المال المطلوب ومخاطر السيولة المقبولة في ممارسة الأعمال.
- يتم تعديل حزم المكافآت لكافة أنواع المخاطر الملموسة وغير الملموسة وينعكس ذلك على أداء كل من المجموعة ووحدة العمل.
- تستخدم الأساليب الكمية والكيفية لقياس المخاطر.
- مكافآت الأشخاص الذين يتخذون قرارات تنطوي على مخاطر مادية تُرجَّح بدرجة كبيرة نحو الأجر المتغير.

- يكافأ أداء الأشخاص الذين يتخذون قرارات تنطوي على مخاطر مادية باستخدام توليفة من النقد والأدوات المرتبطة بالأسهم المعادِلة بما يعكس تأثيرهم على مستوى المخاطر في البنك.
- سلوكيات المخاطر لدى الأشخاص الذين يتخذون القرارات التي تنطوي على مخاطر مادية لها تأثير مباشر على نتائج الأجر المتغير.

المبدأ ٣ تفكير بعيد المدى

المنهج

- الأجر مرتبط بالربحية والقيمة المستدامة على المدى البعيد.

الأداء

- تستخدم آليات التأجيل للأشخاص المعتمدين/متخذي القرارات التي تنطوي على مخاطر مادية.
- تشمل آليات التأجيل الأدوات المرتبطة بالأسهم المعادِلة.
- تؤجل نسبة ٦٠٪ من الأجر المتغير للرئيس التنفيذي للمجموعة والموظفين الأعلى أجورا لمدة ثلاث سنوات.
- تؤجل نسبة ٤٠٪ من الأجر المتغير لمتخذي القرارات التي تنطوي على مخاطر مادية والأشخاص المعتمدين (الذين يحصلون على أجر يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني) لمدة ثلاث سنوات.
- لا يوجد ضمان لأي شكل من المكافأة المتغيرة باستثناء الحالات الاستثنائية لمدة لا تزيد عن سنة واحدة تلي التعيين.
- يمكن استرجاع المكافآت المؤجلة التي لم تصرف في حالة اكتشاف أي فشل سابق في إدارة المخاطر أو إخلال بالسياسة التي أدت إلى منح المكافأة في الأصل.
- تتم مراجعة إجراءات التأجيل على أساس سنوي مع مراعاة استيفاء الحد الأدنى من متطلبات لوائح مصرف البحرين المركزي.

المبدأ ٤ قرارات الأجور تخضع للتنظيم الفعال

المنهج

- برامج الأجر المتغير تتولى أمرها وتراقبها لجنة التعيينات والمزايا.
- تشرف لجنة التعيينات والمزايا على ممارسات سياسة المكافآت في مختلف وحدات بنك ABC.

الأداء

- تشرف لجنة التعيينات والمزايا على تصميم ودفع الأجور المتغيرة في مختلف وحدات البنك.
- تقوم لجنة التعيينات والمزايا بمراجعة والموافقة على سياسة المكافآت لدى البنك على أساس سنوي.
- لا يقرر أو يسيطر الرئيس التنفيذي والإدارة العليا للبنك بصورة مباشرة على أنظمة الأجور.
- تقوم لجنة التعيينات والمزايا بمراجعة والموافقة على حزم المكافآت والدفعات في مختلف وحدات البنك وتراجع وتصدر الموافقة على مقترحات المكافآت للموظفين الذين يتخذون قرارات تنطوي على مخاطر مادية.
- توفر وحدة المخاطر ووحدة الالتزام المعلومات للجنة التعيينات والمزايا قبل أن تقرر حزمة المكافآت وأداء المجموعة.
- تراقب إدارة الموارد البشرية سياسات الأجور في حين يكون للمدراء المباشرين الصلاحية التقديرية المناسبة لتطبيقها.
- تقوم إدارة الموارد البشرية بتطوير ممارسات للالتزام والرقابة حتى يتسنى لها متابعة الالتزام بفعالية في سياسة الأجور على مستوى المجموعة.

المبدأ ٥ الوضوح والبساطة

المنهج

- الإشعارات والمكافآت صريحة وتصدر بأسلوب ودود وبلغة واضحة.
- أهداف وأغراض برنامج المكافآت المتغيرة واضحة وشفافة.

الأداء

- يتم بوضوح تبليغ المقصود من العدول عن منح المكافآت واسترجاعها والحالات التي تطبق فيها هذه الأحكام.
- الوصول متاح وميسر للاطلاع على سياسة الأجر المتغير واللوائح والإشعارات ذات الصلة.

المبدأ ٦ التنافسية والاستدامة والاستطاعة

المنهج

- يساعد برنامج المكافآت المتغيرة في استقطاب والاحتفاظ بالموظفين الموهوبين ذوي الكفاءات العالية.
- يمكن المحافظة على هيكل برنامج المكافآت المتغيرة لفترة طويلة من الزمن وبتكلفة إجمالية يستطيع البنك تحملها.

الأداء

- تتفاوت حزم المكافآت من عام لآخر استنادا إلى أداء المجموعة وأوضاع الأسواق الخارجية والمناخ الداخلي وقدرة البنك على تحمل التكلفة.
- تتأثر فرص المكافآت للأفراد بأوضاع السوق الخارجي والمراكز الداخلية.

تطبيق مبادئ الأجور

يقوم بنك ABC بدفع الأجور المجزية للموظفين المشمولين ببرنامج المكافآت حتى يتسنى له أن يستقطب ويحتفظ ويحفز الموظفين المهرة من أجل الحفاظ على مصالحه ومصالح المساهمين وكذلك لتفادي دفع أجور أكبر من اللازم. وتتيح أنظمة الأجور مكافأة منصفة للأداء المقدم في إطار مستوى المخاطر المقبولة للبنك خلال فترة زمنية معقولة بما يتماشى مع هذه المخاطر.

ويُدفع الأجر المتغير وفقا للبرنامج حسب الفئات المبينة أدناه:

- **الأشخاص المعتمدون في وحدات العمل:** بالنسبة للرئيس التنفيذي والمسؤولين الخمسة الأكبر أجرا في وحدات العمل تم دفع أجورهم المتغيرة في ٢٠١٨ بنسبة ٤٠٪ كمبلغ نقدي مقدما و١٠٪ كمبلغ نقدي مؤجلا و٥٠٪ كأدوات مرتبطة بأدوات الأسهم المعادلة. أما بالنسبة للآخرين في نفس الفئة فكانت قسمة الأجر بنسبة ٥٠٪ كمبلغ نقدي مقدماً و١٠٪ كأدوات مرتبطة بالأسهم المعادلة مقدماً و٤٠٪ كأدوات مرتبطة بالأسهم المعادلة مؤجلة.
- **الأشخاص المعتمدون في أقسام الرقابة:** تم دفع أجور الأشخاص من هذه الفئة بنسبة ٥٠٪ كمبلغ نقدي مقدما و١٠٪ كأدوات مرتبطة بالأسهم المعادلة مقدما و٤٠٪ كأدوات مرتبطة بالأسهم المعادلة مؤجلة.
- **الموظفون الآخرون الذين يتخذون قرارات تنطوي على مخاطر:** الأجور المتغيرة للموظفين من هذه الفئة دفعت لهم بنسبة ٥٠٪ كمبلغ نقدي مقدما و١٠٪ كأدوات مرتبطة بالأسهم المعادلة مقدما و٤٠٪ كأدوات مرتبطة بالأسهم مؤجلة.
- **الموظفون الآخرون في عمليات البحرين:** دفع الأجر المتغير لهم كاملا بمبالغ نقدية مقدماً.

تمت هيكلة ترتيبات الأجور من أجل تعزيز السلوكيات السليمة للمخاطر. ويتم قياس الأداء مقابل مجموعة من العوامل المالية وغير المالية تتعلق بالمخاطر. والموظفون المصنفون كأشخاص معتمدين في وحدات الرقابة يتم قياس أدائهم بصورة مستقلة عن الأعمال التي يشرفون عليها بما يضمن استقلالاً وصلاحية كافيين. وتخضع كافة الأجور المتغيرة لنظام العدول عن منح المكافأة أو استرجاعها.

ملحق ١:

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

السيد الصديق عمر الكبير
رئيس مجلس الإدارة
(‡ >|<)

ماجستير في إدارة الأعمال وماجستير في المحاسبة العامة، جامعة هارتفورد، كونيتيكت، الولايات المتحدة الأمريكية.

محافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي بي إل سي في المملكة المتحدة. شغل سابقاً منصب نائب الرئيس التنفيذي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي بي إل سي، المملكة المتحدة ورئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمصرف الأمة، ليبيا. كما شغل عدداً من المناصب في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما فيها منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر والرئيس التنفيذي لبنك المؤسسة العربية المصرفية-تونس وعضو مجلس إدارة شركة الخدمات المالية العربية. انضم إلى مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب. في ديسمبر ٢٠١١ مع ما يزيد على ٣٥ عاماً من الخبرة في الشؤون المالية والقطاع المصرفي.

السيد هلال مشاري المطيري
نائب رئيس مجلس الإدارة
(‡ >|<)

بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الإسكندرية – مصر.

عضو مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية في الهيئة العامة للاستثمار بالكويت سابقاً (١٩٩٧-٢٠١٧)، وعضو مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي بي إل سي في المملكة المتحدة سابقاً. وكان قد شغل في الماضي منصب النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، ووزير التجارة والصناعة في دولة الكويت، ومدير عام الشركة الكويتية للاستثمار والشركة الكويتية للمقاصة، وهو عضو مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب. منذ العام ٢٠٠١، ويتمتع بخبرة تزيد على ٣٥ عاماً في مجالي التجارة والقطاع المالي.

السيد عبدالله سعود الحميضي
عضو مجلس الإدارة
(ج د ‡ >|<)

ماجستير في العلوم من الجامعة الأمريكية في بيروت.

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة التسهيلات التجارية – الكويت، ونائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ورئيس لجنة الاستثمار، وعضو مجلس إدارة فرست ناشونال بنك ش.م.ل. لبنان. وهو أيضاً عضو مجلس الإدارة ورئيس الخزانة الفخري في غرفة تجارة وصناعة الكويت، ونائب رئيس مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي بي إل سي، المملكة المتحدة، وعضو مجلس إدارة بنك انفستكورب. وشغل سابقاً عضوية مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية في الهيئة العامة للاستثمار – الكويت. انضم لعضوية مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب. في العام ٢٠٠١ وهو يحمل خبرة تزيد على ٣٠ عاماً في العمل المصرفي والاستثماري.

الدكتور أنور علي المضف
عضو مجلس الإدارة
(§ ‡ د ب أ)

دكتوراه في التمويل، كلية بيتر دروكر للدراسات العليا، إدارة الأعمال، جامعة كليرمونت كاليفورنيا – الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل حالياً المناصب التالية: رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الرازي القابضة، رئيس مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية في البرازيل (Banco ABC Brasil)، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد الكويت، رئيس مجلس إدارة شركة سما التعليمية، عضو مجلس المحافظين في معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة. الدكتور أنور المضف كان محاضراً في كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت تخصص التمويل والإستثمار والمؤسسات المالية، وعمل سابقاً رئيساً لمجلس إدارة بنك آسيا الدولي في هونغ كونغ، عضو مجلس إدارة في المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية، مستشار للجنة الشؤون المالية والإقتصادية في مجلس الأمة الكويتي، عضواً في فريق العمل الإقتصادي لمواجهة آثار إنعكاسات الأزمة العالمية على الإقتصاد الكويتي في عام ٢٠٠٨، نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة المال للإستثمار، وعضو مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. إنضم إلى مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية في عام ١٩٩٩، ويمتلك خبرة تزيد عن ٢١ عاماً في مجالي التمويل والعمل المصرفي.

الدكتور يوسف عبدالله العوضي
عضو مجلس الإدارة
(أ ب ج ‡ §)

بكالوريوس في علوم الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان، ودبلوم الدراسات العليا في التخطيط المالي من المعهد العربي للتخطيط في الكويت، وشهادتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمكتب YAA للاستشارات في الكويت، وهو أيضاً عضو مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي بي إل سي في المملكة المتحدة، ورئيس مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية في مصر وعضو مجلس إدارة شركة الصناديق الدولية فيديليتي. وقد شغل الدكتور العوضي سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج في الكويت، كما شغل منصب الرئيس والمدير التنفيذي لمكتب الاستثمار الكويتي، لندن، وعضو في المجلس الاستشاري الدولي لبنك جولدمان ساكس، والمجلس الأعلى للتخطيط في الكويت، بالإضافة إلى عضويته في عدد من مجالس إدارة مؤسسات القطاع العام والخاص إقليمياً ودولياً. تم منحه في يناير عام ٢٠٠٥ لقب فخري من الإمبراطورية البريطانية برتبة فارس قائد. وانضم إلى مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب. في مارس عام ٢٠١٠، مع خبرة تتجاوز ٤٠ عاماً في الأعمال المصرفية والمالية الدولية وإدارة الاستثمار.

الدكتور طارق يوسف
عضو مجلس الإدارة
(أ ‡ >|<)

دكتواره في الاقتصاد، جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

زميل أول في برنامج الاقتصاد العالمي والتنمية بمعهد بروكنجز منذ عام ٢٠٠٦. عضو مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي منذ عام ٢٠١٢. شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لمؤسسة "صلتك" خلال الفترة من ٢٠١١ الى ٢٠١٥، وهو العميد المؤسس لكلية دبي للإدارة الحكومية بين الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠١٠. وعمل في جامعة جورجتاون بواشنطن من عام ١٩٩٨ الى عام ٢٠٠٦ كمحاضر في الاقتصاد بمعهد إدموند وولش للعلاقات الخارجية وفي مقعد الشيخ الصباح للدراسات العربية بمركز الدراسات العربية المعاصرة. وتشمل خبرته في السياسات العمل كخبير اقتصادي بإدارتي الشرق الأوسط وأفريقيا بصندوق النقد الدولي وكخبير اقتصادي زائر بمكتب كبير الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ وكمستشار أول لمشروع الألفية بالأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد انضم الدكتور يوسف إلى عضوية مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب. في شهر فبراير ٢٠١٥ ويتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ سنة في الميدان المصرفي والمالي.

السيد/ بشير عمر
عضو مجلس الإدارة
(أ ب د ‡ §)

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بنغازي بليبيا ودرجة الماجستير في الإدارة المالية من جامعة هل بالمملكة المتحدة.

يشغل السيد بشير عمر منصب المدير العام للمحفظة الاستثمارية طويلة الأجل، وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية في الأردن وعضو مجلس ادارة شركة باك-ليبيا القابضة. وشغل السيد عمر سابقاً عضوية مجلس إدارة المصرف الليبي الخارجي والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية. انضم السيد عمر إلى عضوية مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية ش. م. ب. في شهر مارس عام ٢٠١٤ ويتمتع بخبرة تفوق ٢٥ عاماً من العمل في مجال المصارف والاستثمار والتمويل.

الدكتور فاروق العقدة
عضو مجلس الإدارة
(§ ‡ ج)

حاصل على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال والاقتصاد التطبيقي من مدرسة وارتون في جامعة بنسلفانيا ودرجة الماجستير في التمويل من نفس الجامعة، وقبلها حصل على درجة الماجستير في المحاسبة (مع مرتبة الشرف) من جامعة القاهرة ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة عين شمس.

عمل الدكتور فاروق العقدة في السابق محافظاً ورئيساً لمجلس إدارة البنك المركزي المصري ورئيساً لمجلس إدارة البنك الأهلي المصري. كما شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لبنك أوف نيويورك (الولايات المتحدة). وهو رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي للبنك الأهلي المصري (المملكة المتحدة) المحدود ورئيس مجلس إدارة غير تنفيذي لاتحاد المصارف العربية الفرنسية (يوباف) وعضو سابق بمجلس إدارة شركة مصر للطيران. انضم الدكتور العقدة إلى عضوية مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية ش. م. ب. في شهر مايو عام ٢٠١٤ ويتمتع بخبرة تزيد عن ٣٥ عاماً من العمل في قطاع المصارف والتمويل.

السيد أحمد الفرجاني
عضو مجلس الإدارة
(>|< ‡ ب)

بكالوريوس في المحاسبة، كلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، ١٩٨٨.

مدير إدارة المخاطر في مصرف ليبيا المركزي منذ عام ٢٠١٥. وقد شغل سابقاً عدة مناصب في مصرف ليبيا المركزي مثل نائب مدير إدارة الأسواق المالية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، مساعد مدير إدارة الاحتياطيات لشؤون المخاطر خلال الفترة من عام ٢٠٠٩-٢٠١٣، مساعد مدير إدارة الاحتياطيات لشؤون الخزانة في قسم الاحتياطيات بين الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ومتداول أول في إدارة المحاسبة والاستثمار من ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وكان السيد الفرجاني قد بدأ حياته المهنية في إدارة المحاسبة والاستثمار في مصرف ليبيا المركزي عام ١٩٩٤ كمحاسب ثم كمتداول. وهو يتمتع بخبرة مصرفية تزيد عن ٢٠ عاماً، وقد انضم إلى مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية (ش. م. ب.) عام ٢٠١٦.

أ	عضو لجنة التدقيق
ب	عضو لجنة المخاطر
ج	عضو لجنة الحكم المؤسسي
د	عضو لجنة التعيينات والمزايا
‡	عضو غير إداري
§	عضو مستقل
>|<	عضو غير مستقل

ملحق ٢:

الهيكل التنظيمي للإدارة

الهيكل التنظيمي لإدارة بنك ABC

ملحق ٣:
لائحة أخلاقيات العمل

لائحة أخلاقيات العمل

١. نبذه عن لائحة أخلاقيات العمل

١-١مقدمة

يتعهد بنك ABC ("البنك") بالمحافظة على أعلى مقاييس المعاملة الأخلاقية والمهنية.

تبين لائحة أخلاقيات العمل الحد الأدنى من السلوك المتوقع من جميع الموظفين والمدراء والإدارة العليا وموظفي العقود والموظفين المؤقتين في كل المجموعة.

ترتكز هذه اللائحة على سياسات وإجراءات العمل ذات العلاقة والتي يتوقع منكم قراءتها و فهمها، إضافة إلى فهم والالتزام بسياسات الموارد البشرية وعقد التوظيف لكل منكم.

يتم الالتزام بالقوانين والتشريعات المحلية عندما تكون هذه القوانين والتشريعات أشد صرامة من تلك المذكورة في هذا الدليل.

في حال وجود أي استفسارات حول لائحة أخلاقيات العمل يرجى سؤال مديركم المباشر أو دائرة الالتزام.

١-٢ قيمنا

يجب عليكم أداء العمل اليومي الخاص بالبنك بطريقة تعكس قيمنا الرئيسية وهي:

الأولوية للعميل

نتعهد بمعرفة عملائنا وتطوير علاقات طويلة الأمد معهم مع الحرص على توفير أعلى مستويات الخدمة لهم وذلك عن طريق:

- التركيز على بناء علاقات مع العملاء من جميع المستويات
- الرد السريع على العملاء مع الأخذ بعين الاعتبار دور السرعة في عالم اليوم
- المحافظة على حوار مستمر ومفتوح لمعرفة احتياجات العملاء
- تحديد وتوفير خدمات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء على اختلافها

نعمل كفريق

نحن نعمل سويا كفريق واحد على مستوى شبكتنا العالمية كي نوفر تجربة متميزة لعملائنا وذلك عن طريق توظيف الآتي:

- تسخير مزايا شبكتنا العالمية
- تعزيز قوة الفريق الواحد المتجانس عبر الحدود الجغرافية
- التركيز على احتياجات العملاء التي تمتد عبر الدول وإعطائها أولوية على الأهداف المتعلقة بالأداء المنفرد
- ابتكار طرق جديدة لأداء الأعمال وجعل العمليات أكثر إنسيابية

أداؤنا ثابت

يثق بنا عملاؤنا لتوفير الخدمة بشكل صحيح في كل مرة، مظهرين نحن بذلك نزاهتنا في العمل تجاه جميع أصحاب المصلحة وذلك من خلال:

- توفير الخدمات على مستوى عال من الأداء
- إيلاء سمعة البنك أولوية على الأرباح قصيرة الأمد
- تركيز لامتناهي على الامتثال بالقوانين للمحافظة على أعمال مستدامة
- القيام بإيفاء جميع وعودنا تجاه عملائنا وزملائنا

١-٣ مسؤوليات الموظف

نحن نعتمد على نزاهتكم الشخصية لحماية سمعة البنك.

تتمثل مسؤولياتكم فيما يتعلق بلائحة أخلاقيات العمل في ما يلي:

- فهم اللائحة و الامتثال بها
- التصرف بعدل وصدق ونزاهة أثناء القيام بأعمال البنك
- تجنب تضارب المصالح
- الامتثال بجميع القوانين والتشريعات
- الامتثال بسياساتنا و إجراءاتنا
- الامتثال بحدود الصلاحيات الموكلة وعدم تجاوزها
- التعاون خلال إجراء أية تحقيقات أو استجوابات أو دعوات قضائية فيما يتعلق بأعمال البنك
- الالتزام بالتدريب المتعلق بلائحة أخلاقيات العمل عند الحاجة
- الالتزام بالإبلاغ عن أية إجراءات قانونية أو تشريعية متعلقة بالموظف شخصياً
- الإبلاغ عن أي سلوك يتعارض مع قيم البنك وأخلاقيات المهنة

تقع على المدراء مسؤولية أكبر و يندرج تحتها ما يلي:

- أن يكونوا قدوة للموظفين
- تعزيز المساواة وعدم تفضيل أو تهميش أي زميل
- مساعدة الموظفين بشأن أي أسئلة متعلقة بالتصرف الأخلاقي أو توجيههم إلى من يستطيع المساعدة
- تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي سلوك غير مقبول أو مثير للشبهات
- حماية الموظفين الذين يعملون على تبليغ أي سلوك مثير للشبهات أو غير مقبول من أية ردود أفعال قد تنتج إثر إبلاغهم عن سوء السلوك بحسن نية

وبما أننا نعزز ثقافة النزاهة الشخصية والشفافية، يترتب عليكم مسؤولية إبلاغ المدير المباشر أو مناقشته بشأن أية حوادث أو مخاطر سواء كان وقوعها حتمياً أو ممكناً، وسيقوم المدير بدوره بتصعيد المعلومات الى الادارة العليا حسب سياسة التصعيد إذا اقتضت الحاجة.

١-٤ الامتثال بلائحة أخلاقيات العمل

عند التعيين وسنوياً بعد ذلك يتوجب عليكم الإقرار خطيا أو إلكترونيا بإتمام قراءة وفهم مسؤولياتكم والتزاماتكم المبينة في لائحة أخلاقيات العمل والسياسات و الإجراءات المتعلقة بها، و الإقرار أيضا بموافقتكم على الامتثال بها.

في حال الإخلال بأي من بنود اللائحة أو أي من السياسات ذات العلاقة، فإنه يتوجب عليكم فوراً استشارة مديركم المباشر ودائرة الالتزام بالأنظمة والقوانين اللذان سيقومان بدورهما بالتعامل مع الموضوع والتأكد من معالجته.

في حال ارتكاب أي إخلال مقصود أو عدم التبليغ عمداً عن أي إخلال بالدليل فإنه يترتب على ذلك عواقب عليكم أو على البنك، الأمر الذي قد يتبعه إجراءات تأديبية مثل الفصل من الخدمة أو المحاكمة الجنائية في بعض الحالات.

١-٥ اتخاذ القرارات بشكل أخلاقي

لا يمكن تغطية جميع الحالات الممكن أن يتعرض لها الموظف في لائحة أخلاقيات العمل وفي سياسات وإجراءات البنك، وعليه، فإنه يمكنم استخدام الأسئلة التالية للمساعدة على اتخاذ أي قرار:

- هل الأمر قانوني أويلتزم بروح القانون؟
- هل يتماشى الأمر مع لائحة أخلاقيات العمل؟
- هل القرار مبني على معلومات كافية؟
- هل من الضروري استشارة الآخرين؟
- من هي الجهات أو الأشخاص الذين قد يتأثرون من هذا القرار؟
- هل يمكن أن ينعكس القرار علي أو على البنك بصورة سلبية؟
- لو تم الإعلان عن القرار في وسائل الإعلام، كيف سيظهر الخبر؟
- هل يمكن أن يتسبب القرار بإحراج لي؟
- هل أشعر بأن هذا القرار صائب؟

٢. موظفونا

نحن نعلم بأن موظفي البنك هم أهم مكوناته والعامل الرئيسي في نجاحنا وتحقيق أهدافنا، وعليه فإننا نركز على توفير بيئة آمنة ترتكز على التعامل معهم بعدل واحترام.

٢-١ إدارة الأداء

يعمل البنك على تطوير ودعم وزرع ثقافة الأداء المتميز، حيث يتم تحديد ومراجعة الأهداف المهنية والموافقة عليها في بيئة تميز وتقدر الأداء الذي يفوق التوقعات وتدعم وتشجع على تطوير الموظفين.

٢-٢ تساوي الفرص

نحن نؤكد على مبدأ تساوي الفرص لجميع المتقدمين للعمل في البنك وللموظفين، ونحن لا نميز بين الأشخاص على أسس العرق أو الدين أو اللون أو الجنسية أو الأصل العرقي أو الوطني أو الجنس أو الحالة الاجتماعية أو الإعاقة أو على أي أسس أخرى.

لن يتم التسامح مع التمييز أو المضايقة أو العنف أو الترهيب من أي نوع.

تقع على عاتق كل موظف مسؤولية الإبلاغ عن أي سلوك يخالف هذه السياسة ونحن نأخذ كل التقارير على محمل الجد.

٢-٣ القدرة على العمل

تقع على عاتق الموظف مسؤولية التأكد من القدرة الجسدية والصحية لأداء واجباته عند القدوم الى العمل.

يحظر استخدام الكحول أو المخدرات أو أي من العقاقير غير المشروعة في مقر البنك أو أثناء ساعات العمل الرسمية.

سيؤدي ظهور علامات التسمم أو استهلاك المخدرات أو أي من العقاقير غير المشروعة على الموظفين إلى اتخاذ إجراءات تأديبية بما في ذلك الفصل من العمل.

٢-٤ بيئة عمل آمنة

تقع على عاتقكم مسؤولية المحافظة على سلامتكم وسلامة الآخرين فيما يتعلق بالآتي بشكل خاص:

- الالتزام بالسياسة المتعلقة باندلاع الحرائق والصحة والسلامة
- التأكد من فهم المخاطر الموجودة في بيئة العمل اليومية واتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة لمنع حوادث العمل والإصابات
- الإبلاغ الفوري عن أي ظروف غير آمنة للعمل، سواء حوادث خطيرة أو حوادث أوشكت على الحدوث، إلى المدير المباشر
- معرفة ما يجب القيام به في حالات الطوارئ
- القيام بتدريبات الصحة والسلامة الذي يكلف البنك الموظفين بها
- المشاركة في تدريبات إخلاء المبنى

٣. عملاؤنا والسوق

٣-١ معاملة العملاء بطريقة عادلة

معاملة العملاء بطريقة عادلة وأخلاقية وغير قائمة على التمييز طوال فترة علاقتنا معهم هي جزء لا يتجزأ من ثقافة العمل لدينا، وهذا يساعد على بناء علاقات بناءة طويلة الأمد مع عملائنا.

يجب دائما الحرص على:

- أن تكون الاتصالات مع العملاء واضحة وعادلة و غير مضللة
- بيع المنتجات والخدمات الموافق عليها والمعتمدة بما يتناسب واحتياجات العميل
- التعامل مع شكاوي العملاء بحساسية ومهنية وكفاءة

يجب عدم استغلال عملائنا من خلال:

- التلاعب
- الإخفاء
- إساءة استخدام المعلومات السرية
- تحريف الوقائع المادية
- أي ممارسات أخرى غير عادلة

٣-٢ استغلال المعلومات السرية في التداول

ان استغلال معلومات داخلية في عمليات التداول أو عن طريق إفشائها للأطراف غير المصرح لها بذلك يضعف سلامة النظام المالي من خلال خلق ميزة غير عادلة. كموظفين لدى البنك، قد يكون لديكم صلاحية الوصول إلى معلومات جوهرية غير معلنة ("المعلومات الداخلية") عن البنك وعملائنا أو غيرهم من الشركات التي نتعامل معها. هذه المعلومات الداخلية، لو يتم الإعلان عنها، من المرجح أن تؤثر على سعر السوق للأوراق المالية للشركة المتعلقة بها، أو قد تؤثر على قرار مستثمر عقلاني لشراء أو بيع الأوراق المالية لتلك الشركة.

إن نشر أي معلومات سرية قد تؤثر على السوق المالي لأشخاص غير مصرح لهم بمعرفة هذه المعلومات والتصرف بها يعتبر جريمة جنائية.

وعلى وجه الخصوص، يجب ان لا نقوم بما يلي:

- في حال معرفة معلومات داخلية وسرية يجب عدم استخدامها في التداول لحساباتكم الشخصية أو للحسابات المفوضين عنها
- حث الآخرين على تداول أوراق مالية معينة استناداً للمعلومات الداخلية عن طريق الإيحاء لهم بذلك أو إعطائهم هذه المعلومات بشكل مباشر

٣-٣ السرية

ينبغي التعامل بسرية تامة مع جميع المعلومات التي نحصل عليها خلال العمل ما لم يصرح صاحب هذه المعلومات خطياً بعكس ذلك.

يجب عدم الإفصاح عن أية معلومات تخص البنك أو العملاء أو أي أطراف أخرى ما لم تكن لديكم الصلاحية بفعل ذلك أو ما يقتضيه القانون، وينطبق هذا الالتزام حتى بعد ترك العمل مع البنك.

يجب استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء العمل لدى البنك فقط لأداء واجباتكم في البنك. ولا يجوز استخدام معلومات خاصة بشركات عملت فيها سابقاً.

٣-٤ العلاقات مع الموردين

يجب التأكد من أن يتم التعامل مع جميع الموردين ومزودي الخدمات الذين يتم التعاقد معهم بعدل وأن يتم اختيارهم على أساس السعر وجودة تقديم الخدمة، ولا ينبغي أن يكون هناك أي معاملة تفضيلية أو شخصية.

يجب اتباع السياسات والإجراءات المتعلقة بالمشتريات وبتوظيف مصادر خارجية لتقديم الخدمات من الموردين.

٣-٥ التعامل مع المنافسين

يجب أن يتم الحصول على أية معلومات تخص السوق أو منافسينا من خلال قنوات قانونية وأخلاقية.

يجب عدم تحريض موظفي منافسينا للحصول على معلومات مملوكة من قبل المنافسين.

٣-٦ التواصل الخارجي

لا يسمح بإصدار بيانات باسم البنك إلا للمتحدثين الرسميين باسم البنك ويجب مراجعة سياسة وسائل الإعلام للمزيد من التوجيه والمعلومات.

٣-٧ الحياد السياسي

نحن محايدون سياسيا. إن وجدت الرغبة في المشاركة في نشاطات سياسية كالحملات أو التبرعات السياسية، يجب

على الموظف فعل ذلك بصفته الشخصية وليس بصفته ممثلا للبنك، ولا ينبغي الانخراط في هذه الأنشطة في أماكن العمل أو أثناء ساعات العمل أو استخدام أجهزة البنك.

٤. الجرائم المالية

٤-١ المقدمة

نحن ملتزمون بتعزيز أعلى المعايير الأخلاقية والمهنية والسعي لمنع استخدام البنك كأداة لارتكاب الجرائم المالية سواء أكان ذلك بقصد أو بغير قصد.

ونحن نمتثل بجميع القوانين والتشريعات والمعايير الدولية، ويشتمل ذلك على أنظمة الجرائم المالية التي يصدرها مصرف البحرين المركزي والهيئات التنظيمية المحلية للبلدان التي نعمل فيها، ونحن نتمسك أيضا بتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (Financial Action Task Force – FATF).

يندرج تحت الجرائم المالية ما يلي:

- غسيل الأموال
- تمويل الجهات الإرهابية
- خرق العقوبات
- الاحتيال
- الرشاوي والفساد

٤-٢ مسؤوليات الموظفين فيما يتعلق بالجرائم المالية

يجب على جميع الموظفين ما يلي:

- التعامل بحرص شديد وتحري الأعمال بدقة في مجال عملك لمنع تعرض البنك للجرائم المالية
- الفهم والامتثال بسياسات وإجراءات البنك حول الجرائم المالية وجميع القوانين والتشريعات المتعلقة بذلك
- كيفية التعرف على المؤشرات الملحة إلى أن أحد العملاء قد يكون في صدد محاولة المشاركة بعلاقة أو صفقة لدوافع غير قانونية أو باستخدام عائدات نشاطات غير قانونية
- ضمان إجراء التحريات المطلوبة حول أعمال العملاء الجدد والحاليين وفقاً لسياسات وارشادات البنك
- حضور أي تدريب يتعلق بالجرائم المالية وحسب متطلبات العمل ودرجات التحصيل المطلوبة
- فهم واتباع والالتزام بنطاق العقوبات الملزمة قانونيا وسياسة البنك في هذا الشأن
- إبلاغ مسؤول مكافحة غسيل الأموال لدى البنك (MLRO) عن أي نشاط يثير الشك

٤-٣ الرشاوى والفساد

نحن لن نتسامح مع أية مواقف تشتمل على رشوة أو فساد، وتشمل هذه الأعمال إعطاء أو تلقي هدايا غير لائقة أو وسائل الترفيه أو دفعات التسهيل أو أي شيء آخر ذو قيمة للحصول على ميزة تنفيذ الأعمال بشكل غير مشروع.

في العديد من المناطق التي يتواجد بها البنك يعتبر تقديم أو وعد أو طلب أو إعطاء أو قبول الرشاوى جريمة جنائية يترتب عليها عقوبات وخيمة في حال ارتكابها.

جميع الهدايا أو وسائل الترفيه أو الضيافة المقدمة أو التي يتم تلقيها وتزيد قيمتها عن ١٠٠ دولار يجب الإبلاغ عنها وفقا لسياسة مكافحة الرشوة والفساد المعتمدة.

٤-٤ المصاريف

يجب إعداد تقارير النفقات بشكل دقيق وفي الوقت المحدد لذلك. ويجب أن تكون جميع النفقات متعلقة بعمل البنك وموافق عليها حسب ما تقتضيه سياسات النفقات. كذلك لا يجوز استخدام بطاقة الائتمان الرسمية الخاصة بالموظف لأي أغراض غير متعلقة بنفقات العمل.

٤-٥ المؤسسات الخيرية وغير الربحية

عند التعامل مع مؤسسات خيرية أو غير ربحية يجب أخذ الآتي بعين الاعتبار:

- التأكد من أن ذلك لا يتعارض مع مسؤولياتكم في البنك
- عدم تشجيع العملاء أو الموردين أو غيرهم من الموظفين للمساهمة أو المشاركة في ذلك النشاط

في بعض الأوقات قد يطلب العملاء أو الموردين من البنك تقديم مساهمة لمؤسسة خيرية أو غير ربحية، وفي مثل هذه الحالات يجب أن تتم الموافقة على جميع المساهمات من قبل مدير الالتزام بالأنظمة والقوانين للتأكد من أنها لا تخالف أية قوانين أو سياسات تحكم هذه الأنشطة. على سبيل المثال، من الممكن أن تكون المساهمة الموجهة لمسؤول حكومي تخرق سياسة مكافحة الرشوة والفساد.

٥. حماية أصول البنك

٥-١ المقدمة

تقع على عاتق الموظف حماية أصول البنك ضد السرقة أو الضياع أو الهدر أو سوء الاستخدام، كما ينبغي أن تستخدم للقيام بأعمال البنك المشروعة فقط.

تشمل أصول البنك ما يلي:

- أثاث المكاتب والمعدات واللوازم
- البرمجيات ونظم المعلومات ونظم الدعم
- الوثائق والبيانات (بما في ذلك النسخ الاحتياطية) سواء المطبوعة أو الألكترونية
- القروض والمطالبات الأخرى على العملاء والأطراف الأخرى
- النقد والأوراق المالية
- الملكية الفكرية
- علاقات العملاء

٥-٢ حماية المعلومات والبيانات

يجب الامتثال بقوانين حماية البيانات والمعلومات المعمول بها، ويمكن الاستعانة بالمبادئ الرئيسية التالية للتوجيه.

يجب مراعاة مايلي بخصوص البيانات الشخصية التي نحتفظ بها:

- أن يتم جمعها واستخدامها بصورة عادلة و قانونية
- أن تكون دقيقة وذات صلة ومحدثة
- أن يتم حفظها بشكل آمن على النحو المطلوب في التشريعات والقوانين وفي العقود التي تشتمل على شروط ذات صلة
- أن يتم الكشف عنها للجهات المصرح لها بذلك فقط
- أن لا يتم الاحتفاظ بها لمدة أطول من اللازم

يجب احترام حقوق الفرد فيما يتعلق بمعلوماته الشخصية وفيما يتعلق بالآتي:

- أن يتم تقديم نسخة من معلوماتهم الشخصية عند الطلب خلال فترة زمنية معقولة وحسب ما تقتضيه القوانين والتشريعات المحلية
- أن يتم تقديم تفاصيل عن مصدر المعلومات وكيفية استخدامها في البنك
- أن يتم التأكد من تصحيح أو حذف البيانات غير الدقيقة

٥-٣ أمن المعلومات

تعتبر المعلومات ونظم المعلومات أساسية لأداء أعمال وعمليات البنك، وعليه فإن الحوادث التي تنطوي على فقدان السرية أو النزاهة أو توفر المعلومات قد تجلب آثاراً مكلفة وسلبية لسمعتنا.

قد تتم مراقبة ومراجعة والتصريح عن البيانات التي يتم إنشاؤها أو تخزينها أو إرسالها أو استقبالها على أنظمتنا من قبل الموظفين، وعليه يجب أن لا يكون هنالك توقعات للخصوصية الشخصية عند استخدام أنظمة البنك أو البنية التحتية الخاصة بها.

يجب الامتثال بسياسة أمن وحماية المعلومات وعلى وجه الخصوص بالأشكال الآتية:

- عدم إرسال معلومات سرية خارج شبكتنا دون استخدام التشفير أو برنامج أمن مخصص لذلك ومعتمد
- عدم إرسال المعلومات السرية إلى حساب البريد الإلكتروني الشخصي
- عدم انتهاك اتفاقيات ترخيص البرمجيات أو حقوق الملكية الفكرية
- عدم استخدم أجهزة الكمبيوتر والشبكة الالكترونية للبنك لارتكاب أنشطة غير قانونية أو استخدامها بطريقة قد تكون محرجة أو ضارة للبنك أو تضر بسمعة أو مصالح البنك
- عدم مشاركة كلمات السر الخاصة بك مع أي شخص أو الاحتفاظ بكلمة سر أي شخص آخر
- عدم محاولة الدخول إلى النظم أو الملفات المشتركة أو ملفات التخزين المشتركة (Shared Folders) أو مناطق الشبكة غير المصرح بالدخول إليها ومحاولة نقل أية معلومات منها
- عدم إجراء تغييرات غير مصرح بها على وظائف أو مهام أو تنظيم الأصول الإلكترونية الخاضعة لإدارة أو مراقبة الموظف
- عدم ترك المعلومات الحساسة دون مراقبة، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة المحمولة
- عدم الكشف عن أو مناقشة أمور حساسة أو معلومات خاصة أو سرية في الأماكن العامة، بما فيها شبكة الإنترنت (مثل البريد الإلكتروني العام، وسائل الإعلام الاجتماعي وما إلى ذلك)

٥-٤ حقوق الملكية الفكرية

نحن نملك جميع حقوق الملكية الفكرية التي يعمل أي موظف على تطويرها أثناء عمله بالبنك ونمتلك حق التصرف بها وجميع ما يتعلق بها.

و تشتمل الملكية الفكرية على المقترحات الاستراتيجية وخطط الأعمال والسياسات الداخلية والارشادات والإجراءات والتحسينات و الأفكار والعمليات الأخرى متعلقة بالبنك.

٥-٥ حفظ السجلات

أنتم مسؤولون عن حفظ سجلات دقيقة وكاملة وفقا للقوانين والتشريعات ذات الصلة.

٦. تضارب المصالح

٦-١ المقدمة

من المهم تجنب الحالات التي يكون فيها أو يبدو فيها وجود تضارب للمصالح الشخصية مع مصالح البنك أو مصالح عملائنا.

يتواجد تضارب للمصالح أو يشتبه وبجودها عندما تؤثر ظروف شخصية على الحكم المهني أو على القدرة على التصرف بما يتوافق مع مصلحة البنك أو مصلحة عملائنا.

٦-٢ تجنب تضارب المصالح

من الصعب تحديد كل الظروف التي قد تؤدي الى تضارب المصالح سواء أكان ذلك مؤكداً أو مشتبهاً فيه، وعليه يجب عليكم استخدام الحكم الجيد وطلب المشورة من مدير الالتزام في حال عدم التأكد من المسار الأفضل اتخاذه في هذه المواقف.

من أمثلة المواقف التي قد ينتج عنها تضارب للمصالح:

- وجود مصالح شخصية في أعمال خارجية
- توظيف أو العمل مع الأقارب أو مع أشخاص تربطهم بكم علاقة وطيدة
- التعامل والتداول بحسابك الشخصي أو استخدام منصبك في البنك لكسب ميزة غير عادلة أو معلومات داخلية غير متاحة للشخص العادي
- اتخاذ إجراءات بالنيابة عن البنك في معاملات أو صفقات يكون الموظف طرفاً فيها، أو أحد أقربائه أو معارفه أو أي مؤسسة للموظف أو لأحد معارفه منافع مادية أو مصالح شخصية معها

وعليك مسؤولية تحديد والكشف عن أي تضارب أو تضارب محتمل في المصالح امام رئيس الدائرة الخاصة بك ومدير الموارد البشرية ومدير الالتزام.

٦-٣ الأموال الشخصية

يجب التعامل مع الشؤون المالية الخاصة بكم بطريقة مسؤولة وبنزاهة مع الامتثال بالقانون لتجنب الحالات التي يمكن أن تنعكس سلبا على البنك.

بشكل عام لا يجوز:

- المشاركة في تعاملات مالية شخصية مع الزملاء أو العملاء أو الموردين، بما في ذلك أنشطة الاستثمار (ما لم يكن ذلك جزءاً من خطة استثمارية يديرها البنك)
- الاقتراض من أو إقراض المال لزملائك أو العملاء أو الموردين (باستثناء مبالغ رمزية مثلاً لتناول طعام الغداء)

٧. العلاقات مع الجهات التشريعية والمدققين

نحن نهدف إلى تحقيق التميز في الالتزام عند تلبية جميع المتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، حيث أن المحافظة على علاقة قوية وإيجابية مع الجهات التشريعية والسلطات الحكومية الأخرى أمر ضروري لضمان استمرار نجاح أعمالنا.

يجب على الموظف أن يكون صريحاً ومتعاوناً وسريع الرد مع الجهات الرقابية والمدققين الداخليين والخارجيين وإعلامهم بشكل تام عن الأمور التي ينبغي أن يكونوا على علم بها.

يجب عليكم:

- إحالة جميع الاستفسارات الواردة من الجهات الرقابية إلى مدير الالتزام
- عدم الاتصال بالجهات الرقابية إلا إذا أذن بذلك مدير الالتزام

٨. التبليغ عن الأمور المريبة

نحن ملتزمون بالنزاهة والصدق والشفافية في كل ما نقوم به.

ستكون غالباً أول شخص يدرك بأن بعض زملائك في العمل منخرطون في أنشطة غير ملائمة أو مخالفة للمعايير والسياسات المعتمدة.

نحن نشجعكم بقوة على الإبلاغ عن أي سلوك جرمي أو غير أخلاقي أو أي سلوك مريب، علماً بأننا نتعامل مع جميع التقارير بسرية وبشكل ثابت وبعدل وفي الوقت المناسب، وحيثما يتم التبليغ عن هكذا أمور بحسن نية سوف نقوم بحمايتك من التعرض لأي ضرر أو إيذاء أو فقدان محتمل للعمل.

يمكنك الإبلاغ عن أي شكوك أو مخاوف من خلال الخط الساخن أو البريد الإلكتروني أو بواسطة البريد كما هو مذكور في سياسة الإبلاغ عن المخالفات (Whistleblowing Policy).

الخط الساخن: ٣٢٧٧ ١٧٥٤ ٩٧٣+

البريد الإلكتروني: gco-wb@bank-abc.com

البريد: إدارة الالتزام بالأنظمة والقوانين، بنك ABC، ص ب ٥٦٩٨، المنامة، مملكة البحرين.

في حال لم تتلق رداً مرضياً يمكنك الإبلاغ عن مخاوفك لمدير التدقيق في المجموعة.

الهاتف: ٣٣٥٠ ١٧٥٤ ٩٧٣+

البريد الإلكتروني: ga-wb@bank-abc.com